

حاشية العروة الوثقى

لحضرة

حجة الاسلام والمسلمين رئيس الملة والدين
آية الله تعالى في العالمين وخاتمة الفقهاء والمجتهدين
مدار الشيعة ومنار الشريعة

الأعظم الأورع الأزهدي

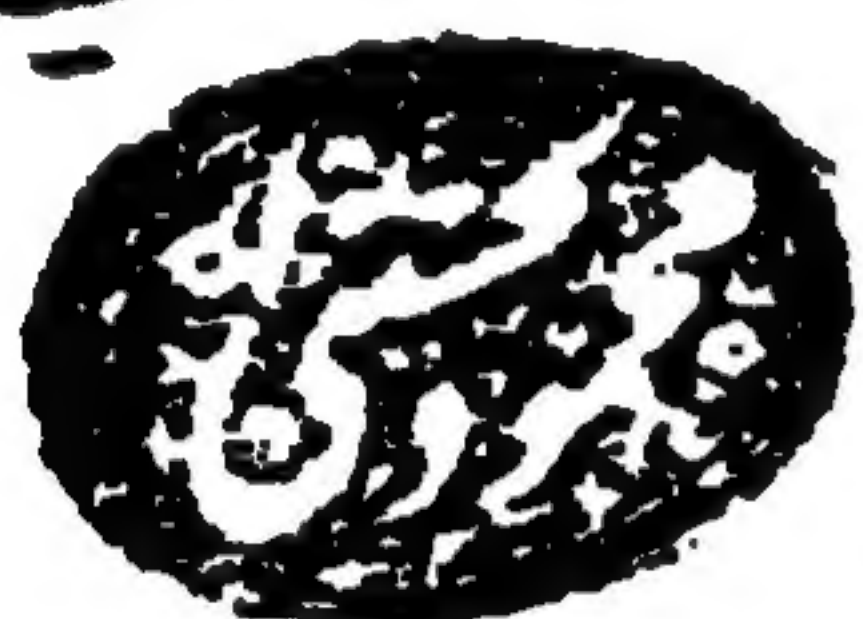
السيد محمود الحسيني الشاهرودي
دام ظله

مكتبة
المطبعة
القضاء
في النجف

بسمه تعالى شأنه

لا بأس بالعمل بكتاب العروة الوثقى لو حيد عصره وفريد دهره
الفقيه الأعظم السيد محمد كاظم الطباطبائي اليزدي قدس سره
مع مراعاة ما علقناه عليه من الحواشي ان شاء الله تعالى

محمد باقر
موسوي



١٠ ربيع الاول سنة ١٣٨٢ هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين وصلى الله على محمد وآله الطيبين الطاهرين ولعنة الله على اعدائهم اجمعين

الحاشية

المتن

المسألة

في التقليد

بعد ان اجتهد أو قلد في مسألة عدم اعتبار الجزم بالنية
والا لا يتمكن من الإحتياط اصلاً إلا بالتشريع المحرم.
إذا خالف الواقع أو كانت عبادة ولم يتمكن من قصد
القربة بخلاف ما إذا تمشى منه قصد القربة وكان العمل
مطابقاً للفتوى الفعلية حين العمل لمن يقلده بعد العمل .
لا إشكال في تحققه بالعمل بفتواه وفي تحققه بتعلم الفتوى
للعمل إشكال وأما الإلتزام وعقد القلب واخذ الرسالة
فالظاهر عدم تحققه بشيء من ذلك لكن الاحوط عدم
العدول مالم يجب .

١ أو محتاطاً

٧ باطل

٨ هو الإلتزام بالعمل

المسألة	المتن	الحاشية
٩	الاقوى جواز البقاء	بل الاقوى عدم جوازه مطلقا ولو مع العمل به .
١١	لا يجوز	على الاحوط
١٢	على الاحوط	بل على الاقوى
١٣	فيختار الاورع	على الاحوط
١٤	يجوز	في اطلاقه إشكال
١٦	باطل	لا مطلقا بل على التفصيل المتقدم من المطابقة للفتوى الفعلى حين العمل لمن اختاره ويقلده بعد العمل وعدم مطابقته له أو عدم تمشي قصد القربة منه ان كان عبادياً تصويره بهذا المعنى مشكل وتمييزه اشكل فلا يقاس بالصناعات نعم على التفاسير الاخر لا إشكال في تصويره وتمييزه
١٨	توافق فتواه	بناءً على اعتبار التعيين لكن الاقوى عدم اختياره في المفروض فيكون تعيينه بلا اثر
٢١	فالاحوط	بل الاقوى
٢٢	فلا يجوز تقليد المتجزى	مع وجود المجتهد المطلق
« «	يجوز البقاء	قد مر عدم جوازه
« «	وان يكون أعلم	ليست الاعلية شرطاً في جواز تقليد المجتهد المطلق بل الشرط ان لا يكون فتواه مخالفاً لفتوى من هو أعلم منه
« «	مقبلا على الدنيا	الصفات المذكورة في رواية الاحتجاج ليست إلا عبارة عن عدالته وتقواه لا شرطاً زائداً على العدالة

المسألة	اللمن	الحاشية
٢٣	أو ظنا	لا يكفي الظن بل لابد من الاطمينان
٢٥	فحاله حال الجاهل	بالتفصيل الذي تقدم
٢٩	يجب في المستحبات	يجب التقليد في جميع أفعاله وأعماله الا في القطعيات
	والمكروهات	والضروريات
٣٣	ويجوز التبعيض	إلا في العمل الواحد في بعض الصور
٣٤	بل الاحوط	لا يترك
٣٥	الى ذلك الا علم	إذا كان الا علم يوجب العدول
٣٨	ولا فشكل	لا إشكال فيه لما مر
٤٠	ولم يمكن التعيين	ولم يحتمل اعلية احدهما المعين
٤٢	ولا فيبقى	إذا علم بمخالفة عمله للواقع فينبذ يقضى بمقدار المتيقن
٤٣	عليه الفحص	إذا لم يعلم بسبق اجتماعها فيه أو يعلم وكان الشك ساريا
	الذي يؤخذ بحكمه	ولا فيستصحب فلا يجب الفحص
	حرام	فيما إذا كان اثبات الحق بالحكم وأما إذا كان ثابتاً فان
٤٥	يجوز له البناء على	كان المأخوذ عين ماله فلاخذ حرام دون المال وان
	الصحة في أعماله	كان كلياً وكان هو مباشراً للتعين فالنصرف فيه غير جائز
	السابقة	وان كان المديون ممتنعاً لان المفروض عدم انحصاره
٤٦	يشكل جواز الاعتماد	بالرجوع اليه
	عليه	والفرق في هذه المسألة والمسألة السابقة يظهر
		بأدنى تأمل
		لا إشكال فيه لأنه ايضاً من الفروع لا من الاصول
		كأصل التقليد

المسألة المن	الحاشية
٥٠ ان يحتاط	أو العمل باحوط أقوال الموجددين بل يكفي العمل بالاحوط من أقوال من يحتمل اعليتهم فيه إشكال فلا يترك الإحتياط بنصب جديد
٥١ على الاظهر	لو ادى التقليد اللاحق إلى فساد عقد أو ايقاع وكذا نجاسة شيء أو حرمة أو عدم ملكية مال ونحو ذلك فع
٥٣ على الصحة	فعلمة الإبتلاء بمورده يقوى لزوم رعايته لا يترك الإحتياط برعاية كلا التقليدين خصوصاً فيما إذا كان من مذهبه بطلان العمل إذا أتى به على مذهب الموكل لزوم رعاية الوصى والنائب العمل بما يقتضيه تقليدهما وعدم لزوم رعاية تقليد الميت مع عدم الوصية بها وإن كان له وجه قوى إلا ان الإحتياط لا ينبغي تركه بل لا يترك فيه تأمل
٥٤ إذا كانا مختلفين	في الشبهات الحكمية لا مطلقاً
٥٥ لا يصح البيع	في تقديم السماع مطلقاً نظر
٥٦ الاحوط	بناءً على عدم جواز الرجوع الى غير العلم الا مع احراز الموافقة وتعين الرجوع اليه مطلقاً ولو مع عدم التمكن من استعلام فتواه حين الحاجة وإلا لا وجه لتعين الإحتياط مع التمكن من التقليد عن غيره وإن كان الاحوط رعاية الإحتياط ومن كان اقرب الى الواقع
٥٩ تعارض ما في الرسالة مع السماع	
٦٠ فان امكن الاحتياط	
تعيين	
٦١ اوثق الاموات	

المسألة	الحاشية
٦١ الاظهر هو الثاني	فيما إذا كان الثاني قائلاً بحرمة البقاء والثالث بوجوبه كما أنه كذلك لو كان الثاني قائلاً بالجواز ورجع المقلد عن الاول اليه وافق الثالث بوجوب البقاء وأما لو لم يرجع الى الثاني بان اختار البقاء على تقليد الاول أو كان الثاني قائلاً بوجوب البقاء فالأظهر هو الاول هذا على تقدير كون الثالث قائلاً بوجوب البقاء وأما على فرض قوله بالجواز ففيه تفاصيل لا يسع المختصر ذكرها
٦٢ اخذ الرسالة	قد مر ما هو المختار عندنا
٦٣ يجوز له البقاء	قد مر الكلام فيه
٦٤ العمل الواحد	إذا لم يستلزم بطلان العمل جملة
٦٥ في الموضوعات	الموضوعات المستنبطة كالصعيد والغناء والوطن والمفازة
٦٦ المستنبطة	وان لم تكن بانفسها مورد التقليد لكنها باستتباعها للحكم الشرعي تكون مورداً له
٦٨ ان يكون أعلم	فيما إذا كان منشأ التنازع الاختلاف في الحكم الشرعي فينبذ الاقوى تعين الرجوع الى الاعلم وإلا فالاقوى جواز التراجع الى غير الاعلم مطلقاً

فصل في المياه

١ فلا ينجس ما في الأبريق	بناءً على كون عدم تنجس العالي بملاقاة السافل للنجس من جهة التعدد وأما لو كان المدار في عدم سراية النجاسة الى الجزء العالي بمجرد التدافع بقوة كما هو المختار
--------------------------	---

المسألة	المتن	الحاشية
		فلا يختص عدم السراية بما في الابريق بل لا يسرى الى نفس العمود حتى بالنسبة الى الجزء الاخير المتصل بالجزء الملاقي للنجس بل يمكن القول بعدم سراية النجاسة من العالي الى الاسفل إذا كان مع التدافع كالقوارة وشبهها لوحدة المناط
٣	مضاف	في بعض الموارد لا مطلق المضاف
٤	يطهر بالتصعيد لاستحالة بخاراً	محل إشكال فلا يترك الاحتياط
٦	المضاف النجس يطهر بالتصعيد	قد مر الإشكال فيه
٧	لا يخلو الحكم بعدم تنجسه	بل ينجس مطلقاً سواء تصورنا حصول الاستهلاك مع فرض خروج الماء عن الإطلاق أو قلنا باستحالة حصول الاستهلاك مع الإضافة بكلا شقيه وما ذكر من الوجه وهو انتفاء موضوع حكم النجاسة في رتبة وجود علة الحكم وهو القاء المضاف النجس لتأخر المعلول عن العلة ضعيف لا يمكن الاعتماد عليه لوحدة الزمان فالمتبع إستصحاب نجاسة الاجزاء الموجودة من المضاف النجس فانها موجودة وان كان الكر المضاف غالباً
٨	على الأحوط	بل الأقوى ان تمكن من تصفية الماء
«	لصدق الوجدان مع السعة دون الضيق	اي لصدق عدم الوجدان في الوقت مع الضيق دون السعة لعدم صدق عدم الوجدان في مجموع الوقت

المسألة	المتن	الحاشية
٩	إذا كان بالمجاورة	قد يشكل الفرق بين حصول التغير بالمجاورة وبين حصوله بملاقات المتنجس الحامل لأوصاف النجس لوحدة الماط وإن كانت الاستفادة في غاية الصعوبة
١٠	دون أوصاف المتنجس	فيه وفي الفرض الثالث بل الثاني أيضاً بل مطلقاً إشكال فلا يترك الإحتياط
١٢	لا فرق	إذا كان الوصف الحاصل وصف النجس لا مطلقاً
١٥	تنجس	لو كان دخل الخارج دخلاً عادياً دون العكس وإلا يلزم الإلتزام بكفاية المجاورة
١٦	أوفي كونه للمجاورة	هذا بناء على اشتراط الملاقاة وإلا لا أثر لهذا التريد

فصل الماء الجاري

١	أعلاه	قد مر أن مناط الإعتصام هو الدفع دون العلو بما هو علو ولذا ينجس العالي بملاقاة النجس السافل مع وقفة الماء وصدق وحدته لو لم يبلغ المجموع حد الكر
٢	ينجس	ظاهر العبارة أنه فيما إذا لم يكن مسبوقاً بوجود المادة ومع ذلك لا يمكن الفتوى بالنجاسة جزمياً لعدم تمامية مذكروه مدركاً من الوجوه الثلاثة بل الأربعة وكون المقام من التريد في الموضوع فالأقوى الطهارة وإن كان الاحوط الإجتنب عنه
٣	محل الرش	فيه إشكال فلا يترك الإحتياط

المسألة المتن	الحاشية
٤ لا يلحقه حكم الجارى	مع عدم صدق ذى المادة عليه عرفاً بل يلحقه حكم الذكر إذا كان المجموع كرا مع صدق عنوان الماء عليه لا مجرد النداءة وإلا يلحقه حكم القليل
٥ لحقه حكم الجارى	لحقه حكم ذى المادة لكونها هى المناط فى الإعتصام لا مجرد عنوان الجريان

فصل الرابع

٦ لاتصلها بالبقية	هذا مع تساوى السطوح وأما لو كان بعضها اعلى والماء جارياً منه بالدفع والقوة فكفاية كرية المجموع مطلقاً وكذا كرية خصوص السافل لو كان ملاقى النجس هو العالى فى غاية الإشكال بل الانفعال لا يخلو عن قوة نعم لو كان العالى وحده كراً اعتصم السافل به
٧ وان كان الاقوى	هذا هو المختار لعدم تمامية مذكروه مدركاً للانفعال من الوجوه الاربعة والقليل المشكوك فى ان له المادة ايضاً من هذا القليل فعلى هذا لا وجه لما أفاده (قده) من الحكم بالتنجس فى مشكوك ائادة وبالطهارة فى المقام هذا الإحتياط لا يترك
٨ وان كان الاحوط	قد مر ان الإحتياط مما لا يترك
التجنب	قد مر تفصيل المسألة فى المسألة السابقة
مع الإحتياط المذكور	لا يترك
٩ يحكم بطهارته	
١٠ وان كان الاحوط	
الإجتنب	

المسألة	المتن	الحاشية
١١	في صورة النعين	لا يترك

فصل ماء المطر

«	وان كان قطرات بشرط صدق المطر عليه	الاحوط اعتبار مسمى الجريان على الارض الصلبة
٢	وان كان الاحوط ذلك	لا يترك

فصل ماء الحمام

«	أو عدمه	مع وقفة الماء وعدم جريانه من السطح العالي الى الاسفل
«	وانصل بالمنبع	لكن بشرط كون المنبع ازيد من الكر ولو بمقدار العمود المتصل بالحوض الصغير
«	مع الاتصال المذكور	مع بقاء المنبع على الكرية وعدم نقصانه في هذا الحال عن مقدار الكر

فصل ماء البئر النابع

٣	مثلا اعلى	بشرط عدم نقصانه عن الكر بمقدار النازل الى الاسفل كما مر
«	بهذا الإتصال	وعدم صدق الوحدة عرفاً مع جريان العالي وعدم الوقفة
٤	يطهر	لو كان الكوز بما لا ينفذ فيه الماء النجس وإلا فلا يحكم بطهارة باطن الكوز حتى يعلم بنفوذ ماء الظاهر ولو بالتجفيف ثم وضعه في الكر بمقدار ينفذ في جوفه

المسألة المن	الحاشية
٥ بشرط ان يبقى الكر	الماء الطاهر مع عدم نقصانه عنه بالمقدار النازل منه لو لم يكن الإلقاء دفعه بحيث لا يستلزم اختلاف السطوح مع التدافع إذا لم يحصل منه الإطمينان إذا لم تكن مستندة إلى الأصل
٦ على إشكال	فيما إذا كانتا قطعتين فيه فالمرجع اخبار ذى اليد في مورده وفي غير مورده الى غيره بخلاف ما لو كان مستند البينة المخالف لقول ذى اليد هو الأصل من غير فرق في ذلك في البينة على الطهارة والبينة على النجاسة فكل بينة مخالفة لقول ذى اليد طهارة أو نجاسة تقدم عليه ولم تكن مستندة الى الأصل حتى الإستصحاب لأن المعيار هو مستندها لانفسها ومن الواضح تقدم الامارة على الأصل بقسميه
٨ بل لا يبعد	محل تأمل فلا يترك الإحتياط فيه لعدم شمول ادلة الترجيح بالعدد لمثل المورد
٩ لا يخلو عن إشكال	إذا لم يحصل من قوله الإطمينان
١٠ بل وللأطفال	تقدم التفصيل فيه في الفرع السابق فيه تأمل والأحوط الترك

فصل الماء المستعمل في الوضوء

« وان كان الاحوط لا يترك الإحتياط ومع الانحصار يجمع بين التيمم

المسألة المتن	الحاشية
« ان ماء الغسلة المزيلة	والتطهر به
« الاحوط الاجتناب	بل الغسلة الاولى وان لم تكن مزيلة
٢ يعد جزء من البول	بل الاقوى الاجتناب
	فيما يعد جزء من البول تأمل كما هو كذلك فيما إذا لم
	يكن مستهلكا نعم ربما يعرض الانسان ما يوجب قلون
	لونه بلون الدم مع انه بول لا دم ولكنه خارج عن
	محل الكلام
١٤ وان كان احوط	في الغسلة الاولى لا يترك

فصل الماء المشكوك

١ كواحد في الف مثلاً	في كون الواحد في الالف من غير المحصور إشكال بل
	منع بل الضابط فيه بلوغ المشتبهات من الكثرة حداً
	لا يتمكن عادة من جميعها ومع الشك في انه كذلك
	يلحقه حكم المحصور
٢ يجوز ان يكرر	وان وجد ماء آخر
« كل منها	الاحوط ان يعامل معاملة المحصور
« واحداً في الف	قد مر الإشكال فيه
« الشبهة البدوية	بل يجري حكمها لو كان هو الإحتياط كما في
	المقام ونظائره
٣ والاولى الجمع	بل لا يترك الجمع
٧ تعين التيمم	على الاحوط لما كان النص وان كان مقتضى القاعدة جواز
	الوضوء بواحد منهما ثم الصلواة بعده ثم غسل اليد

المسألة	المتن	الحاشية
١٠	على الأقوى	بالماء الثاني والتوضيء به وإعادة الصلاة كما هو مقتضى القاعدة لولا ظهور النص على خلافه وقد اقتى به في المسألة السابقة ولكن صحة العبادة مع هذا الوضوء أو الغسل مشكل إلا على الكيفية المتقدم ذكرها في المسألة السابقة هذا إذا لم يكن أحدهما كراً والأصح صحة العبادة بلا احتياج إلى تكرار الصلاة عقيب كل طهارة

فصل النجاسات اثني عشر الأول والثاني

١	فالأحوط الإجتنب عنه	ما وجدنا مدركاً لهذا الشرط إلا ما أشار إليه صاحب الجواهر (ره) لأعلى ما هو ظاهره من القياس بل على وجه يكون منشأ انصراف الأدلة فيخرج عن كون المنشأ ندرة الوجود فقط الأقوى عدم التجسس بملاقاة الباطن مطلقاً
٢	من بيع البول والغائط من مأكول	في جواز بيع الأبول مطلقاً أشكال إذا لم يكن لها منفعة مقصودة عقلائية غير الشرب وإلا فالظاهر جواز بيعها
٣	لا يجوز أكل لحمه	كما لو تردد بين ما يحل أكله وبين ما لا يقبل التذكية من محرم الأكل وأما إذا علم قبوله للتذكية على كل تقدير فالظاهر جواز أكله بعد التذكية وإن كانت الشبهة حكمية

الرابع : الميئة

١٠ لكن الأحوط

٢ على الأقوى

١١ وكذا في مسكها

١٢ من يد المسلم

٦ ما يؤخذ من يد المسلم

١٣ وان لم يعلم تذكيتة

٩ نجس

١١ لم ينجس

١٣ المضغة نجسة

١٤ فالأحوط

١٦ فهو طاهر

لا يترك بل في غير المأكول الأقوى الاجتناب

فيما إذا زالت عنها الحيات قبل الانفصال

مع العلم بالرطوبة المسرية عند موت الظبي

المشكوك انفصالها من الحي والميت محكوم بالطهارة مطلقا

ولا اثر لليد في المقام اصلا

أو سوق المسلم

للم يعلم انه عمل في غير بلاد الإسلام وأما لو علم انه

عمل في بلاد الكفر وبايدى أهله ثم وقع في ايدي

المسلمين وكانت يد المسلم مسبوقة بيد الكافر فالحكم

بالطهارة في غاية الإشكال

ليس له مدرك الادعوى عدم الخلاف وهو ايضا

لا يصلح للدركية لعدم كونه إجماعاً تعبدياً وقوة احتمال

كونه تقييداً

لعدم إنقطاع علاقة الروح عنه بالكلية كما يشهد له بقائه

على حاله وعدم صيرورته متعفنًا وإلا يحكم بنجاسته

كالقطعة المبانة فالفارق بين هذه القطعات اليابسة المتصلة

هو هذا لا مجرد الاتصال والانفصال كما لا يخفى

على الأحوط فيها وفيما بعدها

على التفصيل الذي تقدم

الأحوط الإجتنب وان كان قليلا

المسألة المن	الحاشية
١٩ لكن الأقوى	في جواز الإلتفاف به فيما هو المتعارف منه إشكال وأما الغير المتعارف منه مثل التسميد ونحوه فلا إشكال فيه

الخامس : الدم

١٠ على الأحوط	وكذا المتخلف في الطحال
٥ لا يخلو عن إشكال	أقواه الإجماع في غير ما يعد جزء من بدنه
٧ الحكم بنجاسته عملاً	لوشك في خروج ما يعتاد خروجه فالأحوط الإجماع
	وأما لو تردد دم معين بعد خروج المعتاد بين أن يكون من الخارج أو المتخلف فالأقوى الطهارة
١٢ فالأحوط	قد مر أن التنجس بملاقات النجاسة في البواطن المحضة لا يناسب ما هو المسلم من طهارة النواة والدود فالأقوى الطهارة
١٣ بل جواز بلعه	هذا وإن كان له وجه وجيه ولكن الاحتياط بترك البلع مما لا ينبغي تركه
١٤ فيتوضأ أو يغتسل	بل هو الأحوط ويتيمم أيضاً

السادس والسابع : الكلب والخنزير

١٠ وان كان الأحوط	بل لا يخلو عن القوة
١١ بل الأحوط	لا يترك

المسألة	المتن	الحاشية
---------	-------	---------

الثامن : الكافر

« «	والأحوط الإجتنب عن منكر الضروري مطلقا	خصوصا في المعاد والكبائر الضرورية بل الأقوى الإجتنب فيها
« «	بل مطلقا	إذا كان من الطرف الآخر أيضا كذلك والا فالولد ملحق به مطلقا
١	كما مر	وقد مر اختصاص هذا الحكم بما إذا كان الزنا من الطرفين وأما إذا كان من طرف واحد وكان غير الزاني منهما كافرا لا يبعد الحكم بكفر الولد من جهة الحاقه شرعا بالكافر

التاسع : الخمر

١	أو بالهواء	فيه إشكال وإن كان غلائه بالنار وأما إذا كان غلائه بالهواء أو بنفسه فلا يحل إلا بالتخليل
٣	في الأوراق	إذا لم تؤد حلاوة الزبيب الى الماء والا فالأحوط الإجتنب عنه

الحادي عشر : عرق الجنب من الحرام

« «	عرق الجنب	على الأحوط نعم لا يجوز الصلاة فيه
« «	من الحرام بل الأقوى ذلك	في كونه أقوى تأمل

المسألة	المتن	الحاشية
١	في الماء البارد	على الاحوط
٢	نجاسة عرقه	على الاحوط خصوصاً في الصورة الاولى
٣	فالظاهر	فيه إشكال فلا يترك الاحتياط

فصل طريق ثبوت النجاسة

٤	إشكال	ان لم يفد الاطمينان
٥	بقول صاحب اليد	على الاحوط
٦	بالنجاسة إشكال	بل منع
٧	وجوه	والاحوط الإجتنب عن المعين وان كان للقول بعدم الإجتنب مطلقاً وجه وجيه ولكن الاحتياط بالاجتناب عن الجميع مما لا ينبغي تركه هذا كله في صورة عدم حصول الاطمينان من قول من يقول بنجاسة احدهما ولا من قول من يقول بنجاسة المعين منهما والا فالعمل على طبق قول من يحصل منه الاطمينان وعدم الاعتناء بقول من لا يحصل منه الاطمينان وأما إذا حصل الاطمينان من كلا القولين إذا أمكن كما في بعض الصور ففيه تفاصيل لا يسع المقام لذكرها
٨	فالظاهر وجوب	بل الاحوط
١١	تقدم عليه	لوم تكن مستندة الى الاصل
١٢	أو كافرأ	فيه تأمل
١٣	إشكال	بل منع لوم يحصل الوثوق والاطمينان من قوله

المسألة المتن	الحاشية
١٤ يحكم عليه	على الاحوط

فصل في كيفية تنجس المتنجسات

مع عدم اتصال الاجزاء المائية والا يتنجس مجموع المحل
بنجاسة مجموع الماء مع صدق الوحدة وعدم التدافع
بناءً على القول بالملاقات وان عنوان الملاقى للنجس تمام
الموضوع للحكم بالاجتناب فينبذ يفرق بين الاتصال قبل
الملاقات والاتصال بعد العلاقات وأما على السراية كما هو
الأقوى فالمناط هو اتصال الاجزاء المائية فلا يكفي مجرد
النداءة فلا يحكم بنجاسة جزء المجاور ولو مع حصول
الاتصال بعد العلاقات لو لم يكن على وجه ينتقل جزء
من الاجزاء المائية الى الجزء المجاور لمحل النجس نعم لو
وضع على المحل النجس أو انضم الموضوع النجس الى
الظاهر بحيث تسرى النجاسة منه اليه تنجس فالمعيار
السراية وعدمها فلا فرق بين الاتصال قبل
الملاقات وبعدها

بموضع العلاقات

لا يؤثر في النجاسة

١ عن وجه

٢ الحيوانات

٤ جريان العرق

٥ فلا يتنجس

١٠ حكم الاشد

وهو الأقوى

ومع الشك في الزوال يحكم بنجاسة ما يلاقيه

أو اتصال الاجزاء مع صدق الوحدة وعدم التدافع

إلا مع التصاق الثقب بالموضع النجس على وجه يمنع

عن خروجه متدافعا

على الاحوط

المسألة	المتن	الحاشية
١١	في الفرض الثاني	لا يترك فيه الاحتياط
١٣	فالاحوط	قد مر ان عدم تنجسه هو الأقوى نعم لو ادخل النجس في باطن الفم أو السرة أو الأنف أو الأذن أو العين فالاحوط الاجتناب عنه

فصل يشترط في صحة الصلاة

٥	سجدتي السهو على الاحوط والأقوى	استحباً بآ لاقوة فيه الا فيما إذا كان قريباً من اتمام الصلاة بحيث لا تنافي الفورية العرفية والا فالأقوى رفع اليد عن الصلاة من غير فرق بين ما إذا علم في الاثناء أو علم من قبل وغفل وصلى نعم لو ترك الازالة عمداً ومضى في صلاته فالأقوى صحتها على كل تقدير
٧	شيء منه	إذا كان يسيراً لا مطلقاً
١٣	والأظهر	إذا لم يبطل رسمه بالكلية والا فلا أظهيرية وان كان الاحوط الوجوب عدم تنجيسه بل لزوم تطهيره مع كونه هما أو كونه بالخصوص محتمل الأهمية دون المكث لا يترك
١٤	بل وجوبه	بل لا يخلو عن قوة
١٦	وان كان الاحوط	بل استلزامه الارتداد ايضاً ان كان مستحلاً لهُتَكَه
١٩	والا فهو الاحوط	لا يترك
٢١	فلا إشكال في حرمة	بل الأقوى وجوبه
٢٦	فالاحوط	لا يترك الإحتياط فيها مطلقاً إلا فيما لا يعد من الإلتفاف
٢٩	لا يبعد وجوبه	
٣١	خصوصاً الميته	

المسألة	المتن	الحاشية
٣٢	يحرم التسبب	بها عرفاً كالتسميد وسد الساقية وتغذية الكلاب
«	وكذا التسبب	على الأحوط بل لا يخلو عن قوة أيضاً
«	قابلاً للتطهير	في حرمة إشكال وإن كان هو الأحوط
«	يجب الإعلام	الظاهر كون التقييد بهذا القيد لأجل تصحيح البيع
٣٣	بل مطلقاً	على الأحوط
«	فالأقوى	لا يجوز على الأحوط
٣٤	بل لا يخلو عن قوة	في كونه أقوى إشكال بل منع فالإحتياط لا يترك
٣٥	بل لا يخلو عن قوة	في القوة منع وإن كان الإحتياط بما لا ينبغي تركه
		في القوة منع وإن كان الأحوط الإعلام كما مر في
		المسألة السابقة

فصل إذا صلى في النجس

«	بطلت مع سعة الوقت	مع عدم التمكن من النزع أو الإزالة وإلا فالأقوى صحة الصلاة لزوم أتمامها
«	امكن التطهير أو التبديل	أو النزع
«	أتمها وكانت صحيحة	إن كان يمكنه النزع نزعه ولو كان ساتراً وأتمها عارياً
«	يتمها مع النجاسة	ثم قضاها في الطاهر على الأحوط
٢	أو على الأرض	هذا مع عدم التمكن من نزعه وأتمامها عارياً وإلا فيصلى عارياً ويقضيها في الطاهر على الأحوط
«	لا يجب فيها الإعادة	ولم تكن محلاً لابتلائه
		إلا في صورة الشك في كونه أقل من درهم أو الشك في أنه قروح معفوم لا

المسألة	المتن	الحاشية
٤	الاقوى الاول	بل الثاني ولا ينبغي ترك الإحتياط بتكرار الصلاة
٥	لا عارياً	بل عارياً والإحتياط بالقضاء في الطاهر بعد تيسره لا ينبغي ان يترك على الاحوط
٦	لا يجوز ان	
٨	والاحوط	بل الاقوى والصلاة عارياً نعم لو اضطر الى لبس هذا الثوب في حال الصلاة ففي تقديم تطهير البدن اشكال قد مر انه مع التمكن من التطهير في الاثناء وعدم لزوم مناف في البين يلزمه الاتمام لا يترك
١١	والاحوط الاتمام	
١٣	وان كانت احوط	

فصل فيما يعفى عنه في الصلاة

١	بلا مشقة ام لا	الاحوط اعتبار المشقة الشخصية
٢	فالا جوط	قد مر ان العبرة بالمشقة الشخصية لا النوعية
٣	دم البواسير	إذا كان داخلاً ولم يكن في تطهيره حرج فالا جوط التطهير بل وكذلك في كل قرح أو جرح باطنى خرج دمه الى الظاهر
٦	فالا جوط عدم العفو	الاقوى جواز الصلاة فيه

الثاني مما يعفى عنه في الصلاة

١	بل لا يخلو عن قوة	القوة في غير المأكول وان كانت ممنوعة ولكن الإحتياط فيه بما لا ينبغي تركه
٢	فالا جوط عدم العفو	بل الاقوى

الحاشية	المـآلة	من
بل الأقوى	١	فالأحوط
إذا كان رقيقا	٢	قدم واحد
محل تأمل نعم يمكن القول به مع جفاف الرطوبة	٣	فالأظاھر بقاء العفو
هذا الإحتياط لا يترك	٤	والأحوط عدم
لا يخلو من إشكال	٥	يتنى على العفو
بل الأقوى جواز الصلاة في المردد بين المعفو وغيره	٦	فالأحوط عدم
وان كان الأحوط الإجتناّب مع التمكن	٧	فالأظاھر بقاء
فيه إشكال للفرق بين صورة بقاء الدم وصورة ازالته	٨	فلا يترك الإحتياط
بعدم لغوية حكم العفو معه بخلاف صورة الازالة		
بل الأقوى الإجتناّب لو لم تكن مستهلكة في الدم		

الخامس ثوب المربية للصبي

الحكم بالعفو فيما عدا ثوب الأم المربية لولدها الذكر	١	أو غيرها
الواحد مع كون التنجس ببوله محل إشكال	٢	الأحوط الاقتصار
لا يترك	٣	وان كان الأولى غسله
بل هو الأحوط	٤	الأحوط الاقتصار
لا يترك	٥	على صورة

فصل في المطهرات

بأوصاف النجس	١	ومنها عدم تغير الماء
أي عدم صيرورته مضافا ولو بأحد أوصاف الطاهر	٢	ومنها إطلاقه

المسألة المتن	الحاشية
٢ عدم التغير ايضاً كذلك	يعنى بارصاف النجس لان التغير بارصاف المتنجس لا باس به على الاظهر حتى في التطهير بالقليل فضلاً عن الكثير مع بقائه على اطلاقه بل لزوماً
٣ احتياطاً	
٤ والاحوط التعدد	بل الاقوى ولكن مع احتساب الغسلة المزيلة إذا استمر جريان الماء بعد الازالة ولو آتاهما وان كان الاحوط كونهما غيرها
٥ وان كان احوط	رعاية الإحتياط فيه بالتعفير ثم الغسل بالماء ثلاثاً لا ينبغي تركه
١٣ نعم الاحوط	بل الاقوى عدم سقوط التعفير ثم الغسل بالماء مرتين
١٥ فالظاهر	مشكل فلا يترك الإحتياط بالتعدد
١٦ الى التجفيف	الاحوط التجفيف
١٩ وان كان غير بعيد	بعيد جداً
٢٠ ويغمس في الكر	بعد الجفاف على الاحوط
٢١ تطهيره بالقليل	إذا لم يتنجس باطنه والا فالاقوى الاقتصار على تطهيره بالكثير
٢٢ بل والقليل	في تطهيره بالقليل إشكال
٢٣ طهر باطنه ايضاً	فيه إشكال
٢٤ وكذا الحليب	فيه إشكال الاعلى وجه لا يستلزم ذهاب اطلاق الماء النافذ فيه ولعله كذلك في اللحم المطبوخ بالماء النجس الذي هو مورد النص نعم لا إشكال في مثل الخبز

المسألة	المين	الحاشية
٢٦	فلا تطهر	كما هو كذلك في كل ما يرسب فيه ماء الغسل ولا يقبل العصر أو يفسده
٢٧	عدم صدق	يتحقق الانفصال بنقلها من ظاهرها الى باطنها
٢٨	الفورية	على الاحوط
٢٩	تعد من الغسلات	الاحوط عدم عدها منها إلا إذا استمر جريان الماء عليه بعد الازالة ولو آناً
٣٠	والخيط ليسا	إذا لم يرسب فيه الماء والادخل فيما يعصر
٣١	وباطنه	كما في الفرض الثاني دون الاول الاعلى بعض صور الاصابة
٣٢	تنجس ظاهره	تنجس ظاهره بملاقاته للباطن ان كان محل تأمل بل منع كالبوته ومحل الذوب ولكن الغليان واختلاط الاجزاء
٣٣	قابلاً للتطهير	يوجب الاجتناب عن جميع الاجزاء
٣٤	قابلاً للتطهير	كما هو كذلك في كل متنجس لا ينفك نفوذ الماء فيه عن اضافته كما مر
٣٥	لا انفصال معظم الماء	في اطلاقه إشكال بل منع فلا يترك الاحتياط باخراج الماء بحيث لا تكون الندوة الباقية الا من قبيل لون الجسم فالعبرة بصدق انفصال الماء المتنجس عن المحل
٣٦	لا انفصال معظم الماء	من غير فرق بين الاجسام ولا ما هو الموجب للاخراج كما هو المقروض من تنجس الماء بملاقاته للنجس أو المتنجس
٣٧	لا انفصال معظم الماء	لو كان في الكثير مع نفوذ الماء في باطنه وأما بالقليل
٣٨	لا انفصاله بغسل الثوب	فلا إشكال ايضاً في طهارة ظاهر الاثنان وأما باطنه فيتوقف على تحقق العصر بعصر الثوب وأما الطين فلا

المقالة المتن	الحاشية
٤١ لا يجب	إشكال في طهارته مع الغسل بالكثير وبالقليل إشكال حينئذ يشكل طهارة الملاقى له أيضاً بل يغسل ثلاث مرات على الأحوط

الثاني من المطهرات الارض

« إشكال	بل عدم الكفاية لا يخلو عن قوة
« بل بالآجر	فيه إشكال وكذلك في الجص والنورة بعد الاحراق .
« نعم يشكل كفاية	الظاهر عدم كفاية المفروش باللوح والخشب وكذا المطلى بالفير .
« غير مضرة	مع صدق اليبس والجفاف .
« المتعارف	في حواشيهما إشكال .
١ إشكال	لا إشكال في عدم طهارته .
٥ إذا شك	يحكم بطهارة الملاقى مع الشك في التأثير كما انه مع العلم به والشك في استصحابه لعين النجس أو المتنجس كما هو ظاهر العبارة لا بد من العلم بالزوال بان يمشى أو يمسح بمقدار يعلم بزوالها على فرض الوجود .
٦ يشكل الحكم	يحكم بعدم مطهريته .
٧ إشكال لما مر من الاقتصار	على الأحوط كما هو كذلك بالنسبة الى عدم كفاية مسح التراب على الرجل والنعل وبالجملة ان اعتبار كثير من الشروط المتقدمة من هذا الباب .

الثالث من المطهرات الشمس

« وهي تطهر	الظاهر ان الشمس كالماء من المطهرات .
٦ على إشكال	والاقوى عدم الطهارة كما مر نظيره
٧ وان كان لا يخلو	وهذا لا يختص بالموارد بل يطرد في نظائره بل جريانه
عن إشكال	بالنسبة الى البواطن ايضاً لا يخلو عن وجه

الرابع الاستحالة

« صيرورة الخشب	بل منع وكذلك الخذف والآجر والنورة والجص وكل
فيما تأمل	ما كان من هذا القبيل .

الخامس الانقلاب

« من الخل	في حصول الطهارة فيما إذا كان ما يعالج به من الأجسام
	المائعة إشكال بل في الأجسام الجامدة ايضاً مع عدم
	الإستهلاك ونفوذ النجاسة في باطنها والحاصل ان الحكم
	بطهارة الأجسام الخارجية المطروحة في الخمر للعلاج أو
	لغرض آخر مشكل نعم لا بأس بالنسبة الى ما جرت
	العادة بعدم التحرز عنه كقليل من التراب أو الحجارة
	أو الحصاة أو الاجرام الزبيية وغيرها مما جرى هذا
	الجرى وأما طرح هذه الأجسام في العصير الغني قبل
	الغليان أو بعده وقبل ذهاب ثلثيه فلا إشكال فيه على
	ما هو المختار من طهارته .

المسألة	الحاشية
٤	إلا إذا علم انقلابها خلا
	الظاهر تتجس الخل بها ولو في هذه الصورة .

السادس ذهاب الثلثين في العصير العنبي

١	أو بالهواء	الحاق الهواء بالنار مشكل كما مر .
٢	أما بالوزن	وان كان تقديره بالوزن هو الاحوط خصوصاً في مورد النص .
٣	أو بالهواء	قد مر الإشكال فيه .
٤	بالجفاف	لا تطهر بالجفاف .
٥	بشكل طهارته	الظاهر عدم طهارته .
٦	وان كان الفرق بينه	الفرق واضح فلا مجال للإشكال .
٧	لا ينجس بعد ذلك	إذا كان بالشمس أو بالنار وأما بالهواء ففيه إشكال وقد مر مراراً .
٨	لا بأس بجعل	الاحوط الاولى الترك .
٩	لا بد حينئذ من ذهاب	بناءً على صدق اسم العصير عليه وهو محل تأمل بل منع .

السابع الانتقال

١	لا يسند	بل يسند الى المنتقل اليه فلو شك في استناد الدم الى المنتقل اليه من البق والشجر ونحوهما يحكم بنجاسته .
---	---------	---

الثامن الاسلام

١	وان كان هو الاقوى	فيه تأمل فلا يترك الاحتياط .
٢	قبل خروج العدة	هذا وان كان له وجه كما افاده الشهيد (قدس) ولكنه

الحاشية

المسألة لمن

ليس بوجبه لمنافاته لقوله عليه السلام : تعتد زوجته
عدة الوفاة .

التاسع التبعية

«	الاسير للمسلم الذي	على إشكال .
«	فانها تطهر تبعاً	مع بقائها في العصور حين ذهاب ثلثيه .
«	وتطهر تبعاً له	قد مر أن التعدي إلى غير ماجرت العادة به محل تأمل وإشكال .

العاشر من المطهرات زوال عين النجاسة

«	يطهر بزوال	الملاقى جسد الحيوان بعد زوال عين النجاسة عنه محكوم بالطهارة اما من جهة ان بدن الحيوان لا ينجس واما من جهة ان الزوال عنه مطهر واما من جهة ان الجامد الملاقى للنجس لا ينجس كما نفينا عنه البعد في محله .
---	------------	---

الثامن عشر غيبة المسلم

«	الحاق الظلة والعمى	فيه إشكال .
٢	فيما يشترط فيه	إلا الصلاة والطواف من جهة كونه جزءاً مما لا يؤكل لحمه .
٤	للتذكية	أما الحشرات فخارجة عن محل الكلام .

فصل اذا علم نجاسة شيء يحكم ببقائها

« اخبار الوكيل مع حصول الاطمينان .

المسألة	المتن	الحاشية
«	بمعنوان التطهير	مع حصول الاطمينان بالتطهير .
١	تقدم البيئة	إذا لم تستند الى الأصل ولم تكن شهادة على النفي .
٢	حكم عليهما	بل على احدهما المردد فلا ينجس الملاقى لأحدهما هذا مع ثبوت تطهير احدهما الغير المعين وأما المعين فالأمر فيه أوضح حيث انه لا مجال للجريان الاستصحاب من جهتين بخلاف المردد لأنه من جهة واحدة .
٣	يبني على الطهارة	مع الشك في كيفية التطهير دون ما لو كان الشك في نفس التطهير بحيث يرجع الى الشك في انه دخل في العمل أم لا فلا مجال لما علقه بعض .
٤	وان كان أحوط	بل لا يخلو من قوة .

فصل في حكم الاواني

١	سائر الانتفاعات	قد مر ان مثل التسميد وتغذية الكلاب وسد الساقية وامثالها مما لا يعد عرفاً من الانتفاع بها فالنهي عن الانتفاع بالميتة لا يشمل أمثال ذلك .
«	بل مطلقاً	الصحة مع عدم الانحصار أقوى .
«	فتوضأ أو اغتسل صح	إذا صب عند الانحصار ما يكفي لتمام وضوئه أو غسله على الأحوط .
٤	حتى وضعها على الرفرف	بل جوازه أقوى وان كان الإجتنا ب عنه أحوط .
«	بل يحرم اقتنائها	في الخمسة الأخيرة لا يترك .
١٠	وان كان الأحوط	بل الظاهر خلافه وان كان الإجتنا ب أحوط .
١١	فان الظاهر حرمة	قد عرفت ان الظاهر عدم حرمة شرب البجاي بل المحرم
«	يكون السماور	

المسألة	المتن	الحاشية
	هو استعمال الساور .	
١٢	كذلك الاكل والشرب	لو كان استعمالا ويصدق الاكل والشرب من الآنية وإلا فلا وجه للحرمة كما هو كذلك في الساور والقدر وأمثالها الأمر لا يشارك الخادم في المعصية أصلاً فإنه ان كان فعل الخادم مسبباً توليد ياعن فعل الأمر بحيث يسلب عنه الاختيار ويكون مقهوراً له فالعاصي هو الأمر فقط وان لم يكن كذلك فالعاصي هو الخادم فقط دون الأمر الا ان يصدق على أمره عنوان المعاونة على الاثم وهو ممنوع جداً لعدم انطباق ضابطها عليه وأما الشارب فلا يعد فعله سداً استعمالاً لها حتى يكون حراماً .
١٤	آخر وجب	لو لم يكن هذا النحو من الاستعمال ايضاً محرماً كما هو كذلك في بعض الصور لا مطلقاً .
١٦	مع الجهل بالحكم	إذا كان بنحو الارتماس والا فلا يعد ان استعمالاً .
٢٢	يجب على	إذا لم يكن مقصراً .
		بل يستحب .

فصل في احكام انتخلي

٢	على الأقوى	على الاحوط .
٤	أو محلة	الحاقها بالمزوجة والمعتدة هو الاحوط .
٥	ولا الشعر	وان كان الاحوط فيه الستر .
١٠	فالأحوط	وان كان الأقوى عدم وجوبه .
١١	فالأحوط ترك النظر	وان كان الأقوى جوازه .

المسألة	المتن	الحاشية
١٢	فلا يجوز النظر لأن جواز النظر لأنه عورة على كل حال	على الاحوط . في التعليل نظر . يعنى كلا الآتين والا فخصوص آلة الرجولية عورة على كل حال بالنسبة الى خصوص الرجل كما ان آلة الانوثة عورة على كل حال بالنسبة الى خصوص المرأة وان كان ممسوحاً .
١٣	فالأحوط	رعاية للنص لا لجواز النظر في المرأة حتى يناق ما تقدم .
١٤	لا يبعد العمل بالظن	لادليل على اعتباره وان كان الاولى الإجتنب عن الجهة المظنونة .
١٥	الأحوط ترك اقعاد	لا يلزم رعاية هذا الإحتياط لو لم يعنون هذا العمل بعنوان آخر يوجب التحرز عنه .
١٦	يجب ارشاده	على الاحوط ان كان جهله عذراً وألا فيجب من باب النهي عن المنكر .
١٧	عدم الوجوب	الا ان يكون له نخلي على النحو المتعارف .
١٨	وان كان الاحوط ترك ما يوجب القطع	هذا الإحتياط لا يترك في هذه الصورة فضلا عن الثانية فان وجوب الإجتنب فيها لا يخلو عن قوة .
١٩	اشد	بل لا يترك
٢٠	بل في الطريق	بل وفي النافذ إذا كان مضرراً بالمارة والمستطرفين .
٢٢	إذن المتولى	فيما إذا حصل الوثوق والاطمئنان بان له ذلك .
٢٣	كفاية جريان العادة	في كفاية مثل هذه السير إشكال بل منع نعم يكفي مع احراز عدم كونها ناشئة عن عدم المبالاة بحيث تكشف عن الواقع والحاصل انه لا يجوز التصرف إلا بعد

الحاشية	المقالة المتن
احراز الجواز وجداناً أو تعبداً .	

فصل في الاستنجاء

ولا يجزى غير الماء في تطهيره مطلقاً ولو مع عدم القدرة نعم لا يبعد القول بوجوب إزالة العين بغير الماء مع فتمده للدخول في الصلاة وغيرها مما يشترط فيه الطهارة تخفيفاً للنجاسة .	بالماء
على الاحوط وان كان الاقوى كفاية الغسلة الواحدة ليكن في غير المخرج الطبيعي الغير المعتاد يحتاج الى التعدد . بل لا يخلو عن قوة نعم في الاحجار الكبار والخرق الطوال يكفي ذو الجهات الثلاث .	مرتين
والمراد به ما يصدق عليه البشرة كالوسخ الذي يظهر عليها عند الدلك مع الرطوبة وهذا هو الذي لا يزول عادة إلا بالماء ولعله المراد من الاجزاء الصغار التي لا ترى . بالمعنى الذي تقدم .	وان كان الاحوط
فيه إشكال .	بقاء الاثر
بل الاقوى والفرق بين هذا الفرع والفرع المتقدم واضح في كونه من المحترقات وأما العظم والروث فقد تقدم جواز الاستنجاء بها على كل حال .	٢ حال الاجزاء الصغار
	٥ الاعتقاد
	٦ لكن الاحوط
	٨ بما يشك

فصل في الاستبراء

تطهير مخرج الغائط خارج عنه ولم يكن له مدخلة في الاستبراء .	يبدأ بمخرج الغائط
--	-------------------

المسألة	المتن	الحاشية
«	فوق الذكر	هذا من سهو القلم والصحيح عكس هذا .
٨	فلا يجب	وإن كان هو الاحوط .
«	عملاً بالعلم الإجمالي	بل من جهة نفس الشك في حصول الطهارة وليس لهذا العلم الاجمالي في هذا المقام أثر اصلاً ولولم نقل بانحلاله .
«	فلا يبعد جواز	بل هو الاقوى .

فصل في مستحبات التخلي ومكروهاته

«	والبول قائماً	الا في حالة التنوير .
«	وفي الحمام	لا دليل على كراهة البول في الحمام بهذا العنوان وان كان قد يترتب عليه حكم بعنوان آخر .
«	مطلقاً	فيه تأمل .
١	واجباً	يعني مقدماً لا مولوياً شرعياً .
«	مستحباً	في صيروريته مستحباً شرعياً مولوياً إشكال بل منع .

فصل في موجبات الوضوء ونواقضه

السادس: وان أوجبنا الغسل	بل جميع الأحداث ما عدا الجنابة لأنها وان كانت ناقضة للوضوء ولكنها توجب الغسل فقط .
٣ صار دماً	فيه تأمل وان كان الإحتياط في امثال المقام مما لا ينبغي تركه .

فصل في غايات الوضوءات

«	كالاكل	في حال الجنابة .
---	--------	------------------

المسألة	المتن	الحاشية
«	كما لا يبعد	وان كان الاحوط ان يقصد به الكون على الطهارة .
«	على الاحوط	استحباً .
٢	ربما يستشكل	لوقيد المذمور بعدم قصد الكون على الطهارة ونحوه وإلا فلا إشكال في صحة النذر ولو مع اختصاص استحباب الوضوء بما إذا قصد به الكون على الطهارة .
٣	لا يبعد	لو كان مسترسلاً جداً .
٧	ولا يقرء	فيه وفيما بعده تأمل وان كان الاحوط الترك .
١٣	احوطه الترك	اقواه الجواز .
١٤	فالظاهر حرمة	في حرمة تأمل ولو كان الكتب بما يبقى اثره .

فصل في الوضوءات المستحبة

١	في نفسه	كما هو ظاهر الروايات .
٢	ويعتبر ان يكون قريباً	تقدم استحبابه لنفسه وان كان الاحوط قصد الكون على الطهارة .
«	دخول المشاهد	وان كان إقامة الدليل عليه كما بالنسبة إلى بعض الموارد الآخر في غاية الصعوبة حتى مع التشبث بالتسامح في أدلة السنن فالأولى في جميع هذه الموارد أن يقصد به الكون على الطهارة أو غاية من الغايات الآخر وان كان يكفي قصد نفس الفعل بلا نظر الى شيء من الأمور التي جعلوها من غايات الوضوء .
٣	إشكال	الاقوى البطلان .
٦	لأنه على فرض صحته	لا مجال للفرض لعدم احتمال غيره .

المسألة	المتن	الحاشية
«	لا ينافي الندب الغائي	بل التناهي بين الوجوب الوصفي والأمر الندي .
«	من جهتين	هذا هو التحقيق لكن المقام اجنبي عنه .

فصل في افعال الوضوء

١١	وجب غسلها ايضاً	على الأحوط .
٢١	لكن في اليد اليسرى	الأحوط ترك غسل اليسرى رمساً حذراً عن لزوم المحذور وكذلك اليمنى إلا في الفرض الذي ذكره في المتن .
٢٣	فالأحوط غسله	ليكن الأقوى عدم وجوبه إلا إذا كان سابقاً من الظاهر .
«	الثالث : و أقل	لا يجزى الأقل على الأحوط لو لم يكن الأقوى .
«	وان كان الأفضل	بل هو الأحوط الذي لا ينبغي تركه كما ان الأحوط وقوعه على الناصية .
«	وان كان الأحوط خلافه	هذا الإحتياط بما لا ينبغي تركه .
«	الرابع : والأفضل	بل هو الأحوط .
«	والأحوط الاول	هذا الإحتياط بما لا ينبغي تركه .
٢٥	لكن الأقوى جواز ذلك	بل الأقوى عدم الجواز .
«	ان الأقوى جواز	قد عرفت عدم جوازه .
	الآخذ مطلقاً	
٢٩	والاولى تقليلها	بل الأحوط .
٣١	والأحوط المسح	يتحقق الإحتياط بالمسح بالماء الجديد وضم التيمم بلا حاجة الى المسح باليد اليابسة للجزم بعدم شرطية يوسة اليد .
٣٢	فيجوز ان يضع تمام كفه	هذا وان كان مجزياً ولكن الأحوط اختيار الكيفية الاولى .

المسألة	المتن	الحاشية
٣٧	فالظاهر وجوب المبادرة	على الأحوط .
«	لا يجوز له الإبطال	على الأحوط .
«	لكن الأولى والأحوط	لا يترك .
٣٩	إشكال	الأقوى البطلان خصوصاً فيما عدى التقيّة من الضرورات الأخر .
٤٠	وان كان الأقوى	بل الأقوى تعين الغسل .
٤١	فيجب إعادة المسح	على الأحوط وأحوط منه الإعادة في الفرض الأول وان كان الأجزاء لا يخلو عن قوة خصوصاً في الأول ولكن الإحتياط ينبغي ان لا يترك خروجاً عن شبهة الخلاف .
«	إذا لم تبق البلة	في الكف ولا في سائر الأعضاء .
٤٨	لابأس به	الأحوط ترك المبالغة في الأمرار بعد حصول اليقين بتحقق غسل تمام العضو وان كان لزيادة اليقين فضلاً عما لو كان عبثاً ولغوياً .
«	يشكل	البطلان لا يخلو عن قوة .
«	لا يضر مادام يعد	ولا يعد عبثاً ولغوياً على الأحوط .
«	غسلة واحدة	
٤٩	بواحدة	الأفضل بل الأحوط المسح بتمام الكف .

فصل في شرائط الوضوء

الثالث: أو الظن بعدمه	في كفاية مطلق الظن إشكال بل لا بد من حصول الاطمينان بحيث يكون احتمال وجود الحائل موهوناً جداً .
-----------------------	--

المسألة المتن	الحاشية
الرابع : وظرفه « ومصب مائه	تقدم حكم الوضوء من الآنية المغسوبة مع الانحصار وعدمه . مع كون وصول الماء مما يعد تصرفاً عرفاً وكان اجراء الماء على اعضاء الوضوء هو بعينه الصب وأما مع عدمه من وجوه التصرف لا إشكال في صحته أصلاً كما انه مع عدم كون اجراء الماء عين الصب يفصل بين الانحصار وعدمه .
٤ وان كان الاحوط	لا يترك هذا الإحتياط في المنصر .
٥ أقواهما الاول	لو كانت الرطوبة الباقية في اليد مما يعد من قبيل لون الجسم بخلاف ما لو كان الباقي اجزاء مائية كالقطرات العالقة فالأقوى الثاني ولو لم يصدق عليه المال عرفاً .
« واحوطهما الاول	على التفصيل المتقدم آنفاً .
٧ يشكل الجواز	بل ومع الاحتمال لو كان عقلاً ثباتاً .
« بل مع الظن ايضاً	تقدم عدم الجواز مع الاحتمال ايضاً .
٨ يكشف	في اطلاقه تأمل بل منع .
٩ بل يشكل	الأقوى عدم الجواز .
١٠ بقاء هذا	مع الاطمينان برضى المالك وإلا فالأقوى عدم الجواز .
١١ لا يترك	بل له الترك .
١٢ يشكل	بل لا يجوز لو عد تصرفاً فيه عرفاً مثل الآنية التي كان طرف منها غصباً ويجرى فيه جميع ما تقدم في آنية المغسوبة من التفصيل .
١٤ باطل	لو كان تصرفاً في المغسوب عرفاً .
١٥ ان عد تصرفاً فيها	ولم يكن من التصرف في حال الوضوء والا فلا ظهر الصحة

المسألة	المحتن	الحاشية
		للفرق بين التصرف بالوضوء والتصرف في حال الوضوء هذا كله مع تسليم صدق التصرف ولا يبعد ان يكون من قبيل الاستئذاة بمصباح الغير وان لم يكن مثله بتلك الدرجة من الوضوح .
١٨	إشكال	الاقوى الصحة لكونه مأموراً به على كل تقدير على ماهو التحقيق .
١٩	محسوب تالفا	في كونه تالفاً تأمل خصوصاً مع اتحادهما من حيث الصفات بل تحصل الشركة نعم لا يبعد صدق التلف عرفاً فيما لو كان الوارد قليل جداً بحيث لا تلاحظ النسبة بينه وبين المورد .

الشرط الخامس

«	وسواء انحصر	الصحة مع عدم الانحصار هي الاقوى .
«	جهلاً	اذا كان معذوراً .
٢٠	إذا حصل منه	واني له ذلك مع العلم والإلتفات .

الشرط السادس

«	وان كان الاحوط	هذا الإحتياط لا يترك وكذا مع الانحصار بالجمع بين التطهير به وبين التيمم .
---	----------------	---

المسألة المتن	الحاشية
---------------	---------

الشرط الثامن

« بنحو الداعي	الحاق هذا النحو بما إذا كان بنحو التقييد لا يخلو عن وجه وجيه .
---------------	--

الحادى عشر الموالاة

٢٧	ففى كفايتها إشكال والاقوى عدم الكفاية .
----	---

الثانى عشر النية

«	إلا ان يعود مع اعادة ما اتى به فى حال التردد .
---	--

الثالث عشر الخلو

«	كلاهما مستقلا	داعوية كل منهما مستقلا فى آن واحد من المحالات الاولى .
«	لكن الاحوط	لا يترك .
«	حاله حال الحدث	على الاحوط .
٣١	ولا ينبغى	بل لا ينبغى الإشكال فى وحدة الامر مع وحدة المأمور به كما انه لا اشكال فى تعدد الامر بتعدد المأمور به
«	ولا يغنى احدهما	هذا فيما اوجب على نفسه وضوئين لا مجرد نذر الوضوء لغايتين
٣٣	ولا مانع	تقدم المنع عنه وانه لا يتصف بالندب الفعلى مع انصافه بالوجوب فعلا

الحاشية	المسألة المن
هذا مناف لما تقدم منه في الشرط السابع من التزامه بالصحة في الفرض	٢٤ يبطلانه
الاقوى صحة وضوئها وضوء الاجير	٣٦ وكذا الزوجة
بل الاقوى	٣٧ ولكن الاحوط
بل الاقوى فيه وفيها بعده	٣٨ فالاحوط
لا يترك	٤٧ لكن الاحوط
لا يترك	٤٨ والاحوط
لا يكفي الظن	٥٠ أو الظن بعدمه
بل الاقوى .	٥١ فان الاحوط

فصل في احكام الجبائر

على الاحوط .	٥٢ تعين ذلك
الظاهر تعين المسح والاحوط تحقق أقل مراتب الغسل	٥٣ والظاهر عدم تعين
فينوى حيثئذ ما هو الواجب في الواقع لا خصوص	
احدهما ولا يجزى الغمس على الظاهر .	
لا يترك .	٥٤ والاحوط الجمع
هذا هو الاقوى .	٥٥ أو يتعين
الاحوط ضم التيمم في هذه الصورة .	٥٦ فالظاهر
بل الظاهر كفاية التيمم لكن الاحتياط بالجمع مما	٥٧ فالاجزاء مشكل
لا ينبغي تركه .	
الاحوط المسح على ذلك وعلى الجبيرة بمقدار يشمله الكف .	٥٨ على ذلك

الحاشية	المسألة المتن
لا يترك الإحتياط بضم التيمم في هذه الصورة بل في الصورة الاولى ايضاً .	٦ تضرر القدر
لا يترك .	١٤ والاحوط ضم التيمم
فيه إشكال ولا يترك استرضاء المالك .	١٦ يجوز المسح
بل يجب الإعادة .	١٨ ولا يجب الإعادة
على فرض تسليم استحالة الدم يغسل ظاهره لملاقاته	٢٠ فان كان مستحيلاً
للدواء الباقي على نجاسته كما هو المفروض من عدم	
استحالة ذلك الدواء .	
والاحوط ضم التيمم ايضاً .	٢٢ ويمسح عليه
لا يترك .	٢٣ والاحوط ضم
قد تقدم الكلام فيه .	٢٦ على الأقوى
بل يكفي أقل مراتب الغسل .	٢٧ لا يكفي مجرد
لو كان الماء غالباً .	٢٨ لا يجب تجفيفها
الاحوط كونه ترتيباً لا ارتعاسياً .	٢٨ الغسل ترتيباً
في هذه الصورة محل إشكال بل لا يبعد عدم الانفساخ	٣٠ بل لا يبعد انفساخ
وكفاية الانيان بما هو وظيفته نعم لو كان العذر مرجو	الإجارة
الزوال قبل خروج المدة فالاحوط انتظاره .	
لا قوة فيه ان لم تقل ان الأقوى خلافه فلا يترك الإحتياط	٣١ بل الأقوى
بتجديد الوضوء .	
بل وبعد الوضوء وقبل الصلاة ايضاً .	٣٢ وجب الإستيناف

فصل في حكم دائم الحدث

لا يترك .	لكن الأحوط	١
لا يترك .	وان كان الأحوط	٢
هذا الإحتياط لا يترك وكذا ما بعده .	وان كان أحوط	٣
الأحوط ترك المس حتى في حال الصلاة .	إشكال حتى	٥
لاقوة فيه .	لكن الأقوى	٦

فصل في الاغسال

ولا يتوجه عليه ما علقه بعض من الإشكال والتداخل في بعضها ولا ماتوهم من خروج القسم الرابع عن المقسم .	على وجوه	١
---	----------	---

فصل في غسل الجنابة

ولكن الأحوط للراءة الغسل والوضوء إذا كانت مسبقة بالحدث الأصغر والغسل وحده ان لم تكن مسبقة به .	يكنى اجتماع صفتين	١
بناءً على حصول الجنابة في الذكر والافضل إشكال والأظهر إلحاقها بالبهيمة .	في دبر الخنثى	٢
الإحتياط في هذه الصورة لا يترك .	مختصاً به	١
على الأحوط فيه وفيما بعده .	لا يجوز لأحدهما	٤
فيه إشكال ولكن الأحوط ذلك .	لا يبعد وجوبه	٧

المادة	المتن	الحاشية
٨	لا يجوز ذلك	على الاحوط .
«	فلا يجوز	على الاحوط .
«	والفارق النص	والمراد الرواية الدالة على جواز اجناب نفسه مع عدم الماء وباطلاقها يحكم بعدم الفرق بين ما إذا كان متطهراً في الوقت أم كان محدثاً .

فصل فيما يتوقف على الغسل من الجنابة

«	وكذا سجدة السهو	الحاقها بسجدة الشكر والتلاوة لا يخلو عن وجه .
---	-----------------	---

فصل فيما يحرم على الجنب

«	والمشاهد كالمساجد	بل الاحوط الحاقها بالمسجدين دون الرواق فلا تلحق بالمساجد ايضاً وان كان الاحوط اللاحق .
«	بل مطلق الوضع	على الاحوط .
«	بقصد احد ايها	بل الاقوى .
١	على الاحوط	إذا انقطع عنهما الدم .
٥	الحائض والنفساء	القوة بمنوعة .
٦	والاقوى	في حرمة تأمل وان كان الإحتياط لا ينبغي تركه .
٧	عدم إدخال	بل صحيحة مع الجهل في هذه الصورة ايضاً والظاهر ان مناط الصحة والفساد هو جهل الاجير وعلمه بجنابة نفسه دون المستأجر مطلقاً .
«	كانت الإجارة	الظاهر صحة الإجارة في هذه الصورة .
«	ولو مع الجهل	

المسألة	المان	الحاشية
٨	يجب عليه	على مختاره من جواز الدخول للاخذ لاحاجة الى التيمم ولو قلنا بمشروعيته لاجل الدخول في غير المسجد من المساجد .
٩	لا يجوز له	الظاهر جواز استيجار احدهما بل استيجارهما معاً نعم للعبادات المشروطة بالطهارة لا يخلو عن الإشكال .

فصل غسل الجنابة مستحب نفسي

٧	يجب	على الاحوط .
٨	لا يجب	بل يجب على الاحوط .
١١	يكون من المستعمل	في تحديد المستعمل بما افاده (قده) تأمل بل الظاهر ان المراد من الماء المستعمل الماء المنفصل عن البدن الذي تحقق الغسل به .
١٢	ومصب مائه	تقدم الكلام في المصب والآنية .
١٣	واقعي	وما عدى الضرر .
١٥	صحيحاً	إذا كان بقصد غاية من الغايات الاخر .
١٦	إشكال	الاقوى عدم صحتها .
١٧	إشكال	فالاحوط ان لم يكن اقوى عدم الاكتفاء بهذه الغسل .
١٨	لامه	إذا علم منع الواقع عنه بل وان احتمل احتمال عقلائياً .
٢٠	باطل	إذا تحرك بنفس أفعاله .
٢٢	ايضاً حرام	الظاهر عدم الحرمة .
٢٣	يشكل في غير	لا إشكال فيه اصلاً وصح غسله تاب ام لا .

فصل في مستحبات غسل الجنابة

« وهي أمور

٣ يحكم عليها بانها منى

في استفادة استحباب بعضها ولو بالتشبه بقاعدة التسامح محل تأمل ولكن لا مانع من الاتيان بها رجاء .

الرطوبة المشتبه مع سبق الجنابة بالانزال وعدم الاستبراء بالبول محكمة بانها منى شرعاً سواء خرجت قبل الغسل او بعده ، كما انه لو خرجت بعد البول بلا استبراء بالخرطاط مع عدم سبق الجنابة يحكم بانها بول من غير فرق بين سبق الوضوء وعدم سبقه ، ولا اثر للعلم الإجمالي في الصورتين بعد قيام الدليل بان المشتبه منى في الصورة الاولى وبول في الثانية ، نعم لو خرجت بعد الاستبراء بالبول والخرطاط في الاولى وبعد الاستبراء بالخرطاط في الثانية فلا بد من الرجوع الى قاعدة العلم الإجمالي والتفصيل بين سبق الطهارة وعدم سبقها فمع عدم سبق الغسل في الاولى فالامر واضح ، لعدم تأثير الخارج اصلاً بولا كان أو منياً كما انه مع عدم سبق الوضوء في الثانية ايضاً كذلك لانه لو كان بولا لا اثر له لانه محدث بالحدث الاصفر ولو كان منياً وان كان له اثر إلا انه لا مجال له ، لاصالة عدم الجنابة فيتحقق موضوع وجوب الوضوء وهو المحدث بالحدث الاصفر ولم يكن جنباً أما الحدث الاصفر فبالوجدان وأما عدم كونه جنباً فبالاصل والمراد من الاصل هو اصاله عدم الجنابة لاعدم وجود المنى حتى يشكل عليه بما هو مقرر في صورة عدم سبق الطهارة فيقتصر على ما يقتضيه حاله السابق على خروجه فوجود هذا المردد كعدمه في هذه الجملة وهذا بخلاف سبق الطهارة وهو الغسل في الصورة الاولى والوضوء في الثانية فيجب الإحتياط بالجمع لكنه لا لمكان تعارض اصاله عدم الحدث الاصفر مع اصاله عدم الجنابة لإستحالة معارضة الشيء لمقومه بل لإستصحاب الجامع لانه من الكلى المردد بين وجوده بفرد يزول بالوضوء فقط وفرد لا يزول به فبعد الوضوء أو خصوص الغسل يشك في ذهاب الكلى فيجرب الأصل فيه كما هو المفروض

المسألة	المن	الحاشية
من ترتب الاثر على نفس جامع الحدث — كما في مثل مس كتابة القرآن والدخول في الصلاة — ولا مجال لأن يقال بان المقام من انتفاء الكلي بذهاب أفراده ، لأنه يقال لو كان ذهاب الافراد بالوجدان فيرتفع الشك في بقاءه وليس كذلك فبالوضوء يقطع بذهاب الحدث الأصغر لو كان ولكن باصالة عدم الجنابة — اى الفرد من الحدث — لا يمكن نفي الجامع ، لأنه لا يكون من آثاره الشرعية مضافاً الى ما فيه من الإشكالات الاخر .		
٨	الاقوى عدم بطلانه	لا يترك الاحتياط باعادة الغسل بقصد ما عليه من التمام كما هو مقتضى الرواية او الاتمام كما هو مقتضى القاعدة وعدم الوثوق بانجبارها بالشهرة .
٩	يجب عليه الوضوء	في وجوبه تأمل وان كان الوضوء احوط بل لا يخلو عن وجه .
١٠	على الاحوط	تقدم الكلام فيه .
١١	كما سيأتى	يأتى منه قده الحكم بالبطلان جزمياً فيه وفي المسكنى هذا الاحتياط لا يترك .
١٢	الاحوط	ضعيف
١٣	يحتمل	ان كان ناوياً للجميع ولو اجمالاً والافعدم الكفاية اظهر
١٤	القربة	عدم الكفاية في هذه الصورة عن غير المنوى هو الاقوى
١٥	غير غسل الجنابة	لا يترك .
١٦	كان الاحوط	الظاهر عدم الكفاية .
١٧	كفى	بعيد غايته .
١٨	غير بعيد	بل يبعد فيه فضلاً عما بعده .
١٩	لا يبعد	إذا كان ذلك المنوى هو غسل الجنابة والا فلاظهر
٢٠	ويكفى	عدم الكفاية .

المسألة المتن	الحاشية
« واحدة	بل هي حقايق متعددة كما هو الأشهر الاظهر .

فصل في الحيض

« حكم غيرها	فيه تأمل فلا يترك الاحتياط
٥ اولى	هذا الاحتياط لا يترك
٦ وهو محل اشكال	اقواه عدم اعتبار التوالى وان كان الاحتياط هنا لا ينبغي ان يترك
« استمرار الدم	وهو الاقوى لكن الاحتياط لا ينبغي ان يترك خصوصاً إذا كانت معتادة
٧ محل اشكال	لكنه هو الاقوى
١٣ الاظهر الاول	بل الاظهر هو الثانى
« ولا بان تجمع	بناءً على الاقتصار على أيام الدم فالمتعين جعل اليوم الخامس نقاءً والسادس حيضاً لا الرجوع الى الخمسة المتواليين ولا إلى الاربعة
١٤ الاحتياط	لا يترك
١٦ تجمله حيضاً	بل بمجرد الرؤية مطلقاً مع التأخر كما في العادة وممع التقدم على ما تقدم من التفصيل في غير ذات العادة
١٨ تحتاط بالجمع	النقاء المتخلل بحكم الحيض على الاقوى وان كان الاحوط الجمع بين ترك الحيض وافعال الطاهرة لا افعال المستحاضة لفقد الموضوع ولعل لفظ المستحاضة في عبارة المتن من سهو قلم الناسخ
« فالاحوط	لا يترك

الحاشية	المقالة المتن
قد مر ما هو الاقوى	٢٠ وتحتاط
يمكن ان يكون نظره الى صورة تحقق العادة الوقتية في اول الشهر مثلاً مع اختلاف العدد بالثلاثة والاربعة وهكذا لكن في ظرف سبعة ايام مثلاً ثم رأت الدم ازيد من السبعة ولم يتجاوز العشرة	٢١ ازيد من الوقت
لا يتصور الا في الوقتية المركبة التي يقول بها (فده) في مفروض المتن وأما ان كان الثاني واجداً لصفة الحيض فلا يبعد كونه حيضاً .	٢٢ والوقت
بل يجعلها ايضاً حيضاً وان كان الإحتياط بالجمع فيه لا ينبغي تركه كما ان الامر كذلك في الدم الثاني في الصورة الثالثة بل وجوباً الى العشرة إذا كان الدم بصفات الحيض وأما إذا كان فاقداً لها استظهرت ايضاً الى العشرة وجوباً في يوم واحد واستحباً في الزايد وان كان الاحوط في الزايد الجمع بين تروك الحائض واعمال المستحاضة	٢٣ حيضاً تحتاط
مع عدم حصول الاطمينان والا فالاقوى البقاء على التحيض لكن الإحتياط لا ينبغي تركه .	٢٤ وتحتاط في الاخرى ومع
وقد مر انه من الحيض .	٢٥ استحباباً
لا يجب بل يقتصر على تروك الحائض على الاقوى	٢٦ على اشكال
بل الاحوط الجمع بين تروك الحائض واعمال الطاهرة .	٢٧ لما مر
	٢٨ يجب الاحتياط
	٢٩ فالاحوط

فصل في حكم تجاوز الدم

١	فلا يبعد	١	بل لا يبعد ترجيح العادة ولكن الإحتياط في المقام لا يترك
---	----------	---	---

الحاشية	المقالة المتن
فيه اشكال فالاحوط لو لم يكن الاقوى الرجوع الى الروايات من الاول واختيار رواية السبعة وان كان الاحتياط فيما اذا كان عادة الاهل والاقارب ازيد أو انقص من السبعة بالجمع بين ترك الحائض واعمال المستحاضة فيهما لا ينبغي تركه.	•• ترجع الى اقاربها
لو لم يكن الاقوى .	•• والاحوط ان تختار السبع
لو لم يكن الاقوى .	٣ الاحوط
قد مضى ما اخترناه .	٦ حال المبتدئة
لا يخلو عن قوة.	٧ على الاحوط
بل هو محكوم بحكم الطرفين	٩ وتحتاط
المسألة تحتاج الى التأمل .	١٢ بل يكفى

في أحكام الحائض

تقدم انه الاقوى .	الثالث : على الاحوط
بل مطلقاً على الاحوط .	الخامس : استلزم
بل كما للمسجدين كما مر .	السادس : كسائر المساجد
على الاحوط .	٢ او سمعت
قد مر حكمها .	•• المشاهد
احوطه عدم الجواز ولو على القول بجوازه في حال النقاء .	السابع : محل اشكال
على الاشهر الاحوط .	الثامن : وجوب الكفارة
ويكفي تفريق قيمة الدينار على المساكين بقصد ما عليه .	•• والاحوط الجمع

المسألة المأمون	الحاشية
« وان كان احوط	هذا الإحتياط لا يترك.
١٤ وجبت	مع العجز الطارى وأما العجز في حال التعلق فالأظهر عدم وجوبها .
١٧ قيمة الدينار	على الأشهر الأظهر .
٨١ ولى ستة	بل على سبعة أو عشرة مساكين .
٢٢ وبالعكس	إذا تحقق منه قصد الانشاء .
٢٤ المذكورة	التي يشترط فيها الطهارة .
٢٩ على الأقوى	المسألة محل للنظر فالإحتياط لا يترك .
٣٠ لا يبطل	فيه اشكال والإحتياط لا يترك .
« بل الأقوى	بل عدم وجوبها لا يخلو عن القوة والإحتياط حسن خصوصاً في ركعتي الطواف بل لا ينبغي تركه .
٣١ وان كان الأحوط	هذا الإحتياط لا يترك.
٣٢ وان كان الأحوط القضاء	هذا الإحتياط لا يترك .
٤١ يتيمم بدلاً عنه	في مشروعيته اشكال ولكن لا بأس باتيانه برجاه المطلوية
٤٣ والأقوى	فيه اشكال فلا يترك الإحتياط بالإعادة على الكيفية التي مرت في قداخل الاغسال .

فصل في الاستحاضة

٩ بل الأحوط	لو لم يكن الأقوى .
١١ يجوز	وان كان الأحوط اعادته بعد الفجر .
١٢ على الأحوط	بل الأقوى .

المسألة	المتن	الحاشية
٢١	لا يضر	قد مر الحكم في ذلك في غسل الجنابة .

فصل في النفاس

١	ولكن الأحوط	لا يترك الإحتياط في غير الصورتين بل وفي الصورتين إذا تجاوز مجموعهما العشرة .
٢	تحتاط	النقاء المتخلل بحكمه على الأقوى كما في الحيض .
٣	وان كان الأحوط	هذا الإحتياط لا يترك .
٤	بما بعدما	والأحوط الجمع في المتمم .
٥	لكن الأحوط	لا يترك الإحتياط في العشرة .
٦	الإحتياط	لا يترك كما تقدم .
٧	ما مر في الحيض	تقدم ما هو — و الأقوى .
٨	كالخائض	في خصوص موارد النص وأما دخول المسجدين وقراءة العزائم وغيرها مما لم يرد فيه نص فحل تأمل واشكال لأن استفادة هذه الكلية فرع وجود ما هو المشهور في الالسنه وعباثر الفقهاء : من ان النفاس حيض محتبس وليس له عين ولا اثر في الأخبار وما هو الموجود في بعض الأخبار ايضاً لا يكاد يستفاد منه هذا المضمون اصلاً ومع هذا لا ينبغي ترك الإحتياط .

فصل في غسل مس الميت

١	ولكن الأحوط	لا يترك
٢	وكذا مس الشعر	إذا كان طويلاً وخارجاً عن المتعارف بحيث لا يصدق

الحاشية

المسألة المتن

عليه من الميت عرفاً .	
بناءً على كون الشهيد كالمغسل في جميع الآثار ولكنه	٣ كان شهيداً
محل تأمل واشكال فلا يترك الإحتياط بالغسل في الفرض	
بل الاقوى عدم وجوبه .	٤ والا حوط
الاقوى وجوب الغسل إذا كان السقط بعد برده في	٨ اشكال
الصورة الاولى وبردها في الثانية .	

فصل في احكام الاموات

٢ لعذر	١ بل عن عمد أيضاً على الاحوط .
--------	--------------------------------

فصل فيما يتعلق بالمختصر

الاول : ويجب ان	وجوبه غير معلوم .
الرابع : ان لا يوجب	وان لا يكون ثقله سبباً لتعجيل موته .

فصل الاعمال الواجبة المتعلقة بتجهيز الميت

والاحوط	١ لا يترك .
---------	-------------

فصل في مراتب الاولياء

١ وان كان الاحوط	لا ينبغي تركه .
٢ ثم عدول المؤمنين	لم تثبت ولا يتهم .
٤ لكن الاحوط	هذا الإحتياط لا يترك إذا كانوا كباراً .
٦ ويحتمل تقدم الاسن	ولكنه ضعيف مع مزاحمة غيره .

المسألة	المتن	الحاشية
٧	والأحوط	لا يترك .
١٠	فالظاهر جواز	مع حصول الاطمينان بصدقه .
١٢	ثم الأم	مر الإشكال في تقديمها عليهم .
٢٢	ثم عدول	تقدم عدم ثبوت ولايتهم .

فصل يجب في الغسل نية القرية

٢	تجديدها	على القول بكون النية هو الداعي لا يتصور التجديد إلا برفع اليد عن الغسل ثم البناء عليه .
---	---------	---

فصل يجب المماثلة

٤	الى عورة الآخر	محل تأمل .
٥	خصوصاً اذا كان	لا يترك الإحتياط في هذه الصورة خصوصاً اذا تزوجت بغيره .
٥	على الأحوط	لا يترك .

فصل قد عرفت سابقا

٨	ونية الغسل من	الأحوط الجمع وان كان الأقوى كفاية نية المغتسل
٨	فالأحوط	لا يترك .
١٠	ولا بأس	محل اشكال .

فصل في كيفية غسل الميت

٦	ثلاث تيممات	الأظهر كفاية الواحد ولكن الإحتياط بالثلاث بما لا
---	-------------	--

المسألة	المتن	الحاشية
٦	« وان نوى	ينبغي تركه .
٧	في الغسل الأول	الأحوط في كيفية الإحتياط ان يتيمم أولاً بدلاً عن بمجموع الأغسال ثم الإتيان بالثلاث بدلاً عن الأغسال على الترتيب .
٨	« ان يكون الحكم كذلك	هذا هو المتيقن خصوصاً مع وجود الصدر فقط كما ان مع وجود الكافور فالأحوط ادخاله ايضاً .
٩	ثلاث تيممات	ولما لم يكن ترجيح لهذا الإحتمال على الإحتمال الثاني كالعكس فلا يحصر عن الإحتياط .
١٠	« وان كان الأحوط	تقدم ما هو المختار .
١١	« وان كان الأحوط	هذا الإحتياط لا يترك مع التمكن .
١٢	« وان كان الأحوط	لا يترك .
١٣	« وان كان الأحوط	هذا الإحتياط ايضاً لا يترك خصوصاً في التيمم .

فصل في شرائط الغسل

« وظرفه ومصبه	اعتبار اباحة هذه الامور ما عدى الصدر والكافور والماء والفضاء الذي يقع فيه الغسل انما هو مع الانحصار على التفصيل الذي تقدم في الوضوء .
٦ صح الغسل	لا يخلو عن الاشكال .

فصل في آداب غسل الميت

« وهي امور | وقد ذكر هنا ثلاثة وعشرين امراً واستفادة استحبابها

المسألة	المتن	الحاشية
		<p>ما ورد في هذا الباب مما لا مجال لإنكاره بل الاحوط عدم ترك بعضها مما لا قرينة داخلية ولا خارجية على خلاف ما هو الظاهر من اخبارها من الوجوب .</p>

فصل في مكروهات الغسل

« وترك الثلاثة قبله | بل والخمسة قبله والاربعة بعده بل والستة بعده .

فصل في تكفين الميت

٢	الاحوط	الاقوى كفاية الستر بالمجموع .
«	وان كان الاحوط	لا وجه لهذا الإحتياط نعم الافضل اختيار القطن .
٥	تقديم النجس	في تقديم النجس على وبر ما لا يؤكل فضلا عن وبر ما يؤكل تأمل .
٢١	اشكال	الاقوى تقديم الكفن الا في حق الجناية اذا كانت عن عمد لعدم شمول الدليل لمثله بخلاف الحقوق الغير المتعلقة بنفس رقبة المال فيكون مقدماً عليها للدليل المفقود في الجناية العمدية بل مطلقا .

فصل في بقية المستحبات

« من غير ان يقصد الورود | كما هو كذلك في عدة من الأمور المذكورة قبل هذا
الفرع وما بعده مما لم يقم دليل على استحبابه .

فصل في الحنوط

على الاحوط .

١١ يبدأ في

على الاحوط

١٢ تقدم الجبهة

فصل في الصلاة على الميت

على الاحوط .

١ يحتمل كونه

١ وان يكون مأذونا

لو كان غير الامام عليه السلام والا فهو احق بالصلاة كما هو المنصوص ولا يعارضه ما هو الظاهر بخلافه لوجوه لا تخفى مع كونه قابلاً للحمل على ما لا ينافيه . اقواه عدم الاجزاء للشك في السقوط بعد القطع بعدم الملازمة بين الصحة في حقه ندباً كما هو الاظهر وبين الاجزاء وسقوط التكليف عن البالغين لأن المتيقن من المسقط هو فعل احدهم من الجميع .

هذا كله قبل الدفن وأما بعده فالتفصيل بين من صلى عليه قبل الدفن ومن دفن بلا صلاة أوجه نعم لا بأس به بعنوان الرجاء .

وان كان الاكتفاء باذن واحد منهم مع عدم المراحة للآخرين لا يخلو عن قوة فالماذون كنفس الاذن في عدم توقف التصرف في حقه على الاذن من سائر الاولياء كما في صورة اجتماعهم على الصلاة دفعة ويجوز لغيرهم ايضاً الاقتداء بكل واحد منهم ولو بأن يقتدى

٥ الاستحباب

٨ وجب

المسألة	المتن	الحاشية
		بعض ببعض منهم مع فرض الاهلية وعدم معهودية تعدد الجماعة دفعة وفي عرض واحد لا يصلح للدغدة في مشروعيته ايضاً .
٩	رجلا او امرأة	هذا هو الفارق بين الصلاة والفعل .
١٠	فالظاهر وجوب	لأن الظاهر نفوذ الوصية بلا توقف على الإجازة من الأولياء فيستدوجب عليهم الاذن لو جوب العمل بالوصية ويجب على الوصي ايضاً الإستئذان لتوقف صحة العمل عليه بعد القطع بعدم سقوط شرطية الاذن بسبب الوصية لعدم التنافي بينهما نعم لو كان مرجع الوصية الى اسقاط الحق وسقوط شرطية إذن الوصي فالوصية ساقطة من رأسها فلا مجال للإجازة اصلاً .

فصل في شرائط صلاة الميت

١٠	الأحوط	لا يترك .
١١	اشكال	عدم الاجزاء لا يخلو عن قوة .
١٤	لا يجب	فيه اشكال .

فصل في الدفن

١٥	انتظر حتى يقضى	لو كان الاخراج ولو بشق بطنها موجبا لتلفها اولتلف احدهما والا فيجب الاخراج وحفظ كليهما .
----	----------------	--

الحاشية

المسألة المتن

فصل في مكرهات الدفن

كما هو ظاهر الرواية .	، الثاني : وان قيل
وهو الاقوى .	بكرهته ايضاً
فيه تأمل .	، السادس : وان قيل بالإطلاق
إذا لم يوجب الهتك والا فحرام	، التاسع : والظاهر عدم
في كراهيته تأمل .	، السادس عشر :
فيه تأمل والاحوط الترك .	تنجيس القبور
بسبب طول المدة لا مطلقاً .	، السابع عشر : المشي
مع استلزامه الهتك ومع عدمه فعل الاحوط .	، الحادي والعشرون :
اقواه عدم الجواز .	نقل الميت
لو لم يكن دفناً والا فالأقوى عدم الجواز ولو لم يصدق	، ، فساد الميت
النيش من غير فرق بين هذه الصورة وسابقتها ولا حققتها	٦ محرم نيش
	، ، اشكال
	، ، فان اخراجه

يستثنى من حرمة النيش موارد

فيه وفيها بعده اشكال خصوصاً في الكفن بل لا يبعد	الاول : في المكان
الالتزام بالمنع وتعين لزوم قبول القيمة مع البذل .	

الحاشية	المسألة المتن
بل لا يجوز وان لم يوجب على القول بحرمه النباش بنفسه وان رجحنا خلافه .	الثاني : موجبا لهتك
الاقوى جوارده لو لم يكن موجبا لهتك في جميع الصور المتقدمة إلا اذا نيمم لفقد الماء فخدم الجواز اقوى .	اشكال
تقدم الكلام فيه .	غير القبلة
ما لم يكن موجبا لهتك .	الثالث : إذا توقف
بل لا يبعد تعيينه .	الرابع : لكن الاولى
لو لم يستلزم الهتك وان اوصى به .	السادس : لنقله الى
بل المتعين هذه الكيفية وامثالها التي لم تستلزم الهتك .	السابع : هذه الكيفية
فيه وفي التاسع اشكال .	الثامن : إذا دفن بغير
ان لم يكن موجبا لهتك حرمة .	الثاني عشر : إذا أوصى
هذا الإحتياط لا يترك مع استلزام النباش للهتك .	بل الأحوط ١٠
لو لم يكن هتكاً .	نعم له الرجوع ١١

فصل في الاغسال المندوبة

بعيد سيما إذا كان غافلا عنهما أو ناسياً لهما .	١٣ لا يبعد
بدلية التيمم عن الاغسال والوضوءات المستحبة غير ثابتة	١٤ يصح التيمم
نعم لا بأس به برجاء المطلوبة .	
لادليل عليه نعم لا بأس به برجاء المطلوبة .	في اليوم الاول

فصل في الاغسال الفعلية

بل احتمال غير غسل الجنابة بعيد جداً .	الرابع والعشرون : لكن يحتمل
---------------------------------------	--------------------------------

القسم الثاني

٥	بل لا يبعد	التداخل القهرى في المقام بعيد .
٧	يقوم التيمم	ثبوت بدلية التيمم بنحو الكلية كما مر ممنوع .

فصل في التيمم

١	إشكال	إذا لم يفد الاطمينان .
١٢	بالإعادة	ولا بالقضاء ايضاً .
١٣	لا يجوز له	على الاحوط .
١٨	فلا يبعد الصحة	فيها إشكال .
٢١	لا يجوز	لا يترك الإحتياط بضم التيمم .
الخامس : احتمال	يوجب	على الاحوط .
الخوف		احتمالاً عقلاً ثباتاً .
٢٢	الظاهر جوازه	جوازه في الامثلة الثلاثة ونحوها مشكل بل في غير المؤذى
٢٢	حرمة اشرا به الماء	من الحيوانات الغير المحترمة لا يخلو عن إشكال .
٢٣	لا يجب منه	اعدام الماء بصرفه الى ذلك الحيوان مشكل .
السادس : وإذا توضأ		قد تقدم الإشكال في جوازه .
٢٣	بل لا يبعد	إذا كان جاهلاً بنجاسته .
		فلا يترك الإحتياط بضم التيمم ايضاً من غير فرق بين
		مورد النص وغيره .
		ويحتاط بضم التيمم ايضاً .

المسألة المتن	الحاشية
« ربما يقال بتقديم	هذا هو المتعين على ما هو المشهور الاقوى من وجوب الصلاة عاريا مع الانحصار نعم على القول بتعين الصلاة في الثوب النجس ففي تقديم التطهير على رفع الحدث إشكال وعلى فرض التقديم ففي تقديم احدهما على الآخر ايضا إشكال نعم على القول بالتخير لا يخلو عن وجه قوى . يرجع دفع الاضطرار بالماء الطاهر .
٢٤ إشكال	للم يمكن من الصلاة الى أربع جهات أو تحصيل القبلة ظنا والا فالتعين تحصيل الماء كما انه في صورة الدوران لا يبعد تقديم الصلاة الى القبلة على الصلاة متوضأ .
٢٥ ففي تقديم	لا يبعد كفايته لصلاة اخرى بل ولو فقد بعدها بلا فصل بحيث لم يسع الوقت للتوضي أو الاغتسال به .
٣٠ في اثناء الصلاة	تقديم الكلام فيه في غير المسجدين وأما هما فلا يجوز له الدخول ولو لاخذ شيء منها .
٣٥ وجوب التيمم	

فصل في بيان ما يصح التيمم به

٤ بطين الرأس	كالطين المستعمل في النجف الأشرف دون المستعمل في بعض البلدان مما لا يصدق عليه الأرض وأما الطين الارمني فالظاهر صدق الأرض عليه .
٩ وجب تحصيله	على الاحوط .

فصل يشترط فيما يتيمم به

« ويمكن التيمم لا يعتبر اباحة موقعه ولا الفضاء الذي يشغله بدنه .

المسألة	المتن	الحاشية
٦	والأحوط	يجوز التوضي للجبوس في المكان الغصبي بالماء المباح مع التحفظ من وقوع قطرات وضوءه على أرض المحبس وأما بالماء الذي في المحبس فلا يجوز له التوضي إلا مع احراز رضا صاحبه وإلا فهو كفاقد الماء ينتقل فرضه الى التيمم ان كان له تراب مباح بل وان لم يكن له إلا تراب المحبس ايضاً فان التيمم به لا يعد تصرفاً زائداً في المنصوب عرفاً .

فصل في كيفية التيمم

١٠	يبعض كل من اليدين	ولا باحدهما .
١١	الموالات	على الأحوط .
١٢	طهارة الماسح والمسوح	لادليل عليه ايضاً وان كان هو الأحوط في حال الإختيار .
٦	الضرب بيده	وتعذر الوضع ايضاً .
١٧	تيمم واحد	إذا أتى بما سيأتي من مختارنا في المسألة الآتية .
١٨	والأولى	لا يترك ذلك مطلقاً .

فصل في احكام التيمم

١	بغنوان	على الأحوط .
٢	يجب الصبر	بل ومع الإحتمال العقلاني ايضاً على الأسوط .
٣	والأحوط	لا يترك .
٤	لكن الأحوط	هذا الإحتياط ايضاً لا يترك مع الإحتمال العقلاني بزوال العذر .

المآلة	المتن	الحاشية
٦	مع العلم	لا يترك الإحتياط بالتأخير إلا مع الظن بالفوات .
١١	عدم العلم	بل ولا الإحتمال العقلاني ايضاً على الاحوط .
٧	فعل المختار	بل الظاهر وجوب الإعادة على كلا القولين .
٨	لا في الوقت	بل يجب إعادة الصلاة إذا زال العذر فيه .
١٠	غايات التيمم	لكن فيما كان بدلاً عن الاغسال المندوبة كفصل الجمعة والزيارة ودخول مكة المعظمة وامثالها من الاغسال الزمانيه والمكانيه يوقى بها برجاا المطلوبة كما هو الحال فيما هو بدل عن وضوء الحائض والوضوء التبعيدي .
١١	محل إشكال	بناءً على عدم الرجحان الذاتي له والافاضة الظاهر مشروعيته وان كان الاحوط مع ذلك ما ذكره في المتن من اتيانه برجاا المطلوبة .
١٤	ولا فرق في	جريان هذا التفصيل في النافلة محل تأمل وإشكال .
١٧	وأما على الأول	الظاهر عدم الإقتضا مع عدم القدرة على الاستعمال .
١٨	الإشكال في جواز العدول	الظاهر جوازه .
٢١	ويحتمل	بل هو الأقوى .
٢٤	لا يبطل	لا يترك الإحتياط بالجمع .
٢٥	تيمم بدلاً عن الغسل	قد مر ان الاحوط الجمع بينه وبين الوضوء .
٢٦	في التطبيق	الظاهر عدم اندراجه في ضابط الخطاء في التطبيق فينتجه البطلان ولولم يكن على نحو التقييد .
٣٠	وجب	قد مر ما هو المختار في هذه المسألة .
٣٤	لا يبعد	بل بعيد غايته ويكتفى بمسح البشرة .

المسألة	المتن	الحاشية
٣٥	أو الظن	الظن بالعدم لا يكفي خصوصاً إذا كان مسبوقاً بالمانع .
٣٧	فيدور الأمر	مع عدم التمكن من محوه .
٣٨	والظاهر سقوط	هذا مع احراز أهمية الطهارة المائية وإلا فلا يحصى عن القول بما تقتضيه القاعدة من تقدم مالا يدل له على ماله البطل .

كتاب الصلاة

(فصل في اعداد الفرائض ونوافلها)

١	والوتيرة على الأقوى حتى الشفع	في سقوطها تردد والاحوط الاثنيان بها برجاه المطلوبة . استحباب القنوات فيها محل تأمل وإشكال فالاحوط اثنيان فيها رجاءاً .
---	-------------------------------	---

فصل في اوقات اليومية ونوافلها

١	يمتد وقته	فيه منع نعم ذلك وقت لغير العامد .
٢	وان كان الاحوط	الاثنيان بأربع ركعات بقصد مافي الذمة وان كان هو الاحوط ولكن الأقوى كون مافي الذمة هو الظهر .
٣	عدم التعرض	هو الأقوى .
٤	في الوقت المختص بطلت	الأقوى عدم البطلان فيتمها ويصل المغرب بعدها وان كان الاحوط اعادتها ايضاً .
٥	من العشاء بطلت	هذا أقوى جداً لو كان في الوقت المشترك إلا انه مع ذلك لا ينبغي ترك الاحتياط باثنيان أربع ركعات بقصد مافي الذمة .
٦	بعد الفراغ لقوله	

المسألة	المتن	الحاشية
١	أو المختص	الاقوى البطلان في هذه الصورة سواء تذكر في الاثناء أو بعد الفراغ .
٢	فلا يختص باحدهما	اختصاصه بالاولى وإن كان لا يخلو عن وجه وجيه لكن الاحوط الاتيان بالاربع بقصد ما في الذمة بل لا ينبغي تركه .
٤	بقي أقل قدم العشاء	هذا هو المترجع في النظر دون احتمال الاتيان بركعة من المغرب ثم الاتيان بالعشاء في الاثناء ثم اتمام المغرب وأما احتمال الاتيان بالمغرب ثم الاتيان بالعشاء في خارج الوقت فهو من اردء الاحتمالات بل لا نحتمله كما هو كذلك بالنسبة الى الثاني ايضا لسقوط الترتيب المعتبر وهو تقدم مجموع الصلاة لا بعض الصلاة كما هو ظاهر الادلة .
٨	نفي البعد	بعيد غايته .
١٠	نعم الاحوط	بل الاحوط في ادراك الوقت الافضل من اوقات الفضيلة الصبر الى المثل .

فصل في اوقات الرواتب

١	على الاقوى	بل الاقوى خلافه .
٢	لكن الاقوى	وهو كذلك لولا ذهاب المشهور الى خلافه خصوصا في الصورة المذكورة .
٤	الى زوال الحمرة	لا يبعد امتداد وقتها بامتداد وقت المغرب الى الوقت المختص بالعشاء .

المتن	الحاشية
١٣ أو رجائه	تقدم انه مع الرجاء الأقوى التأخير .
« الى المثل	تقدم انه افضل اوقاته كإان الذراعين ايضا افضل من قبله .
« من الزوال	بل من بعد مضي مقدار اداء الظهر .
١٥ ماعدا التيمم	تقدم ان التأخير مع الإرجاء هو الأقوى .
« لا وجه	بل له وجه قوى فلا يترك إلا مع الإطمينان بعدم الإبتلاء بها .
« بطلت صلاته	لكنه لا بمجرد ذلك بل لحصول ما حى الصورة أو غيره ولم يمض به على أحد الوجهين أو الوجوه رجاءاً لمطابقة الواقع .
« وايضاً يجب التأخير	يعنى يجب تقديم واجب آخر فورى أو أهم مضيق .
١٧ ولو على القول بالمنع	لا نعقاد النذر في صورة الإطلاق ومعه يزول العنوان الممنوع .
« أمكن القول بالصحة	الظاهر عدمه لأن المعتبر الرجحان قبل النذر بل لا يعقل غيره إلا ان يقوم دليل على الصحة فتكون مخصصاً لدالة اعتبار الرجحان في متعلق النذر كما هو كذلك في الاحرام قبل الميقات والصوم في السفر ولا يمكن التعدي الى غير موردهما وإلا لتبدل حكم كل حوام بنذره فالحكم بالصحة حينئذ موقوف على ثبوت الرجحان في نفس العمل بما هو هو ولا يبعد ثبوته في المقام .
« ولا يعتبر	تقدم ان المستفاد من الأدلة هو رجحان المتعلق بما هو هو لا بما هو متعلق النذر وعليه لا دافع للاشكال نعم قد نفينا البعد عن ثبوت الرجحان في نفس العمل في هذه الصورة ايضاً كصورة الإطلاق إلا انه قد يتوجه سؤال

المسألة المتن	الحاشية
١٨ وكذا لا اشكال	الفرق بين المقام والاحرام قبل الميقات والصوم في السفر . الظاهر عدم الفرق في ذلك بين المبتدئة وغيرها بل الحكم مطرد في جميع الاقسام الا الرواتب في اوقاتها نعم وقع الكلام في اصل المسألة وهي كراهة الشروع في الصلاة في الاوقات الخمسة المذكورة لا مكان الخدشة في ما ذكر مدركا لها وضعف دلالة بعض ماورد من الاخبار على المدعى كما لا يخفى في ثبوت الكراهة في المذكورات اشكال بل منع .

فصل في احكام الاوقات

١ اذان اعارف العدل	في الإعتماد عليه اشكال ان لم يحصل الإطمينان وكذلك العدل الواحد .
٢ اشكال	اقواه البطلان .
٣ على الاحوط	بل الاقوى كما مر .
٤ لكن الاحوط التأخير	بل الاقوى .
٦ فلا يبعد	اذا لم يكن عالماً بوقوع بعض الصلاة قبل الوقت .
٧ والا لا يحكم	لا فرق بينهما في جريان القاعدة وعدمه اصلا وما ذكره من الوجه ايضا غير وجه نعم يمكن ان يوجه بوجه آخر .
٨ لكن الاحوط	بل الاقوى .
٩ في الوقت المختص	قد مر الاشكال فيه فلا يترك الاحتياك المذكور في المتن .
علي الاقوى	

المسألة المتن	الحاشية
١٠ لكن الاحوط في هذه الصورة	بل الاقوى .
٩ فان الاحوط	بل الاقوى وجوب الإعادة لو كان في الوقت المختص كما ان الاقوى وجوب الإتمام وعدم وجوب الإعادة لو كان في الوقت المشترك .
١١ ويجوز من الحاضرة	بل هو الاحوط في فائتة اليوم خصوصا في الواحدة ويستحب في غيرها مع عدم تضيق وقت الحاضرة .
١٢ فالاحوط	هذا الاحتياط لا يترك فيما اذا اتى بشيء واما اذا رجع الى العصر فوراً فلا هذا كله بناءً على صدق العدول وإلا فالاقوى صحة العصر كما هو الصواب لأن الصلاة على ما افتتحت .
١٤ هذا القول احوط	لا يترك واحوط منه ما لو كان بمقدار مجرد فعل الصلاة ولا ينبغي ترك هذا الاحتياط ايضا بعد عدم المجال للتفرقة بين الطهارة وسائر الشرائط المتعارفة بعد دخول الوقت فيما نحن فيه وهو وجوب القضاء خصوصاً مع المصير الى وجوب القضاء لفقد الطهورين وعدم وجوب الاداء في هذا الحال .
١٦ وجوه	اظهرها الأول .
١٧ فالاقوى	وان كان الإكتفاء اظهر وارجح لكنه مع ذلك لا ينبغي ترك الاحتياط في المقام من غير فرق في الصورتين .
٢٠ بعد الوقت	ولكن مع ذلك لا يترك الاحتياط بقضاء الظهر خارج الوقت .

فصل في القبلة

هذا هو المستفاد من الأدلة ولا يلزم شيء مما ذكره في المقام .

لا يخفى أن نظر القائلين بهذا القول إلى ما ذكر في الجواهر ومصباح الفقيه فلا يكون منشأ التعبير بالسمت والجهة ما أفاده بعض بان استقبال البعيد عين الكعبة مع كروية الأرض من المستحيل .

كما أنه لا وجه للالتزام في التصرف في الاستقبال ولا فيما يستقبل بعد صدق الاستقبال والتوجه حقيقة .

لا إشكال فيه إن كان شهادتهما مستنداً إلى المبادئ الحسية كون الجدى منصوص في الجملة لا كلام فيه إلا أنه لا يجدى لما في بعض نصوصه من الإجمال وعدم إمكان الأخذ باطلاقه كما في مثل قوله : ضع الجدى في قفاك حتى بالنسبة إلى أهل الكوفة .

ولا يخفى أن هذا القسم من الوضع بالنسبة إلى غير أواسط العراق من البلاد العراقية وغيرها من البلاد كلها من الاجتهادات والاستنباطات من قواعد الهيئة وكذلك في الإمارات الأخرتين لاهل العراق والإمارات الأخر المستخرجة بالقياس إلى الجدى كلها مبنية على قواعد الهيئة وكلها اجتهادات ولا بأس بها مع إفادتها الإطمينان أو الظن مع عدم التمكن من العلم كما أن

، ولو للبعيد

، والقول بان القبلة

، فلا وجه له

، إشكال

١ بجملة في

،، والاولى

الاختلاف بين الإمارات الثلاثة للعراق أيضاً غير مضر

مع اتساع المحاذات والاستقبال .

إذا كان عن اجتهد في القبلة .

هذا الإحتياط لا يترك .

لا يخلو عن الإشكال فلا يترك الإحتياط بما سياتي .

بل لا يترك وأما في العشائين فينصلي العشاء عقيب

المغرب في كل جهة إلى أن يبقى من الوقت مقدار

أربع ركعات فيجعلها للعشاء وفي الظهرين أيضاً

يجوز له هذا النحو .

وهذا يصح فرضه في غير من صلى إلى الجهات الأربع

يحدث منها زوايا قوائم وإلا فخرجها جميعاً عما بين

النقطتين من المستحيل .

٦ بالاولى

١١ لكن الاحوط

١٤ الاظهر الوجه الاول

١١ يقصد ما في الذمة

١٥ والاوجب الاعادة

فصل فيما يستقبل له

الحاقها بالإجزاء المنسية في هذا الحكم مشكل .

لو لم يكن من قصد الناذر الإتيان بتلك الكيفية وإلا

فيجب الإتيان كذلك وفاء بالندرك كما أن الاحوط

في غير الفرض أيضاً الاستقبال بل لا يترك لعدم

الحمل على الرواية المجوزة وإن كان طريق الشيخ إلى

علي ابن جعفر عليه السلام صحيحاً ومنشأ الإحتياط هو

ظهور بعض العبارات كعبارات الذكرى وإطلاق لفظ

الفرض في بعض الروايات .

١ بل وسجدتي السهو

١ بنذر ونحوه

فصل في احكام الخلل في القبلة

- ١ وان اخل بها جاملا | الاقوى عدم معذورية الجاهل بالحكم مطلقا .
 .. لكن الاحوط | هذا الإحتياط لا يترك .

فصل في الستر والساتر

- ١ الا الوجه والكفين
 ٢ الظاهر وجوب ستر الشعر
 ٣ المقدار الذي
 الا حوط وجوب الستر خصوصاً في صورة عدم الامن
 عن تعمد النظر اليها تلهذا .
 في وجوبه تأمل وان كان هو الاحوط الذي لا ينبغي
 أن يترك
 ليس في الادلة عنوان الوجه حتى يقال بان المراد منه
 مقدار ما يغسل في الوضوء كما عن بعض الاساطين
 او الاعم كما عن بعض آخر بل انما هو بلحاظ
 تعبير الفقهاء بهذا العنوان وإلا فالمتعين جعل المستثنى
 ما هو المستفاد من الأدلة فحينئذ فالمستثنى هو المقدار
 الذي لا يستر بالخمار ولو مع ضربه على الجيب بعد
 عدم دلالة قوله : وان اسفرت فهو افضل إلا على
 مجرد صدق السفور نعم الإقتصار على خصوص ما يغسل
 في الوضوء بل على اقل من هذا المقدار هو الاحوط
 الذي لا ينبغي تركه
 الاحوط ستر باطن القدمين .
 بل الاقوى .
 .. والقدمين
 ٧ فالاحوط اعادتها

الحاشية	المادة لمن
لا ينبغي تركه.	٩ وان كان هو
هذا الإحتياط لا يترك خصوصاً اذا احتاج سترها	الأحوط فيها أيضاً
الى زمان معتد به بل القول بلزوم الإعادة في صورة	١١ وإن كان الأحوط
الإتيان ببعض افعال الصلاة بعد العلم لا يخلو من	الإعادة
وجه أقوى .	
بل على الأقوى .	١٢ والجاهل بالحكم
	كالعالم على الأحوط

فصل في شرائط لباس المصلي

إذا كان عن قصور وأما الجاهل المقصر فهو كالعالم الملتفت	١ مع الجهل بالحرمة
لا يترك الإحتياط بالإعادة في هذه الصورة	٢ لا يبالي على
فيه تأمل بل منع فالظاهر جريان حكم المنصوب في المقام	٣ بعد تالفاً
نعم مثل القصارة والصياغة ونحوهما مما يكون الأثر	
الخارجي الغير العين متولداً عن عمل محترم هو مورد	
للحكم وان كان الأقوى الجواز .	
تبين ان مثل هذا واشباهه هو محل الإشكال والكلام	٤ لا اشكال فيه
وقد تبين ايضاً ان الأقوى الجواز .	
قد تقدم المنع فيه وفي امثاله ونظائره هذا فيما إذا لم	٥ ان يقال انه بعد تالفاً
يمكن رده الا بالخروج عن المالية وأما مع امكان الرد	
صحيحاً فلا يتطرق هذا الإحتمال اصلاً .	
هذا فيما إذا لم يخرج اجزاء المائة عند العصور الا فلا يجوز	٦ كذلك

الحاشية	المقالة المتن
<p>بل يبعد ما ذكرناه خصوصاً البعض الثاني وإن كان الأحوط ترك الصلاة فيه وفي أمثاله هذا مع عدم أوله بالإخلال بقصد المعاملة والا فمـ و غصب محض وهو خلاف الفرض نعم لو كان المدرك لما ذكرناه الرواية الواردة في القرض على فرض تماميتها فلا وجه للتعدي عن موردها إلا بتفكيح المناط القطعي وعدم ضمانهما ضمناً شرعياً .</p>	<p>٨ ولا يبعد ما ذكرناه</p>
<p>مع جهل بايع الثوب وعدم الاذن منه وأما مع علم البايع ودفعه اليه مع العلم بعدم نفوذ المعاملة في ما قابل هذا الجزء إلا بإجازة من له الإجازة أو عدم قابليته رأساً على القول بعدم تطرق الفضولي في أمثال المقام فقد يشكل الحكم بالبطلان ولكن البايع ليس له التصرف في ما أخذه بدلاً عن ماله والحال هذه أصلاً .</p>	<p>٩ مع عدم ادائهما ١٠ حكمه حكم المغصوب</p>
<p>أما من حيث النجاسة فلها تقدم وأما من حيث كونها في الميتة فلها استغناء من أن المانع ما هو المعلوم كونها ميتة وجداناً أو تعبداً .</p> <p>لجريان أصالة عدم التذكية في المقام وإن منعناه في غير المقام لمحذور عدم اتصال زمان الشك بزمان اليقين</p> <p>لأن من حيث كونها في الميتة بل من حيث كونها في النجس الذي هو مورد الحكم على حديث لا تعاد ولذا لا تجب الإعادة من ميتة مالا نفس له في حال النسيان على القول بما نعية الميتة مطلقاً لجريان حديث لا تعاد .</p>	<p>١٢ لم يجب الإعادة</p> <p>١١ لا تجوز ولا تجزى</p> <p>١٢ أعاد في الوقت وخارجه</p>

المسألة	المتن	الحاشية
١٥	فيه اشكال	لا اشكال فيه من غير فرق بين الساتر وغيره .
١٦	في حقة	على الاحوط .
١٧	والسنبجاب	الاحوط فيه الترك .
١٩	فالاقوى	أما صورة الجمل لصحيحة عبد الرحمن الواردة في غير المأكول النجس وأما صورت النسيان لحديث لا تعاد وعدم انقلاب النسبة بين الموثقة وحديث لا تعاد بمجرد خروج الجمل .
٢٢	فالظاهر	مع النسيان لا اشكال في الاجزاء وأما الصلاة في الذهب جملاً وان كان عذراً كما هو المفروض فالظاهر البطلان .
٢٣	لانه تزيين	في كفاية صدق التزيين مع عدم صدق اللبس اشكال وان كان هو الاحوط بل لا يخلو عن وجه كما ان الاحوط ترك جعل السن ذهباً وان كان لا بأس بشد الاسنان بالذهب كما في السيف والخنجر ان اطلق عليه اسم اللبس والتزيين وان كان الاحوط الاجتناب مع صدق اللبس .
٢٥	على الاقوى	فيما لا تتم الصلاة فيه الاظهر الجواز مع الكراهة هذا صحيح لو قلنا بان المانعية منتزعة من النهي وأما لو قلنا بان المانعية والنهي كليهما معلولين لعلة ثالثة فمع التمكن من النزع فالاقوى عدم الجواز نعم في صورة الاضطرار وضيق الوقت لا بأس به .
٢٦	والتدثر به	لا يخلو عن اشكال .
٣١	على خلاف العادة	بحيث يضطر الى لبس الحرير ولا يندفع الضرورة إلا به .

المسألة المتن	الحاشية
« جواز الصلاة	الاقوى عدم جواز الصلاة فيه لعدم سقوط مانعيته بسقوط الخطاب النفسى كما هو قضية كونهما معلولين لعله ثالثة نعم تصح الصلاة فيه إذا توقف الدفع على لبسه في جميع الأحوال لعدم مانعيته حينئذ .
٣٢ عدم وجوب الإعادة	بل الاقوى وجوب الإعادة لو صلى فيه جاهلاً .
٣٨ فالاقوى	الأحوط الجمع ولو ضاق الوقت صلى عارياً والأحوط القضاء .
٣٩ قدم النجس	في تقدمه على غير المأكول نظر كما ان تقدم الحرير أو الذهب على الميتة محل إشكال نعم تقديم النجس وغير المأكول على غيرهما لا إشكال فيه كما ان تقدم الحرير والذهب والميتة على المغصوب ايضاً كذلك .
٤٠ وتصح صلاته فيه	لا تصح صلاته فيه بناءً على ما تقدم .
٤٢ يحرم	على الأحوط .
« لبس الرجال	والخروج من زى الرجال والأخذ بزى النساء وكذلك العكس لا مطلق اللبس لغرض آخر ونزعاه على وجه لا يصدق عنوان التشبيه بالنساء أو الرجال في اللباس والمرجع فيه صغرى وكبرى الغرف من غير فرق في تحقق الصغرى بين تحققه قهراً أو اختياراً ويختلف ايضاً باختلاف البلاد .
٤٣ صلى صلاة المختار	والأحوط الجمع بين الوظيفتين كما مضى .
٤٧ في الصورة الأولى	وكذا في الثانية ايضاً على الاقوى .
٤٨ فالأحوط	بل الاقوى مع صدق اللبس .
٤٩ مادام يصدق انه لا لبس	أو يصدق انه صلى فيه .

فصل فيها يكره من اللباس حال الصلاة وهي أمور

السادس : في العمامة	لا اختصاص له بحال الصلاة .
الثامن : التحزم للرجل	في بعض حالاته وبعض كيفياته لا مطلقاً .
الخامس عشر : الصلاة	في بعض الأحوال .
محلول الأزرار	
التاسع عشر :	
المعزج بالابريسم	لا كراهة فيه .
الحادي والعشرون :	
الثوب الوسخ	مكروه مطلقاً .
الثاني والعشرون : السنجاب	بناءً على الجمع بين الأخبار بالكراهة وقد تقدم عدم وصول النوبة إلى هذا الوجه من الجمع .
الرابع والعشرون : الثوب الذي	لا اختصاص له بحال الصلاة كما هو كذلك في لبس
يوجب التكبر	الشائب ما يلبسه الشبان .

فصل في مكان المصلي

« ولو بوسائط	فيه كلام يأتي تفصيله في الفرع الثاني .
« أو جاعلاً	على التفصيل الذي قد مر في اللباس .
٢ تبطل الصلاة	لو كان الفضاء الواقع فيه السقف مغصوباً وأما لو كان السقف واقعاً على العمودين الواقعين على أرض المغصوبة بحيث لا تكون الأرض الواقعة تحت السقف مغصوباً كالسقف ولا الفضاء الواقع فيه السقف فلا لعدم صدق

المسألة	المتن	الحاشية
		التصرف في المغصوب وهذا بخلاف ما لو كانت الأرض الواقعة تحت السقف مغصوبة فالظاهر البطلان مطلقاً سواء كان معتمداً على تلك الأرض أم لا لصدق التصرف في الفضاء على كل حال ولعل ما ذكرنا هو مراد الماتن كما يشهد به ذيل كلامه .
٣	يعد تصرفاً في	ما أفاده في المقام من الحكم على تقدير عما لا كلام فيه إنما الكلام في تحقق الصغرى وأنه يصدق التصرف في المغصوب أم لا ولا يبعد الصدق في بعض الصور دون بعض .
٤	شدة البرد بطلت الصلاة	بل الأقوى عدم بطلانها فإن التحفظ عن الحر والبرد انتفاع بالمغصوب لا تصرف فيه والإنتفاع بالمغصوب لا يكون ممنوعاً .
٥	يصدق التصرف	في صدقه تأمل والأقوى الصحة من غير فرق بين كون المدفون تراباً وبين كونه شيئاً آخر وسواء فرض عدم صيرورة التراب المدفون جزء من الأرض أم لا .
٦	إذا توقف	الظاهر عدم الفرق بين الصورتين لأن المناط صدق التصرف وهو مفقود .
٧	إلا إذا أمكن	لا فرق بين الصورتين أيضاً .
١٠	الجاهل بالحكم	إذا كان قاصراً وأما الجاهل المقصر فحكمه كالعامد الملتفت كما مر .
١١	وكذا	في الرجوع الى الحاكم الشرعى وأما الصلاة فتجوز في الدار المذكورة إذا كانت الأرض مباحة ولم تكن مفروشة بالآلات المغصوبة .

الحاشية

المسألة المتن

أو ضمانه على الوجه الشرعى .	١٤ قبل اداء ما عليه
الاقوى عدم الجواز إلا باذن ولي القاصر أو الغائب	١٥ ولكن كان
بل الاقوى ولكن يكفى فيه ما هو بناء العقلاء في أمورهم من الوثوق والإطمینان .	١٦ بل الاحوط
بل يكفى العلم العادى ولا دليل على كفاية الظن في هذه القسم ولا في غيره .	« من حصول القطع
لا ينبغي تركه مع الإمكان .	١٧ وإن كان الاحوط
وإن كان الاقوى الصحة في هذه الصورة .	١٩ بل الاحوط القضاء
بل لا يجوز الشروع مع الإطمینان بعدم التمكن من الإنهاء .	٢٥ الثالث : لا يجوز
بل لا يبعد تعين الصلاة قائماً .	السادس : التخيير
هذا خلاف المفروض وإلا لا يفرق بين سائر حالات الزائر من الوقوف والمشى قدام القبر .	السابع : لسوء الأدب
وإن كان الجواز هو المشهور نعم التفصيل بين التقديم والمحاذات كما يظهر عن بعض لا يمكن الالتزام به تحريماً أو كراهة .	« على الاحوط
يأتى ما هو المختار في ذلك .	التاسع : من موضع القدم
هذه الاحتياطات بما لا ينبغي تركه .	العاشر : على الاحوط

فصل في مسجد الجبهة

قد تقدم منه في كتاب الطهارة ما ينافى ذلك .
فيه إشكال .
اقواء العدم .

١ على الحذف والآجر
٢ على الطين الارمنى
٦ على الترياك إشكال

المسألة المتن	الحاشية
١١ لا يجوز السجود عليه مطلقاً	هذا الاطلاق مشكل والظاهر تبعية الحكم في كل زمان لمعتاد ذلك الزمان .
دون بعض	مع غلبة المأكولية عليه بحسب نوع البلاد وإلا ففيه ايضاً إشكال .
٢٣ والاحوط تقديم الاول	بل الثاني .
٢٥ لكن الاحوط	بل الاحوط الجمع بين الكيفيتين .
٢٧ على الترتيب	قد تقدم تقديم الكف على المعادن .

فصل في الامكنة المكروهة

احدهما : الحمام	لا بأس في بيت الحمام ان كان الموضع نظيفاً
حتى المسلخ	لا كراهة فيه وأما الغير المسلخ فالظاهر جريان الحكم مع عدم العلم بالطهارة .
الرابع : المكان الكشيف	فيه تأمل .
السادس : بيت المسكر	بيت المسكر بيت الخمر كما هو ظاهر كلمات الاصحاب وإن لم يكن فيه خمر ولكن المنصوص النهي عن الصلاة في بيت فيه خمر لقوله عليه السلام لا تصل في بيت فيه خمر أو مسكر وعلى هذا فالمناط وجود الخمر ولو لم يصدق بيت الخمر عرفاً .
السابع : المطبخ وبيت النار	لادليل على الكراهة إلا دعوى الإجماع على عنوان بيوت النيران التي اختلفوا في المراد منها قيل الاصح اختصاص الكراهة بموضع عبادة النيران وقيل المعدة لإضرام النار .

الحاشية

المسألة المن

الثامن : دور المجوس

الظاهر الحاقها بالبيع والكنائس كما هو صريح صحيحه
ابن سنان عن أبي عبد الله عليه السلام قال : سئل (ع)
عن الصلاة في البيسع والكنائس وبيوت المجوس فقال
رش وصل فلو كان الامر بالرش لتحصيل الكمال فلا مجال
لان يحكم بكراهية الصلاة فيها بدون الرش في الثلاثة نعم
قد ورد النهي عن بيت فيه مجوسي كما في رواية أبي أسامة
عن أبي عبد الله عليه السلام قال لا تصل في بيت فيه مجوسي
ولا بأس بأن تصل وفيه يهودي أو نصراني .

الثاني عشر :

ومرايض الغنم

السادس عشر : وبطلت

السابع عشر : مضرمة

الظاهر عدم الكراهة في مرايض الغنم .

على الاحوط .

بل مطلقا على الاظهر لإطلاق النص بل الاحوط ترك
الصلاة خصوصاً لأولاد عبدة الاوثان واليران فلا يكفي
في رفع الكراهة إلا عدم صدق العنوان .

وتزول الكراهة بقطع رأسه بخلاف الفرض الاول فلا
تزيل الكراهة إلا بالتغطية ونحوها وإن كان في البساط
يكفي مطلق التغيير .

التاسع عشر : بيت فيه تمثال

الثاني والعشرون :

انسان مواجه له

النص بخصوص المرئاة المقابلة بوجهها اليه قاعدة كانت أو
قائمة نعم يستحب وضع السائر قدامه على ماسياتي
المراد منه .

فصل يشترط في الاذان والاقامة امور

الاول : لم يصح	بناءً على عباديتها كما ادعى عليها الاجماع
الثاني : وأقامته	الاحوط عدم الاكتفاء
، ، اجزاء سماع	الاحوط عدم الاجزاء
الرابع : يبطل	الفصل الطويل بين الاذان والاقامة وكل منهما وبين الصلاة لا يوجب البطلان على الأقوى وإن كان الاحوط الاعادة وكذلك لو بطلت الصلاة بالحدث لانعدام الإقامة فضلاً عن الاذان نعم لو تكلم بهيد الإقامة ندباً

فصل يستحب فيها أمور

الاول : الاستقبال	خصوصاً في حال الشهادة وأما القيام فاعتباره في الإقامة كالطهارة لا يخلو عن قوة
الخامس : الاستقرار في الإقامة	في قبال المشي أما مطلقاً فلا دليل عليه
العاشر : لكن في غير الغداة	وكذا المغرب

فصل واجبات الصلاة أحد عشر

، والخمسة الاولى	عد التكبيرة من الأركان بالمعنى المذكور في غير محله
	انما المسلم ركزيتها من حيث النقيصة دون الزيادة كما ان عد القيام من الأركان بكلا المعنيين كذلك

فصل في النية

والقربة

اعتبار القربة في النية لأجل كون العمل عبادياً فتكون
زائدة على النية وهي القصد إلى الفعل حقيقة النية في
العبادات مركبة من فعلين أحدهما إرادة الفعل وثانيهما
كون العمل بداعى الهى

كون هذا من الاشتباه في التطبيق محل تأمل بل منع
لا يخلو عن قوة

في خصوص صلاة الاحتياط الأقوى البطلان
بمعنى كون كل واحد منهما مستقلاً عند فقد الآخر
نعم فيما إذا كان قصد القربة تبعاً وأما في صورة
العكس فلا يبعد الصحة

لأنها زيادة وإن لم يأت بالآخر
منع بقاءه على ذلك القصد في حال الصلاة
بشرط أن لا يسرى إلى العبادة
بل الأقوى على ما تقدم من توجيه الفرض كما أنه على
المعنى الآخر أيضاً كذلك

إذا كانت ما خطر به من الصورة بازاً مقام اليها وإلا فلا
لأنه يمكن عليه ظهر وإلا يبنى على أنها ظهر وصحت
وكذلك في العشائين مع بقاء محل العدول وفيما عدا ذلك
يبنى على التي قام اليها على الأقوى وإن كان الاحوط
الإعادة أيضاً

قد تقدم أن الأقوى عدم وجوب الإعادة وإن كانت احوط

نبي له به وكذا القصر والتمام
ن لا ن لا قد يقال بتعيينه
شروطه فكله وإن كان الأقوى
لأنه قد لا يكون مستقلين
أحدهما تبعاً

الرابع: أيضاً باطل على الأقوى
ع سبب الخامس: في ذلك المكان
العاشر: بترك الاضداد
١١ وإن كان الاحوط

١٧ ولا الخطور الخيال

١٩ فالاحوط

له به

لا على

شلا

٢٠ أحدهما: ويعيد العشاء أيضاً

في الاذان والاقامة

(٨١) (٢٨)

المقالة المتن	الحاشية	هذا	هذا
الثالث والعشرون باب مفتوح	لادليل عليه .	تأمل	تأمل
التاسع والعشرون بيت فيه جنب	لادليل عليه .	تأمل	تأمل
الواحد والثلاثون قدومه ورد	لادليل عليه وكذا فيما بعده ما وجدنا عليه دليلاً	تأمل	تأمل
٢ وان كان الاولى	بهذا العنوان .	تأمل	تأمل
٥ والصلحاء	بل الافضل .	تأمل	تأمل
٨ الذي لا يصلي فيه	لابأس بقصد زيادة الثواب رجاء لا بعنوان الورد .	تأمل	تأمل
١١ لكن الاقوى	لكونه مسجداً لا لكونه متروكاً نعم جعله متروكاً مكروه	تأمل	تأمل
١٢ على الاقوى	فيه تأمل لما حققنا في محله من عدم جريان المعاطات	تأمل	تأمل
١٣ جواز تخريبه	في الوقف ونظائره	تأمل	تأمل
	بناءً أعلى كونه كسائر الاوقاف ولا يكون تحريراً	تأمل	تأمل
	فيه تأمل	تأمل	تأمل

فصل في بعض احكام المسجد

١ لكن الاحوط	هذا الاحتياط في محله وإن كان الاحتياط شديداً بل	تأمل
السابع: على طهارة	لا ينبغي تركه	تأمل
	للجلوس فيه	تأمل

فصل في الاذان والاقامة

د والاحوط عدم ترك الإقامة	الاقوى جواز تركها	تأمل
د بخلاف اذان الاعلام	ليس الفارق بينهما إلا مجرد دعوى الاجماع	تأمل
د فليست جزءاً منها	ولو ندباً ولو قيل به فالاولى إنيانها قاصداً به امتثال	تأمل

المسألة المتن	الحاشية
١ الخامس: بمجرد فعل النافذة « وان كان الاحوط	العمومات الدالة على استحبابها كما ان الاولى والاحوط الصلاة على محمد وآله بعد الشهادة بالرسالة بهذا القصد بل يحصل على الاقوى وهذا الاحتياط لا يترك مع عدم الفصل بالنافذة واما مع الفصل بها فالظاهر مشروعية الاذان حتى في الثلاثة المتقدمة نعم لا يجوز للمستحاضة حينئذ الاكتفاء بغسل واحد للصلاتين
٢ في دور واحد	ظاهر النص الاطلاق فلا يتأكد الاذان إلا في الاولى من الفوائت ولا يكون السقوط عما عد الفائتة الاولى من باب الجمع
٣ لا تخلو عن اشكال الثاني : على الاقوى « احدها : ادائية	الظاهر مشروعيتهما نعم الاحوط اتيانهما برجا. المطلوبة الاقوائية بمنوعة بل العزيمة لا تخلو عن قوة وفي اعتبار هذا القيد تأمل بل منع فالاحوط للقاضي عن الغير مع اشتراط الاقامة وعدم الاتيان بالعمل المستأجر عليه في هذا الحال
الثاني : في الوقت السادس : في المسجد « ، الاحوط ان يأتي بهما « وهو في الصلاة ٨ او وراء المسافر ٩ والمرّة	لا وجه لاعتباره بل مطلقاً على الاقوى برجا. المطلوبة لا يترك الاحتياط بترك حكايتهما في هذا الحال لادليل على مشروعيته في الاكتفاء باذانها تأمل فلا يترك الاحتياط

فصل في القراءة

١	مرتين	على الأحوط .
٢	بطلت	في بطلان الصلاة اشكال ولو كان من نيته الإتمام حين الشروع فلا يترك الاحتياط في العدول الى غيرها وان كان الوقت واسعاً وإلا يقطعها ويتم الصلاة ثم يعيدها خارج الوقت .
٣	وإن لم يكن قد ادرك	ان لم يكن قد ادرك ركعة وكان في الاثناء يجب القطع واستئناف الصلاة قضاءً .
٤	ولا يحتاج	بل يحتاج وهكذا الحال لو قرئها في الثانية فان تذكر قبل خروج الوقت لزمه المبادرة الى ادراكه وان تذكر بعده لزمه اعادة سورة اخرى .
٥	استأنف	كما هو المشهور من الحرمة والبطلان لكن استفادتهما من الأخبار مشكل والاحتياط لا ينبغي تركه وضماً وتكليفاً في غير آية السجدة واما فيها فقد مر عدم جواز قرائتها .
٦	فالأحوط	في كون الاتمام احوط تأمل .
٧	او الإنيان بها	لا مجال للتخير بين السجدة والأيماء في أثناء الصلاة بل المتعيز الاحتياط باتيان السجدة بعد الصلاة والأيماء في حالها
٨	أو سجد	قد مر ما هو المختار
٩	أو السجدة	نقدم ما في هذا التخير .
١٠	والأحوط	لا ينبغي تركه .

المسألة	المعن	الحاشية
١١	هو الاحوط	لا يترك .
١٣	ليكن الاحوط	لا يترك .
١٩	قان الظاهر	في جواز العدول في الصورتين تأمل بل الظاهر عدم جوازه وسقوط النذر .
٢٠	في صلاة الجمعة	بل هو الاحوط فيها لو لم نقل بانه هو الاقوى .
٢٤	فالاقوى	الاقوائية ممنوعة .
٢٥	ليكن الاحوط	لا ينبغي تركه خصوصاً في الصورتين الاولىين .
٢٦	بعدم ظهور جوهره	بان لا يكون كالمبحوح ونحوه وان يسمع نفسه تحقيقاً أو تقديرأ .
٢٧	المناط	مناطيته في صدق القراءة ممنوعة ولكن عدم اجزاء ما دونه مسلم .
٢٩	على الاقوى	فيه اشكال .
٢٧	او مد واجب	في الوجوب تأمل بل منع والمناط تأدية الحروف على الوجه الدائر في الالسن العربية .
٤١	وان خرج من غير المخرج	صدق التلفظ بها مع عدم خروجها من المخرج الذي عينوه بعيد غايته .
٤٧	فلا حوط ان يعيد الالاب	بل الاقوى في بعض صورته .
٤٩	الاحوط	لا يترك .
٥٠	وان كان الاقوى	الاقوائية ممنوعة .
٥٦	يحذف التنوين	فيه اشكال .
٥٧	في الصراط	الاولى اختيار الصاد .
٦٠	فالاخوط	بل الاقوى .

الحاشية	المسألة المتن
بل الاقوى	الثاني : على الاحوط
قد مر ان الاقوى عدم وجوب إعادة اللاحقة	د في الادائيتين
بل الوجوب أشبه	الثالث : بل الاستحباب
بل الاقوى لكن لا يبعد الصحة لو التفت في الاثناء مع	٢٥ لكن الاحوط
عدم الاتيان بشيء من اجزاء العمل	
لولا اعراض المشهور عنها والاحوط العدول ثم الاتيان	٢٧ رواية صحيحة
باربع بقصد ما في الذمة	

فصل في تكبيرة الاحرام

إذا كانت الزيادة عمدية وإلا فالاقوى الصحة	د كذلك
بل الاقوى لزوم الإتمام وعدم لزوم الإعادة كما هو المفروض	د فالاحوط
خصوصاً في مثل هذه الزيادة لاجل صلاة أخرى	
هذا الإحتياط لا يترك	١ فالاحوط
في قبال المشي لا الاضطراب في السهو وأما العمد فطلقاً	٤ والاستقرار
هذا تمام في القيام دون الاستقرار	د أوسهواً
بأن يكون من مجرد حركته اللسان أو الشفة	٥ بدون ذلك
الاحوط ترك الأحرام بالجميع كما هو المشهور لعدم نقله إلا	١٠ بالجميع
عن والد المجلسي (ره)	
واتيانها بهذا الوجه لا يكون جمعاً بين جميع المحتملات	١١ أن يأتي
إن لم نقل بامتناعه	

فصل في القيام

لا يترك	٢ لكن الاحوط
لا يترك	٤ فالاحوط
وجوب العود الى القيام في هذه الصورة لا يخلو من قوة	٧ ولو قبل الدخول
الاقوائية ممنوعة فلا يترك الاحتياط	٨ وإن كان الاقوى
بل بعيد	د د بل لا يبعد
لا يترك	٩ الاحوط
إطلاقه مناف لما تقدم في المسئلة الاولى	١٠ في القيام الركني
لا يترك .	١١ الاحوط
بل يختار الاول على الاحوط .	١٧ يتخير بين الامرين
لكن لو ضاق الوقت صلى جالساً على الاظهر المشهور	١٨ التكرار ايضاً
لكن لو ضاق الوقت ولم يتمكن من التكرار فيقدم	٢٠ كما ان الاحوط
الركني على غيره مطلقاً وفيما عدا هذه الصورة يقدم المقدم	
لو دار بين الاستدبار والقيام واما لو دار الامر بين التوجه	٢٤ فالظاهر
الى ما بين اليمين واليسار لانفسهما والى نفس القبلة	
جالساً فلا يترك الاحتياط بالتكرار في السعة والا	
فالجلوس مقدم .	
ليس له وجه وجهه نعم لسقوط الذكر وجه هذا واما	٢٧ ارتفاع منحنيّاً
على المختار في ذوى الاعذار فلا يحصى عن الاحتياط	
بالإعادة في سعة الوقت في جميع الصور .	
ليس بلازم اسقوط الذكر .	٢٨ هوى متقوساً
مع العلم بالحكم لا يبعد البطلان بل ومع الجهل ايضاً .	٢٩ يشكل صحته

المسألة	المتن	الحاشية
---------	-------	---------

فصل في الركعة الثالثة من المغرب والاخيرتين من الظهرين والعشاء

٢	سواء كان	والأفضل للامام القراءة وللأمام التسبيح والمنفرد بخير
٤	أحوط	بين القراءة والتسبيح .
٦	الأحوط	لا يترك .
٧	فالأقوى الاجتزاء به	لا يترك .
٨	وسجود السهو	القوة ممنوعة فلا يترك الاحتياط بالاعادة .
٩	وعليه	على الأحوط .
١٠	لم يعتن	على الأحوط .
١١	وكذا	بل يرجع ويقرنهما لو التفت في اول مرتبة الهوى بنية
١٢	ان الوجوه	القربة المطلقة على الأحوط اما لو التفت قبيل الوصول
		إلى حد الركوع فالأحوط الرجوع إلى القيام والاثيان بهما
		بقصد القربة المطلقة .
		لو شك في التسبيح بعد الدخول في الاستغفار يرجع
		إليه على الأحوط الذي لا ينبغي تركه .
		الأرجح تعين الأولى .

فصل في مستحبات القراءة

الثاني : خلف الامام	الأحوط الإخفات وكذا في الركعتين الاخيرتين كما مر
١٦ لا يبعد	لا يخلو عن اشكال

فصل في الركوع

الثاني : والا حوط

الثالث : على الاصح

هـ والايماي

٨ وان كان الاحوط

٩ فيتعين الثاني

د بأحد الوجهين

١٢ هو الاول

١٥ حال النهوض

١٧ يجوز الجمع

٢٣ ثم رجع فانه يوجب زيادته

٢٦ كما ان الاحوط عدم قصد

هذا الاحتياط لا يترك وان كنا رجحنا كفاية مطلق

الذكر في حاشية الوسيلة

هذا تام في الطمأنينة في حال الذكر واما الطمأنينة المعتبرة

في نفس الركوع فالظاهر اتحاد حكمها مع حكم الركوع بل

هو هو بعينه فاذا تركها فيه اصلا ولوسهوا فالظاهر استيناف

الصلاة هذا ولكن الكلام في اعتبار الطمأنينة في تحقق

نفس الركوع والى منع عنه مجال

كما نسب الى ظاهر الاصحاب لجريان حكم المبدل منه على

المبدل ولكن للنظر فيه مجال واسع

لا ينبغي تركه لذهاب المشهور الى الخلاف

هذا هو الاقوى لان المنفى هو الذكر والطمأنينة دون

نفس الركوع كما هو المفروض

بل على الوجه الثاني

هذا هو المتعين وما بعده ضعيف

هذا هو الاحوط

لا يقصد وجوبها معاً

فيه تأمل إلا إذا كان رجوعه بقصد الركوع

هذا الاحتياط لا يترك

فصل في السجود

الثاني : وان كان الاحوط

قد تقدم الكلام فيه في الركوع

الحاشية	المسألة الماتن
الاقوى اعتبار ذلك في الركبتين بالنسبة الى الجبهة يشكل الاجزاء بالمتفرق مع عدم اتصال بعضها ببعض بل الاقوى فيه وجوب الإزالة ورفع التربة الملتصقة بالجبهة بـل الا حوط وجوب الإستيعاب العرفي كما ان الاقوى عدم كفاية الأصابع فقط هذا الإحتياط لا يترك وهو كذلك على الظاهر بل يتعين على الاحوط بل هو الاقوى بل الاقوى الرفع والوضع وإتمام الصلاة والإعادة بـل الاقوى الرفع والوضع وإتمام الصلاة والإعادة هذا الإحتياط لا يترك بـل الاولى واضحاً جنبته عليه بل لا يبعد وجوبه الاقوى وجوب الإعادة مع الاخلال بالإستقرار في حال اشتغاله بالذكر على القول بكفاية المسمى وأما على المختار من الإستيعاب فالظاهر عدم الكفاية قد مر عدم كفاية وضع الأصابع فقط بقصد القرية المطقة فيه اشكال	السابع: ولا بالنسبة الى الجبهة ١ وإن كان متفرقاً ٢ بل الاحوط ٤ لا يجب ٨ الاحوط د د بعدم الصدق ٩ جاز رفعها د د فالاحوط د د فالاحوط الانام ١٠ فالاحوط د د وإن كان الاحوط ١١ والاحوط ١٢ الى جنبته د د والاحوط له ١٣ إحتياطاً د د لكفاية د د على خصوص الأصابع ١٤ فيأتى بالذكر ١٥ ولا يجب

الحاشية	المسألة المتن
الاقوى عدم البطلان ووجوب التدارك كما سيأتى في الخلل وان كان الاحوط إعادة الصلاة مع ذلك	١٦ بطالت الصلاة
بل الاقوى تداركها وان كان الاحوط الاتيان بها بقصد ما في الذمة ثم التشهد ثم التسليم رجاء	د وقضاهما
بل وضع الجبهة عليه	١٨ ووضع

فصل في مستحبات السجود

قد مر ان اختياره هو الاحوط	الحادى عشر : إختيار التسبيح
لاقوة فيه نعم هو الاحوط الذى لا ينبغي تركه	٤ لا يخلو عن قوة
على الاحوط	٥ رجوع اليها

فصل في سائر اقسام السجود

لا تجب الإعادة وما ذكره هنا مناف لما سبق	١٠ واعادها
لانكفى المقارنة على الاقوى	١٢ بل مقارناً له
هذا الاحتياط لا يترك	١٣ وان كان الاحوط
بل الظاهر كفاية مسمى السجود وان كان ما في المتن أحوط	١٦ على أربعة أصابع

فصل في التشهد

الاحوط اختيار الاول بل لا يخلو عن قوة كما أن الاقوى	الثانى : ويجزى
كون الصلاة بصيغة اللهم صل على محمد وآل محمد	٢ وان كان الاحوط
لا يترك	

الحاشية

المسألة ثامن

في الترجمة اشكال مطلقاً
بل الاحوط
لا يترك كما مر

٢ ويترجم
٤ السادس : وإن كان الاولى
٥ بل الاحوط

فصل في التسليم

بناءً على خروج المصلي من الصلاة بمجرد نسيان السلام ولكنه ممنوع ولذا لو تذكر قبل فعل المنافي وبقاء المحل السهموي يجب تداركه فعليه لو احدث أو استدبر لكان المنافي واقعاً في الاثناء وقبل الخروج فلا مجال لحديث لاتعاد أصلاً أما قبل محو الصورة فواضح وأما بعد المحو وعروض المنافي فلا معنى له حيث أنه لا يكون الاعادة إلا لاجل بطلان الصلاة بالمنافي وإلا لكان اللازم عليه إتيان السلام فيكون حال التذكر بعد حصول الماسح كحاله قبل تحقق الماسح أو غيره من المنافيات وفساده واضح الاحوط عدم الاكتفاء بالاولى وحدها بخلاف الثانية لا يترك

بل تبطل على الاقوى
بل هو واقع قبل الخروج ولذا التزم بوجوب سجدة السهو عاينه لو تكلم عند نسيانه قبل حصول ماسح الصورة أو غيره من القواطع
تقدم المختار فيه
بل الاقوى

د لا يجب تداركه

د الثانية مستحبة

د وإن كان الاحوط ذكره

ا لم تبطل

د فيكون الحدث خارج الصلاة

د يكره الاقراء

ه الاحوط

المقالة المن	الحشية
٧ فالاحوط	بل الاقوى

فصل في الترتيب

، ، يجب عليه	على الاحوط
--------------	------------

فصل في الموالاة

، ، كالاتيان به	لو تذكر قبل الاتيان بالمنافى يأتى به وصحت صلاته ولو تذكر بعده فالاقوى البطلان
، ، فانه لا يوجب البطلان	وان كان واجباً على الاحوط .

فصل في القنوت

، ، مستحب	القول بوجوب القنوتات في صلاة العيدين احوط ان لم نقل انه اقوى .
، ، على الاقوى	الاحوط إتيانه رجاءاً .
، ، ولا يشترط فيه	الاحوط عدم تركه .
٣ بالفارسية	الاحوط تركه .
٤ وسلام على المرسلين	بقصد القرآنية .
٥ على النبي	وآله .
٧ لكن الاحوط	لا يترك الإحتياط مع العلم بكونه غلطاً ولو بالإجمال
	وان كان الحكم يبطلان الصلاة لأجل مثل هذه الزيادة
	لا يخلو عن اشكال .
٩ لا يجوز الدعاء لطلب الحرام	الحكم بالحرام مطلقاً مشكل وانه مبطل اشكل وانسب

المسألة المنق	الحاشية
	<p>كان الظاهر تسالم الأتخاب عليها. وأما الدعاء على المؤمنين بغير حق فالظاهر حرمة مع صدق عنوان الظلم عليه كما أن الظاهر كراهة اكثار الدعاء على الظالم.</p>

فصل يستحب الصلاة على النبي

٤	والاول	بل الاحوط لو لم يكن اقوى .
---	--------	----------------------------

فصل في مبطلات الصلاة

	الثاني : عدم البطلان	تقدم ان الاقوى البطلان .
	الثالث : التكفير	فيه اشكال وضعاً وتكليفاً والاحوط تركه واعادة الصلاة ان كان عمداً هذا وامكن لو اتى به بعنوان التشريع فلا اشكال في حرمة .
	الرابع : امكانه	لا اشكال في امكانه اذ الظاهر ان مرادهم بالالتفات الى ما وراءه انه يعتمد الالتفات بالوجه الى حيث يرى ما خلفه .
١١	يميناً ويساراً	اي بالمقدار الذي يرى ما يمينه او يساره .
٢	والاحوط	بل هو الاقوى .
٦	والانين	ان لم يحدث منه حرفان والا فلا يترك الإحتياط .
٩	مبطل	فيه اشكال .
١٠	وان كان الاحوط	لا يترك .
١٢	قصد الامرين	على فرض الإمكان .
١٣	مع مخاطبة الغير	فيه اشكال والإحتياط لا يترك .

المسألة	المتن	الحاشية
١٤	او القراءة	ان لم يكررها عمداً بقصد الجزئية .
١٥	فلا بأس	فيه اشكال كما مضى فالإحتياط لا يترك .
١٧	من منع	ومع ذلك لا يترك الإحتياط .
٢٠	لو قصد القرآنية	قصد القرآنية ينافي التحية .
٢٢	فلا بأس بعدم	اى فى التعريف والتذكير والافراد والجمع .
١٨	بقصد القرآنية	تقدم المناقات بين قصد القرآنية والتحية .
١٩	او القرآن	تقدم المناقات .
٢٠	قصد القرآن	تقدم الإشكال فيه والأحوط ترك قصد القرآن به ومن
		ان قصد القرآن خلاف الإحتياط .
		والأقوى الكفاية .
٢١	اشكال	اذا علم انه قصد معناه ومعنى الظرف .
٢٢	وجب الجواب	مر الإشكال فى قصد القرآن به .
٢٣	والأحوط	والأحوط التكرار ما لم يخرج عن صدق التحية .
٢٤	يكفى فى الجواب مرة	يشكل ذلك اذا كان يتحقق به التخاطب .
٢٥	او الدعاء	وان كان المورد من الشك فى المقتضى .
٢٥	وجب	فيه اشكال خصوصاً اذا كان بنحو المخاطبة فالإحتياط
٢٧	بقصد الدعاء	بالترك لا يترك كما تقدم فلا يترك الإحتياط بالترك حتى
		مع ترك المخاطبة .
٢٨	بقصد القرآن او الدعاء	قد مر التنافى فليبه يرد بقوله سلام عليكم بقصد التحية .
٣٠	الظاهر عدم سقوط	بل الظاهر عدم الإستحباب حتى فى غير حال الصلاة .
٢٢	الصبي المميز ايضاً	والأقوى الكفاية .
٢٢	بقاء الإستحباب	والظاهر سقوطه .

الحاشية	المسألة المتن
لا موجب لهذا الحمل .	٣٢ يمكن الحمل
بل الأقوى الا لضرورة توجب الرد بنحو عليك السلام .	٣٣ فالاحوط
بمعنى ان الإستحباب آكد .	٣٣ مستحب في مستحب
لا يترك .	٣٨ وان كان الاحوط
لا يترك .	٣٩ وان كان الاحوط
في غير الصلاة وأما فيها فالأقوى عندم جواز الرد إلا بما يصدق انه مناجاة الرب .	٤٠ ويستحب للمعاطس كذلك
ما لم تمنع اسم الصلاة معها وكذلك الحال في البكاء سهواً	السادس : ولا بالقهقهة سهواً
الحاقه بها مشكل وان كان هو الاحوط هذا مع	٤١ حكمه حكم القهقهة
عدم صدق المأخى والا فلا إشكال في البطلان من هذه الجهة .	السابع : إذا كان سهواً
تقدم المختار فيه .	التاسع : والاحوط الاقتصار
بل هو الأقوى .	الحادى عشر : الشك في ركعات
جعل الشكوك من القواطع انما هو بمعنى عدم التمكن	
من اتمام العمل للزومه المضى على الشك المتأني لعدمه	
المعتبر في هذه الموارد لا بمعنى ان الشك يحدوثة مبطل	
للصلاة كالحديث والاستدبار .	
فيما إذا كانت قريباً من الاتمام بحيث لا تنافي الفورية	٤٢ اتمها
العرفية والا فالأقوى قطعها إذا كان في سعة الوقت نعم	
في الضيق يتعين الاتمام كما تقدم .	
الظاهر انه لا ينبغي الإشكال فيه إذا كان لرجحانه	٤٣ وهو مشكل
شريعاً وانه من أفضل القربات نعم الاحوط الترك إذا	
كان البكاء عليه من أجل الرخصة وغيرها من الامور	

المسألة	المتن	الحاشية
		الغير الدينية ولو لم يكن ماحياً لاسم الصلاة كما ان مع الموجبة للسجود المذكور لا يعتد بما اتى به مطلقاً وان لم يكن عن تعمد واختيار .

فصل في المكروهات

الثالث : وان كان الاحوط	هذا الإحتياط لا يترك .
الرابع : بل يجب	مع المنع عن وضع الجبهة .

فصل لا يجوز قطع صلاة الفريضة اختياري

« لا يجوز	على الاحوط .
« الى الاقسام الخمسة	في انقسامه بالاحكام الخمسة تأمل .
١ فلا يجوز قطعها	إذا كانت مضيقاً .
٢ فالظاهر عدم جواز	تقدم المختار فيه ولا قصور لدليل الفورية .
٣ متشاغلاً	إذا كان ميسورها مطلوباً .
٤ لكن الاحوط	في فرض وجوب القطع لا يترك .

فصل في صلاة الايات

الرابع : مخوف سماوى	على الأقوى .
« او ارضى	على الاحوط .
« والاحوط	هذا الإحتياط لا يترك .
« بل يجب المبادرة	بل حالها حال غيرها من الواجبات الغير الموقته .
« عن بعض سورة	الاحوط اتمام السورة قبل ركوع الخامس .

المسألة المتن	الحاشية
٣ قبل الركوع الخامس	لم يثبت استحبابه هنا .
٤ وكل رفع منه	الا الرفع من الركوع الخامس والعاشر .
٥ والعاشر	دون غيرهما لمكان النهي .
٨ إذا لم يسع وقتها	الظاهر اختصاص مورد دليل التوسعة على فرض ثبوت كليته بما إذا وسع الوقت في نفسه لا ما إذا قصر الوقت عن العدل وعليه لا يتعلق به الخطاب إلا بالالتزام بعدم كونه في هذا الفرض وما بعده من الواجبات الموقته وكونه من ذوات الأسباب وهو أيضاً خلاف ظاهر الإدلة فالقول بعدم الوجوب حينئذ هو الأقوى ولكن الأحوط الإتيان بها والمصارعة إليها لما أفاده بعض في كيفية توقيتها .
٩ اشكال	افواه الوجوب .
١١ وان كان الأحوط	بل الأولى .
١٢ بل الأقوى جواز قطع	بناءً على جواز القطع والبناء اختياراً وأما على القول بحرمة فالجواز موقوف على شمول الدليل المسوغ للقطع والبناء لمثله وهو أيضاً محل تأمل فالأقوى عدم جواز قطعها لذلك .
١٥ فيشكل الدخول	في الركعة الأولى وأما في الثانية فلا اشكال فيه .
٢٠ والأحوط قضائها	لكن الأقوى عدم الوجوب في الموقعات وأما في غيرها فلا يترك الإحتياط بإتيانها أداءً بعد طهرها بل لا يخلو الوجوب عن قوة .
٢٣ وان كان أحوط	بل الأقوى مع الصديق العربي .

المادة	الحاشية
٢٤	لكن الاحوط
	هذا الاحتياط لا يترك .

فصل في صلاة القضاء

٢٥	على وجه العمدة	وان كان جاهلاً بهما جهلاً يعذر فيه فضلاً عن غيره .
٢٦	وان كان الاحوط	لو احتمل ترتب الاغماء على فعله وكان عقلاً
٢٧	على الاحوط	فلا احتياط لا يترك .
٢٨	وان كان الاحوط	بل الاقوى مع عدم تمشي قصد القربة منه وإلا فالأقرب
٢٩	حتى النافذة	الصحة وعدم وجوب القضاء .
٣٠	فالا حوط	لا يترك .
٣١	والاحوط	على الاحوط .
٣٢	والاول	بل الاقوى تعين القصر إذا قضاها في غير تلك الاماكن
٣٣	يجب الترتيب	أما لو اراد قضاؤها قبل الخروج منها فتعين القصر عليه
٣٤	وجب التكرار	وان كان لا يخلو عن الإشكال ولكن اقواه ايضاً القصر
٣٥	بنية الاولى في	فالقول بعدم الإكتفاء بالإتمام هو الاقوى .
٣٦	ولا يكفي	بل الاقوى نعم الاحوط الجمع .
		بل الاحوط ان يأتي بها برجاء المطلوبة .
		فيما كان الترتيب معتبراً فيه شرعاً كالظهرين والعشائين
		من يوم واحد وفيما لم يكن شرطاً في ادائها على الاحوط
		الذي لا ينبغي تركه .
		الاقوى عدم وجوب التكرار وان كان احوط .
		بل يأتي بصلاة جهريه واخرى اخفائية في الصور الاولى
		ويكفي الاثنيان بوحدة بقصد ما كلف بانائه .

المسألة	المتن	الحاشية
٢١	وركتان مرددة	لا يترك الإحتياط بتكرار ركتين جهراً واخفائاً وهكذا في الفرض اللاحق .
٢٢	باربع صلوات	مراعياً للجهر والاختفات في هذا الفرض والفروض اللاحقة
٢٣	اربع صلوات	بل الخمس رعاية للجهر والاختفات .
٢٤	سبع صلوات	بل ثمانية .
٢٥	أثني بتسع	بل يكفيه الخمس .
٢٦	والميزان ان يأتي	قد مر عدم وجوب التكرار لأحراز الترتيب لكن لا يترك الإحتياط بالتكرار رعاية للجهر والاختفات إلا في واحدة مرددة بين الخمس كما مر .
٢٧	خصوصاً مع سبق	وجوبه في هذه الصورة لا يخلو عن قوة وهكذا الحال في الفرض اللاحق .
٢٨	لكن يجب	قد مر التفصيل فيه .
٢٩	خصوصاً	لا يترك الإحتياط في هذه الصورة خصوصاً في الفائتة الواحدة
٣٠	استحب له العدول	بل هو الاحوط الذي لا ينبغي ان يترك .
٣١	ولكن لا يكتفى	على الاحوط .
٣٢	الاحوط	بل الأقوى .
٣٣	غير معلومة	تقدم الكلام فيها فلا يترك الإحتياط فيه وفي الباسهم الحرير والذهب .

فصل في صلاة الاستيجار

الظاهر ان مناط تحقق النيابة في العبادات هو قصد النائب امتثال الأمر المتوجه الى المنوب عنه بفعله

١ يجعل نفسه

المقالة	المتن	الحاشية
		<p>اما تنزيل نفسه منزله او تنزيل فعله منزلة فعله وبديلا عنه انما ذكر تقريبا لذلك ولا اثر لها من حيث نفسيهما كما انه لا اثر لمجرد قصد اتيان ما عليه مالم يرجع الى المعنى المزبور وفي التوصليات لا يتوقف على قصد الامتثال بل يتحقق بمجرد اتيان العمل إذا قصد عنه أو ما عليه فيما يتوقف على احدهما كما في اداء دين الغير الى غريمه وأمثاله من الأمور التي يتوقف وقوعه عن الغير أولا على قصده كحيازة المباحات وأمثاله من الأمور القابلة للنسيابة التي تختلف بالقصد وبهذا يتحقق تنزيل فعله منزلة فعله .</p>
٣	لا يخلو عن قوة	<p>القوة بمنوعة خصوصا إذا كان له ولي يجب عليه ان يقضيهما عنه .</p>
٤	من الواجبات	<p>قد مر الإشكال في الواجبات البدنية .</p>
٥	الا مافات منه لعذر	<p>بل ولو لغير عذر إذا لم يكن على وجه العناد والطغيان .</p>
٦	من الاصل ايضا	<p>إذا كان الإحتياط في المالية أوفى الحجج .</p>
٧	محل إشكال	<p>اقواه عدم الجواز للنص الوارد في المقام .</p>
٨	وان كان لا يبعد	<p>ولكن الاحوط الترك مطلقاً .</p>
٩	انفسخت الاجارة	<p>إذا اشترط المباشرة .</p>
١٠	إشكال	<p>الأقوى عدم السقوط .</p>
١١	اجتهاداً أو تقليداً	<p>بل على وفق مذهبه اجتهاداً أو تقليداً إلا مع الشرط الزائد في عقد الاجارة وان كان الاحوط رعاية الاحوط من المذاهب أى الميت والولى والاجير .</p>

المقالة المتن	الحاشية
١١ يجب عليه الاتيان	ان ما يجب رعايته على الاجير هو صحة عمله عنده وعند المستأجر لارعاية مذهب الميت .
١٢ فلاحوط	بل الاقوى ورضاء المستأجر بتركها غير مفيد واحتمال الصحة ضعيف على مبنانا وأما على مبناه فالاقوى الصحة . على الاحوط .
١٨ يجب	الاقوى عدم وجوبه ولو مع العلم بان الميت كان عالماً به لكن الاحوط رعايته في هذه الصورة خصوصاً لو أوصى بالثك وكان واسعاً ولم يقيد بمصرف آخر .
٢٠ والاحوط	لا يترك وكذلك الحال في جميع موارد الشك في انه اتى بالعمل أم لا كما انه بعد العلم بالاتيان يحكم بالصحة وان كان قبل مضي المدة .
٢٢ فيرجع الموجر	هذا من سهو القلم والصحيح فيرجع المستأجر .
٢٤ ملك الاجرة	في صورة عدم اشتراط المباشرة .
٢٤ إشكال	اقواه الاول .
٢٨ إلا إذا كان	مع الاشتراط لا اثر لكون المقصود من أصل الإستيجار تفريغ الذمة نعم لو علم من حاله عدم الإشتراط فلا ينقص كما انه لا يستحق شيئاً مع إتيان العمل فاسداً .
٣٠ فلاحوط	بل الاقوى :

فصل في قضاء الولي

١١ وان كان الاحوط لقضاء	لا يترك فيما اذا لم يكن على وجه العناد والطغيان .
٢ خصوصاً	لا يترك الإحتياط في هذا الفرض .

المسألة المتن	الحاشية
٩ والا حوط	بل يجب عليهما مع التقارن وإلا على الأخير دون المتقدم وإن كان الأ حوط .
١٣ يجب على الولي	الأقوى عدم وجوبه حتى مع العلم بالترتيب ولو قلنا بوجوبه على القاضي على نفسه مطلقاً أو في صورة العلم به . تقدم الكلام فيه .
١٥ فانه يراعى	أوقامت عليه حجة تعبدية .
١٦ لا يجب عليه	على ما اختاره من التفصيل .
١٧ هو الثاني	على ما هو المشهور المعروف والرواية الدالة على الأسبق إنعقاداً لا تولداً مهجورة متروكة .
٢١ من تركته	على مختاره من خروج الواجبات البدنية الغير الواجبة على الولي اما لعدم ككون فوتها عن عذر واما لفقد الموضوع أى الولي بناءً على اختصاص الولي بالولد لا مطلق من كان أولى بميراثه من الأصل .
٢٤ إشكال	وهذا منه تردد بعد الاختيار وقد سرح في السابق بعدم الإلتغال .

فصل في الجماعة

١ مع قدرته	على الأ حوط الذي لا ينبغي أن يترك كما هو كذلك في غير هذه الصورة من الصور المذكورة في المتن فما أفاده (قدس سره) من الحكم بالوجوب في تلك الموارد محل تأمل بل منع خصوصاً في بعضها فلا تغفل .
٣ الا إذا كان	لا أثر لوحدة الجهة .

المسألة المتن	الحاشية
٤ بصلاة الطواف	بل لا يجوز ذلك .
٥ وان كان لا يبعد	فيه إشكال .
١١ في خصوص	قد مر انه لا أثر لو عُدَّ الجهة .
٩ على نية الامامة	بل تتحقق قهراً فلا يتعلق بها القصد .
١١ وان كان الاحوط	لا يترك .
١٣ وان كان الاقوى الصحة	لا إشكال في جريان قاعدة الفراغ أو التجاوز فيما إذا علما بترك القراءة عمداً وكان كل منهما شاكاً فيما اضمره مع علم كل بان الآخر كان قاصداً للامامة وأما لو علما بترك القراءة عمداً وكأنا شاكين فيما اضمره مع الشك فيما اضمره الآخر ففي جريان القاعدة إشكال فلا يترك الإحتياط المذكور في المتن وأما فيما إذا شك في ترك القراءة ففي جميع الصور المذكورة لا إشكال في جريانها كما لا إشكال في صحة الصلاة فيما إذا علما بإتيان القراءة .
١٤ تقديم أمام آخر	منهم لا مطلقاً على الاحوط إن لم يتمكن الإمام من الاستنابة .
١١ بل الاقوى ذلك	ذلك بناءً على مختاره من عدم جواز ايتام القائم بالقاعد لا الجواز مع الكراهة كما سيأتي .
١٥ لا يجوز للمنفرد	بناءً على احتمال دخل خصوصية مورد الصحة من صرف الصورة في الحكم أي جواز الإتمام بعد كشف بطلان صلاة الإمام في الأثناء وإلا لا وجه لعدم الجواز بعد تسليم عدم اعتبار عنوان الاجتماع وعدم الإرتباطية والاناطية وعدم كون الإفرادية العبارة عن عدم خصوصية الاجتماع نظير خصوصية المسجدية مثلاً ولذا قلنا بان مقتضى القاعدة جواز عدم الخصوصية وجواز اتحادها في كل جزء جزء من

اجزاء الصلاة ولقد بينا في محله بان لازم جواز العدول الاختياري هو جواز قصد الاقتداء بالنسبة الى بعض الصلاة بل قضية ذلك جواز الايتام بالنسبة الى ما بقى من صلاته كما ان لازم القول بعدم جواز العدول الاختياري عدم جواز العدول الإضطراري وعدم صحة الاقتداء إلا في خصوص مورد النص وعدم التعدي عنه ابتداءً كما لا يخفى .

لا يخلو عن الإشكال .

لا وجه للتخصيص على فرض تحقق الجماعة مع القصد المزبور نعم تقدم الإشكال من حيث تحقق الجماعة معه . لا وجه للتخصيص .

قد مضى ما هو الوجه فيه .

ولعل الوجه فيه هو ما تقدم في العدول الاختياري خصوصاً لو كان قصده ذلك من أول الصلاة وإلا فلا وجه له فضلاً عن كونه موجباً لأن يفتى بعدم ترك الاحتياط كما نسب الى بعض إلا ان يمنع اطلاق الأدلة حينئذ لا مجال للقول بالجواز كما لا يخفى .

لا يترك .

هذا في غاية الإشكال .

بل في الإيتام كي ترتب آثار الجماعة وكون الداعي هو الفرار عن الوسوسة أو الشك غير مناف لقصد التقرب .

بل واحكامها الا مع قصد القرية في الاقتداء .

بل هو منفرد قهراً .

بل حكم الركعات الاخر حكم الركعة الاولى سواء كان

١٦ من نيته في أول الصلاة

١٧ خصوصاً في الصورة

الثانية

١٧ خصوصاً اذا كان

في الاثناء

١٨ خصوصاً اذا كان

١٩ خلاف الاحتياط

٢٠ وان كان الاحوط

٢٢ الجاه أو مطلب آخر

٢٣ قاصداً للقرية فيها

٢٤ لا يترتب ثواب الجماعة

٢٣ عدل الى الانفراد

٢٤ وأما في الركعات الآخر

المسألة المتن	الحاشية
٢٥ بطلت صلاته	مفروض الماتن فيما إذا كان المأموم مدركاً لقيام الإمام أو فيما لم يكن مدركاً له بناء على ما قربنا من أن المتابعة واجبة شرطية بل وكذا على القول بأن المتابعة واجبة نفسية لبطلان الإقتداء بهذا المقدار من التأخر
٢٦ وإلا بطلت	الحكم بالبطلان مشكل فلا يترك الاحتياط بالإتمام من دون اعتداد بذلك الركوع ثم إعادة الصلاة في صورتين
٢٧ وإن كان الأحوط	تقدم الكلام فيه فلا يترك الاحتياط المتقدم بل في غير مورد النص لا ينبغي تركه وأما في مورد النص وهو ما إذا كبر ودخل في الصلاة في حال تشهد الإمام بعد الركعة الثانية فالأرجح هو الجواز
٢٩ ويستأنف الصلاة	هذا فيما إذا سلم تبعاً للإمام أو دخل معه وكبر لأدراك الفضل وجاء أو أمالو كبر للأفتتاح ونوى الصلاة فالأقوى كفاية التكبيرة الأولى كما في الفرع السابق وهو إدراك الإمام في حال التشهد الأخير ولا مجال للفرق بينهما من جهة زيادة السجدة هنا وعدمها في الفرع السابق لكن الاحتياط بالإتمام ثم إعادة حسن خصوصاً في هذا الفرع بل لا ينبغي أن يترك هنا والأحوط أن يدخل معه لإدراك الفضل ويكبر ويأتي رجاء لأدراكه ويتابع الإمام فيما بقي من صلاته ثم يأتي بصلاته منفرداً
٣٠ لا يضر البعد	لا يخلو عن الإشكال لا مجرد احتمال كون هذا الحكم استثناء عن كراهة الوقوف عن الصف منفرداً فلا بد فيه من تحقق شروط الجماعة حتى عدم البعد بل لعدم امکان الأخذ

المسألة المتن

الحاشية

بإطلاق الأدلة من هذه الجهة كما بالنسبة الى غير هذا الشرط
فمن الشروط التي لم تحصل من الأخبار بعد منع الإطلاق هو جواز
المشي لطلب الراجح لا جوازه لتحصيل الشرط

فصل يشترط في الجماعة... أمور

الثالث : كثيراً في العادة

ملاً يتخطى

إن لم يأت بوظيفة المنفرد

هذا الاحتياط لا يترك

فيه إشكال فلا يترك الاحتياط

محل تأمل بل منع وهكذا الكلام فيمن يقف على جانبي

من بحيان باب المسجد وهذا بخلاف صف المتأخر عن

وقف بحيان باب المحراب أو باب المسجد

مشكل بل ممنوع

مشكل كما مر في الحيولة

قد مر الاشكال فيه

الصفة محسلة تأمل بل منع

بل بعيد

فيه إشكال

الرابع : بطلت صلواته

والأحوط تأخره

٦ إذا كانوا متجهين لها

٨ وكذا من على جانبيه

١٥ لا يبعد بقاء

١٩ لا فصل

٢٠ فيجوز

٢١ كما لا يضر

٢٤ لا يبعد

٢٥ يجوز على الأقوى

فصل في احكام الجماعة

لا يترك لعدم الاطمينان بما جمعنا بين الاخبار
لا يترك
لم تتصوره
لاقوة فيه
لا ينبغي تركه
تركها بلا عذر لا يكون خالياً عن الاشكال
لا ينبغي تركه ولو آثاماً
لا يترك
البطلان غير معلوم والاحتياط بالانجام ثم الاعادة لا يترك
وإن كان جواز التقارن لا يخلو عن وجه
بل الاحوط عدم جواز إقتدائه به كما سيبيح تفصيله
وهو الاقرب
قد مر انه الاقرب من باقي الوجوه
لا يترك
لا يخلو عن الاشكال
الحكم بالصحة في جميع هذه الموارد مشكل لقوة احتمال
شرطية المتابعة للقدوة لكن هذا كله فيما إذا أُخِل
بوظائف المنفردة كما في بعض الفروض وإلا لا إشكال في
صحة الصلاة في جميع الصور المفروضة في المتن أصلاً

١ الاحوط
د. لكن الاحوط
٥ إذا شك في السماع
د. وإن كان الاقوى الجواز
٦ وإن كان الاحوط ذلك
د. وكذا لا تجب المبادرة
٧ أو تأخره عنه
٨ وإن كان الاحوط
١٠ فالظاهر بطلان الصلاة
١٣ بل الاحوط تأخره
١٦ لا يجوز البأموم
١٨ أو قصد الانفراد
١٩ أو ينوي الانفراد
٢٠ وإن كان الاحوط
٢١ إذا تعمد
د. بل إذا تعمد

الحاشية	المسألة المتن
في الجاهل تأمل .	٢٢ جاهلا
بعيد بل عدمه قوى .	٢٢ لا يبعد استحباب
يقتصر على الواجب منه	٢٣ ويتشهد
قد عرفت ما اخترناه في المسألة الثامنة عشر .	٢٤ الا ما عرفت
لا يخلو عن وجه في فرض امكان ادراك اول صلاة	٢٨ قيل بالاختصاص
الامام والانيان بجميع اجزاء الواجب حتى السورة	
نعم لو لم يدرك الجزء الاول من صلاة الامام	
مع الانيان بالسورة لكان في العدول فائدة فله العدول	
الى النافلة ويتمها مع ترك السورة لو كان للنص الوارد	
في المقام اطلاق من هذه الجهة فالقول بالاختصاص انما	
هو في صورة امكان الحقوق .	
بل الاحوط قصد الانفراد في هذه الصورة كما تقدم .	٢٩ فيبقى على نية الاقتداء
لو لم يكن قهراً تكوينياً كما هو كذلك جزماً مع عدم	٢٠ والا ينوى الانفراد
صدق القدوة لتحقيق سلب الارتباط قهراً .	
الاحوط لو لم يكن اقوى ترك الاقتداء مع المخالفة في	٢١ بل وكذا يجوز مع
العمل بحسب الاجتهاد ايضاً وما أفاده قده من الوجه	
انما يتم على بعض المباني الغير المرضي عندنا لا على ما هو	
المختار فعلى هذا لا فرق بين القراءة وغيرها .	
الظاهر منه عدم كفاية قراءة المأموم موضع غلط لامام	٢٢ فلا يترك الاحتياط
او الاتيان بالسورة مع تركه اياها وقد تقدم ان الأقوى	ترك الاقتداء
في هذه الصورة عدم جواز الاقتداء في جميع الصور	
المذكورة حتى في صورة ترك الامام السورة واتيان	

المسألة	المثنى	الحاشية
٢٣	وان كان الاحوط	المأموم ايها الا بالانزام بعدم دخل مثل هذه الامور في الصلاة في صورة الجهل باعتبارها فيها بدعوى شمول لا تعاد صورة الجهل بالحكم وهي ايضاً كما ترى . هذا الاحتياط لا ينبغي تركه .
٢٤	فالظاهر جواز الاقتداء مطلقاً	بل في خصوص الجهل بالموضوع دون صورة النسيان والعلم بالموضوع .
٢٥	ان كان المنسى ركناً	والأقوى بطلان القدرة ولكن صلاة المأموم صحيحة إذا ما أخل بوظيفة المنفرد على ترك القراءة .
٢٦	فالظاهر وجوبه	بل الاحوط .

فصل في شرائط امام الجماعة

٦	نعم يجب	على الاحوط .
١١	الاحوط	لا يترك .
١٢	ظناً	لا يكفي الفطن إلا إذا وصل الى حد الإطمينان .
١٤	بل وشهادة	لو قلنا بحجية عدل الواحد في مثل ان مقام لكن فيه كلام .

فصل في مستحبات الجماعة ومكروهاتها

احدها : بل الاحوط	لا ينبغي تركه .
الخامس : هذا في غير صلاة	هذا الاستثناء لا ينبغي تركه وهو مناسب للرابع دون الخامس .

واما المذكروها

٣ . لكل واحد من الزيادات	هذا في القيام وأما في غيره على الأحوط .
٧ . بشكل اجراء	في حق الإمام دون المأموم .
٨ . بل هو باق	بل هو منفرد قهراً .
١٢ . فيمشي القهقري	ينبغي ترك المشي في حال قراءة الامام .
١٧ . الأحوط	لا يترك كما مر في المسألة الأولى من احكام الجماعة .

فصل في الخلل الواقع في الصلاة

٣ . او اليسار	بل مطلق الانحراف بازيد مما يجوز التعمد فيه لما تقدم من عدم التوسعة لغير الجاهل بالموضوع .
٤ . فالأحوط والمخالف لها	بل الأقوى لأن الجاهل بحكم العامد .
٧ . وعلم في الاتناء	في تحقق الزيادة بالمخالف مطلقاً اشكال بل منع والبطلان في بعض العصور انما هو لأجل طرو عنوان آخر غيرها .
٨ . وكذلك داخل شرائطه	ولم يتمكن من تحصيل الشرط أو تمكن واخل به عمداً هنا هو الأقوى في صورة السهو ولا مجال للفرق بين غير المأكول من الموانع وبين غيره فيها لعدم صحة انقلاب النسبة في خصوص غير المأكول كما افاده بعض المحققين (قبه) وأما في صورة الجهل فيفرق بين غير المأكول وبين الحرير والذهب .
١٠ . لم يبطل	تقدم ما في بعض الصور .
١١ . او تكبيرة الاحرام	يمكن اقامة الدليل عليه في خصوص الركعة واد الركوع

والسجدة الثانية فالدليل منحصر بدعوى الإجماع أو دعوى
شمول حديث لا تعاد الصلاة إلا من خمس وأما غيرها
فلا يمكن إقامة الدليل عليه فالأقوى عدم البطلان بالزيادة
السهوية إلا في زيادة الركعة وفي الركوع والسجدة
أيضاً على القول بشمول حديث لا تعاد وهو أيضاً قابل
للنزع فالمتبع هو مرسلة سفيان الدالة على صحة الصلاة .
الظاهر كون المراد من الناسي في النصوص هو ناسي
الموضوع وأما ناسي الحكم الذي عبارة عن الجهل
الطارى فلا تشمله الأدلة فحينئذ ينحصر المدرك بدعوى
شمول أدلة الجاهل بحكم السفر لمثله وهو أيضاً موضع
تردد فلا بد من الإقتصار على الجهل البدوى فالأحوط
أن لم يكن أقوى الإعادة في الوقت وخارجه .

بل السجدة الأولى .

الامر بالعكس بمعنى أن الاحوط الرجوع والإنسجام
والأقوى البطلان .

الأقوى وجوب تداركها وإعادة التشهد والتسليم .

ويجوز سجدة في السهو لزيادة التسليم والتشهد .

بل بعد الدخول في الأولى .

بل لا يبعد عدم الجواز في شيء منها .

بل لا يجوز العود .

لا يترك العود والإتيان برجاه المطالبة في هــهـه
الصورة ونظائرها .

١٢ أن حكمه القصر

١٤ في السجدة الثانية

١٥ ولكن الاحوط

١٥ فالأقوى أيضاً

١٧ قام وأنتم

١٨ في السجدة الثانية

١٩ فلا يبعد وجوب

٢٠ في الثانية

٢١ وإن لم يدخل في السجدة

المسألة الممن	الحاشية
« او بعد السلام	يرجع ويتدارك اذا نسي التشهد او السجدة الاخيرة مالم يأت بالمنافى ولا يستأنف الصلاة .
« زيادة عمدية	احتمال كونه من الزيادة المبطله ضعيف غايته .
١٩ وان كان الاحوط	هذا الاحتياط ضعيف نعم لا بأس بالاعادة بقصد القربة المطلقة .

فصل في الشك

١ فان الاحوط	بل لا يخلو عن قوة .
٢ فالأقوى	محل تأمل وقد تقدم .
٦ يجوز له البناء	بناءً على صدق الشك بعد الوقت بالنسبة الى الظهر والشك في الوقت بالنسبة الى العصر وكذلك الحال في المغرب والعشاء كما انزم به الماتن (قد هـ) في المسألة الاولى وإلا فلا ظهر في الظهريين الاتيان بأربع ركعات بقصد ما في الذمة وفي العشائين يصلى العشاء ويقضى المغرب وينوى بكل منهما إمتثال امره المحتمل .
١٠ مطابق الغير	هذا الإطلاق محل تأمل والمسلم منه هو خصوص الاجزاء دون اجزائها وفيها لا يحصى من الاحتياط وإتيان المشكوك بقصد قربة المطلقة واما المقدمات فالأقوى الرجوع والاتيان بالمشكوك .
« او مقدماتها	تقدم آنفاً ان الأقوى عدم كفاية الدخول في المقدمات كما عرفت التأمل في اجزاء الاجزاء .

المسألة المتن	الحاشية
« وفي الحاق التشهد	الأقوى هو الإلحاق والنص ورد بياناً للقاعدة لا مخصصاً لها.
١١ وهو في حال الجلوس	لا يحصل التجاوز إلا بالاستغفال بالقراءة أو التسبيحات لا بنفس الجلوس ولو على القول ببدليته عن القيام .
« نعم لو لم يعلم	هذا الاستدراك على تقدير استفادة بدلية الجلوس عن القيام وهي ممنوعة لقوة احتمال السقوط وقد عرفت أن المحقق للتجاوز والدخول في الغير هو القراءة أو التسبيحات بل الأقوى الالتفات وهذا في خصوص ماله الدخل في صحة الأجزاء لا فيما هو الواجب في حال الأجزاء فانه لو كان شاكاً فيه بعد الخروج عن الجزء لا يعتنى به وإن كان في الجزء يأتي به .
١٣ نعم يجب	على الأحوط فيه وفيما بعده .
١٤ أو بعده	مع صدق الانصراف والدخول في الغير عرفاً لا مطلقاً
٥ لم يلتفت	مع الاشتغال بها هو مترتب على تكبيرة الإحرام .

فصل في الشك في الركعات

١ السابع : الشك بين الأربع والست	إذ كان قبل الكمال السجدين وأما بعد الكمال فالأحوط فيه هو اتمام الصلاة ثم الانيان بسجدة السهو ثم الاعادة هذا الاحتياط لا يترك في كل مورد يعتبر فيه الكمال الركعتين .
٢ وإن كان الأحوط	بل الأقوى .
« والأحوط تأخير	ليس هدم القيام والجلوس لتحقيق الشك ما بين الثلاث
« يهدم ويجلس	

والأربع بل لإجل الجلوس المعتبر في التشهد والسلام
وهذا مطرد في جميع الفروع التي من هذا القبيل فلا تغفل .
إذا كان الأقل الصحيح هو الأربع بعد إكمال السجدة .
هذا هو المتعين في جميع الشكوك المركبة التي يحتمل التمام
فيها وكان الشك بعد إكمال السجدة ولا يجوز البناء
على الأقل ولو كان صحيحاً إلا فيما إذا كان هو الأربع
بعد الإكمال .

نظراً إلى إطلاق الأخبار إلا أنه لما كان الملاك والمناط
هو عدم المضي على الشك فالأقوى عدم الجواز إلا مع
اليأس عن العلم والظن بناء على عدم كون الشك من
القواطع ومحجة الصلاة مع عروضه كما هو الأقوى
وعدم جواز القطع اختياراً حتى في خصوص المقام
على الاحوط .

أو لوية تقدم الشك في الركعة ونقارنها من صورة تقدم
الشك في السجدة أنها هي بالنسبة إلى الإنعام لو كان الشك
في السجدة شكاً في المحل دون الإعادة كما أن الأمر بالعكس
لو كان الشك فيها في خارج المحل .

بل يرجع بنفس العلم بترك السجدة .

إذا كان حدوث الشك وانقلابه في حال القيام بعد إحراز
الأولين أو كانا بعد رفع الرأس من السجدة الثانية
فالامر كما ذكره الماتن (قده) وأما إذا كان الحدوث قبل
إحراز الأولين في حال القيام أو في حال الركوع أو بعده

٣ البناء على الأقل
يجوز

٤ وإن كان الأقوى

٦ خصوصاً

٧ فيرجع

٨ وكذا العكس

المسألة	المتن	الحاشية
		أو في حال السجدة الاولى أو بعد رفع الرأس منها أو في حال السجدة الثانية بل وقبل رفع الرأس منها فالصلاة باطلة .
٩	وان كان احوط	بل لا يخلو عن قوة .
١٠	بني على الثاني	لا يخلو عن إشكال فلا يترك الإحتياط .
١١	فالاحوط	بل يجب الإتيان بهما ولا يترك الإحتياط بالإعادة كما فرغ الآتي مع الإلتفات في الوجوه الصحيحة .
١٢	استأنف الصلاة	بعد العمل بموجب الشكوك الصحيحة .
١٣	تردد بين الاثنتين	مع علمه بان تلك الحالة طرأت عليه بعد الإكمال كما هو المفروض .
١٤	عمل عليه	بانياً على إتمام العمل رجاء كما هو كذلك في الصورة الثانية ثم يسأل أو يعمل بالإحتياط .
١٥	فلا يلتفت	لو انقلب إلى شك آخر مغايراً له في نوعه وأما لو انقلب الشك البسيط إلى الشك المركب منه ومن شك آخر كما لو شك بين الثلاث والأربع ثم انقلب إلى الشك بين الاثنتين والثلاث والأربع فالظاهر لزوم الالتفات والعمل بالشك المحفوظ من السابق وعدم الالتفات إلى الآخر وإن كان هو الاحوط .
١٦	ثم إعادة الصلاة	لا وجه للإعادة مع فرض كون الشك اللاحق أيضاً من الشكوك الصحيحة وكذلك لا وجه للعمل بمقتضى الشك الثاني أيضاً إلا في الصورة التي تقدمت في الحاشية السابقة وهي أيضاً خلاف مفروض المتن كما هو ظاهر العبارة .

المسألة المتن	الحاشية
٢٠ أقوامها الأول	بل الأخير هو الأقوى .
٢١ وان أتى بالمناقى	الأقوى مع الاتيان بالمناقى هو صحة الصلاة المستأنفة وسقوط الاجتياط .
٢٢ وجهان	أقوامها البطلان مطلقاً ولا وجه للتفصيل الذى أفاده بعض المحشين أصلاً لوجدة المناط وهو عدم جواز المضى على الشك .
٢٣ مظهر للصحة	الأقوى عدم جواز الانتقال في حال الشك فاذا انتقل إلى الحالة الأخرى من ركوع أو سجود فالبطالان لا يخلو عن قوة نهم الظاهر هو جواز مجرد رفع الرأس وصحة الصلاة هذا كله في الشكوك المبطلة وأما الشكوك الصحيحة فيمكن أن يقال بجواز المضى إلا أنه أيضاً لا يخلو عن إشكال .
٢٤ يجوز	قد مر عدم جواز اتيان جزء من الاجزاء في حال الشك .
٢٥ بطالت وليس له	لا يبعد للصحة بالبناء على الثلاث مطلقاً من دون حاجة إلى العدول فعلاً أو سابقاً لأن النية غير مؤثرة في تعيين القصر والاتمام ابتداءً أو لا في الاثناء وان كان الاحوط العدول وعمل الشك ثم الاعادة هذا بناءً على المختار من عدم البطلان بمجرد عروض الشك والا فلا مجال لما ذكر بناءً على كون النية مؤثرة في تعيين القصر فتدبر .
٢٦ بل لا يترك	هذا الاجتياط ليس بلازم .
« وان كان احوط	لا يترك .
« يجب قضائها	لا يجب وان كان احوط .

فصل في كيفية صلاة الاحتياط

- ١ وان كان الاقوى جواز الجهر بالبسملة لا يخلو عن الاشكال فلا ينبغي ترك الاحتياط .
- ٢ والاحوط لا يبعد ١٠ لا يترك حتى مع اتحاد السبب .
- لا اشكال في جواز الاكتفاء بما اتى به في هذه الصورة
- اي بعد الفراغ عن صلاة الاحتياط كما ان الظاهر صحة الصلاة لو تبين النقص في اثناء الاتيان بالاحتياط الواجب فيما لو كان النقص المبين احده طرفي الشك وكانت صلاة الاحتياط مطابقة له كما وكيفاً وأما في غير هاتين الصورتين فلا يترك الاحتياط المذكور في المتن والحاصل ان حصول العلم بالنقص لا يخلو أما ان يكون قبل الشروع في صلاة الاحتياط وأما بعدها وأما في اثباتها فعلى الاول فلا اشكال في محكوميةه بحكم تذكر النقص بعد السلام لا طلاق دليل تذكر النقص لمثله فلا موجب لقصره بصورة اعتقاد تمامية الصلاة ثم تذكر النقص بعد السلام وعلى الثاني لا اشكال في شمول ادلة الجبر وعدم المجال لدليل تذكر النقص وعلى الثالث فلا محيص من الاحتياط المذكور في المتن لعدم اطلاق في كل من دليل الجابر ودليل تذكر النقص كما هو قضية الشك في شمول دليل الجابر ودليل تذكر النقص لمثله .

- ١١ لا يلتفت اليه يحتاج الى تأمل .
- ١٢ بها وجه
- لكنه ليس بوجه فلا يترك الاحتياط باعادة الصلاة في صورة الاتيان بالمنافي والاتيان بصلاة الاحتياط في صورة الدخول في فعل آخر وان كان لا ينبغي ترك الاحتياط باعادة الصلاة ايضاً في هذه الصورة .

المسألة المن	الحاشية
١٨ قطعها	وان كان الاحوط ان يدعها ويأتي بصلاة الاحتياط في اثنتائها ثم يتمها وبعد الفراغ يحتاط باعادة الصلاتين. والاقوى في هذا الفرع أيضاً القطع والانيان بها ويحتاط بانيان الصلاة لكن الاحوط اختيار ما تقدم في الفرع الاول
لكن الاحوط	واحوط منه هو العدول رجاء ثم الاعادة

فصل في حكم قضاء الاجزاء المذسية

١ على الاقوى	الاحوط الإنيان بالتشهد والسلام بعدها بل لا يخلو عن قوة وكذلك الحال في نسيان التشهد
لنسيان كل	هذا في غير الركعة الأخيرة وأما فيها فلا يجب إلا للسلام لما مر
٢ نيته البدلية	في غير الركعة الأخيرة
٣ فالاحوط	لا يترك الاحتياط في غير الركعة الأخيرة وأما فيها فالاقوى الإستيناف
٤ فالاحوط	لا أثر لإنيان ما يوجب سجود السهو في أثناء الصلاة قبل الإتيان بهما أو في اثنتائهما في غير الركعة الأخيرة .
٦ فالاحوط	بل الاقوى اعادة الصلاة اذا كان المنسى من التشهد الأخير وفي غيره لا يترك الاحتياط
٧ والاحوط ملاحظة	والاقوى تقديم التشهد الثاني وإتيانه أداءاً والتسليم بعده ثم قضاء التشهد الاول اذا كان المذسيان التشهدين والسلام بعدما ثم قضاء السجدة الاولى اذا كان المنسى الثاني في فرض نسيان السجدةتين سجدة الركعة الأخيرة .

الحاشية	المسألة
لكن لا يلزم هنا التكرار	٩ وكذا الحال
بل الأقوى	١١ فالأحوط
بل الأقوى فيه وفيما بعده	١٣ وإن كان الأحوط
وإن كان الأقوى كفاية السجدة مرة واحدة لوحدة	د فالأحوط بسجود السهو
الموجب	
لا ينبغي تركه	١٦ بل الأحوط
إن كانت مترتبة على الأولى وأما غيرها ففيه اشكال	١٩ وكذا لو دخل

فصل في موجبات سجود السهو

صححة الصلاة معه محل إشكال بل الظاهر بطلان الصلاة كما أنه على تقدير عدم صدق العمد يوجب سجدة السهو في إثبات الخصوصية للسلام غموض من غير فرق بين زيادته ونقصه	١ - الأول : لم يوجب
قد تقدم الكلام في التشهد الأخير وكذا السجدة من الركعة الأخيرة	الثاني : السلام في غير
على الأحوط	الرابع : نسيان التشهد
على الأحوط	السادس : القيام في
لكن الأقوى عدم وجوبه	د لكل زيادة
الذكر الأخير أوفق بالاحتياط	د والأحوط عدم تركه
لا يترك	٧ أو يقول
	٩ وإن كان الأحوط

فصل في الشكوك التي لا اعتبار بها

في رجوع الظان الى المتيقن كرجوع الشاك الى الظان تردد

هذا الإحتياط لا يترك وان حصل الامام وما ذكره في المتن متناف لما افاده في الفرع السابق من عدم رجوع الشاك الى الظان نعم لو تبدل شك المأموم بالظن يعمل بظن نفسه لا بظن غيره

ما افاده (قد) وجهها له وإن كان وجيهاً لولا انصراف الادلة عن مثله فالإحتياط بإعادة الصلاة لا يترك هذا الإحتياط لا يترك أيضاً

قد مر عدم مبطلية الزيادة الركنية فيها استفادة اعتبار الظن بموجب البطلان من الادلة محل نظر بل منع

الحاقه باليقين وان كان له وجه لمكنه لا ينبغي ترك الإحتياط بالاعتناء بالظن وانما العمل ثم الاعادة اقواها اعتبارها مطلقاً

وهو الأقوى وان كان الاحوط عدم المضى مع الشك لا وجه له الا بلحاظ عدم تحقق الإحتياط بدونه وهو أيضاً غير متوقف عليه

٦ السادس : والظان منها

٨ لكن الاحوط

٩ يحتمل رجوعها

د د بل الاحوط

١١ بطلت

١٦ أو البطلان

د د اشكال

د د عن إشكال

١٧ يجوز له

١٨ إذا كان بانياً

(ختام فيه مسائل متفرقة)

الاولى : بطل ما بيده

بناءً على عدم رجوع الشك في المنوى في هذه الصورة الى الشك في صحة النية والا فلا وجه له مع القول بجريان القاعدة مطلقاً سواء كان في أصل الوجود أو في صحة الوجود ومن هنا يظهر الحال في المسألة الثانية

الثالثة : صححت وعليه قضائهما

فيما اذا كانت الغائبة من الركعات السابقة وعلم بهما بعد ان تجاوز عن محلها السهو وأما اذا لم يكن كذلك كما اذا كانت أحدهما من الركعة الأخيرة والأخرى من السابقة وقبل السلام يأتي بالسجدة المنسية من الركعة الأخيرة ويقضى السجدة المنسية من الركعات السابقة بل الظاهر عدم الفرق بين قبل السلام وبعد السلام قبل فعل المنافي وكذا الحال اذا علم بترك السجدين في الاثناء وقبل تجاوز المحل السهو لأحدهما الظاهر وجوب الاحتياط باتيان السجدة الأخيرة والتشهد والسلام وقضاء السجدين لو كان قبل السلام بل وكذلك اذا كان بعد السلام وقبل فعل المنافي والا يقضى السجدين فقط والاحوط إعادة الصلاة أيضاً لإحتمال عدم كون السلام مخرجاً لعدم جريان القاعدة في السجدة الأخيرة من الركعة الأخيرة

و د انهما من أى الركعات

المسألة المتن

الحاشية

الرابعة : بنى على الثانى

لنحقق الشك وجداناً بعد احراز الأولتين وكفاية نفي وجود الشك قبل تمامية الركعة الثانية بالأصل بعدم معلومية عدم اعتبار العنوان الانتزاعى وهو كون الشك بعد الإكمال فى اعتباره كمعلومية عدم اعتبار عنوان قبل الإكمال فى موجبته للفساد على ما هو المختار من عدم موجبته إلا لعدم التمكن من الاتمام لأجل فقد الشرط وعدم جواز المضى على الشك وعلى هذا فالأقوى ما أفاده (قدّه) حيث أنه بعد الحكم بصحة ما أتى به ينحل العلم الإجمالى المتصور فى المورد فلا وجه لما علقه بعض عليه بقوله قد مر الإشكال فى ذلك وإن الاحوط البناء وعمل الشك ثم إعادة الصلاة ولكن فى النفس شيء . هذا بناءً على استفادة شرطية الترتيب لكل جزء جزء

السادسة : بطلت

وأما بناءً على استفادة تقدم مجموع صلاة المتقدم على المجموع فالأقوى الصحة من غير فرق فى ذلك بين كون عروض الشك قبل الدخول فى الركوع أو بعد الدخول فيه كما أنه لا يفرق فى ذلك بين كون الشك بين الثلاث والرابع وبين كونه بين الاثنين والثلاث بعد الإكمال أصلاً حيث أنه لا يمكن العدول يعنى أنه يوجب بطلان ما بيده فعدوله لغو وحينئذ فالامر يدور بين البطلان كما أفاده (قدّه) فى المتن أو الصحة كما نفي البعد عنه فى الحاشية بانها على أن الظاهر من اعتبار الترتيب هو اعتبار المجموع على المجموع الذى لازمه الصحة وسقوط الترتيب فيتم العشاء ويأتى بصلاة الإحتياط ثم يأتى بالمغرب ولكن الاحوط إعادة العشاء بعد المغرب لإحتمال اشتراط الترتيب بالنسبة إلى كل جزء لا المجموع على المجموع كما هو كذلك فى غيره من الشرائط الأخر كالاستقبال والطهارة والستر وغير

ذلك من الشرايط فيكون حاله كحال الجهل بنجاسة اليد أو اللباس لو علم بها في الاثناء وأحوط منه حينئذ قطعها وانيان المغرب في الاثناء ثم الاثنيان بما بقي من العشاء والاثنيان بصلاة الاحتياط ثم اعادة العشاء هذا هو الاحتياط التام حتى على القول بجواز قطع الصلاة ورفع اليد عنها اختياراً لاحتمال انقلاب التكليف من الاتصال الى الانفصال .

السابعة : ويحتمل العدول | هذا الاحتمال ضعيف وان وردت به رواية شاذة لانه على خلاف الاصل ولا يمكن الخروج عنه الا بالدليل والنص المعتبر لا يشمله وعلى هذا لا يحيص من الاحتياط وهو ايضاً لا يحصل الا بالقطع والاثنيان بنقيصة الظهر ثم الاثنيان بما بقي من العصر ثم اعادة الصلوتين ولا يكتفى باتمام العصر ثم الاثنيان بنقيصة الظهر وان كان احتمالاً قوياً الا أنه لا ينفع بعدم ظهور معتمد به لدليل الترتيب بل لا ظهور له في المجموع على المجموع بل ظاهرة شرطية تقدم مجموع الصلاة في صحة الصلاة المتأخرة فيكون نظير اشتراط الطهارة وغيرها من الشرايط كما مرت الإشارة اليه آنفاً وأما الاثنيان بما بقي من الظهر لانه سلم على النقص قبل حصول المنافي كما هو المفروض من عدم صدور شيء الا الشروع في العصر وهو ايضاً لا تكون من الزيادة في الظهر ولا مخلاً بالمواالات المعتبرة في الركعات وأما اتمام ما بقي من العصر بعد نقيصة الظهر لان المفروض عدم وقوع شيء الا اثنيان ركعة من الصلاة السابقة عليها التي يحتمل قوياً دخلها في صحة ما بقي من العصر وهي ايضاً لا تكون زيادة فيها ولا مخلاً بالمواالات المعتبرة بين الركعات وأما اعادة الصلاتين أما الظهر فلا احتمال الاخلال بالمواالات لاحتمال اعتبار المواالات العرفية ولو لم يصل الفصل الى حد يوجب نحو صورة الصلانية والاقصاء في مسألة من سلم على النقص على خصوص ما لم يتخلل الا السلام شيء آخر من المنافيات وأما العصر اما لاحتمال فقد الشرط بالنسبة الى بعض اجزائها لو اتمها واما من جهة

الحاشية

المألة المن

احتمال الزيادة وعدم كون الصلاة في الصلاة على طبق القاعدة أو فوت الموالاة العرفية هذا كله بناء على حرمة قطع الصلاة حتى في مثل هذه الموارد وأما على القول بالجواز وهو الأقوى فله رفع اليد عما بيده ويعيد الصلاتين من أول الأمر .

الأقوى بناءً على صحة الصلاة في الصلاة كفاية الأتيان بركعة بقصد ما في الذمة وإن كان الأحوط إعادة الأولى أيضاً هذا إذا لم يتخلل المنافي بعد الأولى كما في الثانية كما هو ظاهر المتن والألا تجب إعادة الأولى بعد ضم الركعة إلى الثانية .

بل محكمة بعدم الوجوب وإن قلنا بوجوبها لكل زيادة وتقيصة على ما تقدم تفصيله .

بل هو الأقوى فلا يجب عليه إلا قضائه بعد الفراغ لأنه مقتضى البناء على الأكثر .

قد تقدم أنه بمقتضى البناء على الأكثر لا بمقتضى تجاوز المحل لأن التجاوز عن المحل مشكوك كما في الفرض الأول الأقوى بطلان الصلاة واستينافها لعدم التمكن من إتمامها صحيحة والأحوط إتمامها بغير صلاة الإحتياط واستينافها من رأس .

بل ينبغي على الأربع المقيد بكونه بعد الركوع لأنه أحد طرفي شكه فيسجد ويتشهد ويسلم ويأتي بصلاة الإحتياط ولكن مع ذلك لا ينبغي ترك الإحتياط بإعادة الصلاة أيضاً بعد ذلك .

الثامنة : ضم إلى الثانية

العاشرة في وجوبها إشكال

الحادي عشر :

لا يبعد عدم الوجوب

، ، لأن الشك بعد

الثانية عشر : يفي على الثاني

، ، فيحتمل وجوب

له ان يرفع اليد عما بيده ويأتي بالصلاة مستقلة بقصد الإمتثال تفصيلا وان يأتي بالسجود بلا ركوع ويتم صلاته رجاء. ويأتي بالصلاة بعد ذلك رجاءاً بناء على جواز الإمتثال اجمالاً مع التمكن منه تفصيلاً كما هو المختار من غير فرق بين ما ذكر وبين احتمال كونهما في الأولى أو أحدهما في الأولى والآخر في الثانية أو كونهما في الثانية .

الأقوى صحة الصلاة في الفرض الأول ولزوم العمل على طبق العلم الاجمالي في الفرض الثاني .
الأقوى كفاية العود لتداركهما وإتمام الصلاة بلا احتياج الى الاعادة وان كان هو الاحوط .
قد تبين ان مقتضى القاعدة هو الاثنيان بهما وان الاعادة من الاحوط الذي لا ينبغي ان يترك .

الأقوى لزوم الاثنيان بهما وإتمام الصلاة بلا احتياج الى الاعادة .

يرجع ويتشهد لانه لم يخرج عن المحل إلا بالدخول في القيام وقد التزم (قده) في الفرع العشرين بوجوب العود حيث قال أو قبل النهوض الى القيام أو في أثناء النهوض قبل الدخول فيه .
لا وجه للبعض قبل الدخول في القيام بل حكمه ما تقدم .

الثالثة عشر : بطلان الصلاة

الخامسة عشر :

وجب عليه الاعادة

السادسة عشر : ثم الاعادة

، ، وكذا الحال لو علم

السابعة عشر :

يحتمل ان يقال

التاسعة عشر : حال النهوض

، ، مضى

الحاشية

المادة المتن

هذا هو الاقوى اذا كان بعد القيام .

هذا هو الاقوى .

اذا عرضت له هذه الحالة بعد تجاوز محل الواجب او بعد الفراغ والا ياتي بالجزء الواجب وكذا الحال في الفرع الثاني .

قد تقدم الكلام في هذه المسألة والمسألة الخامسة والعشرون في المسألة الثامنة فراجع .

هذا على تقدير كون الحكم بتعمية الظاهر بقاعدة الفراغ

مستلزماً للحكم بنقص العصر والبناء على ان ما بيده ثلاثة العصر تعبداً وكذلك يكون مفاد أدلة البناء على الأكثر هو البناء والالتزام على ان ما بيده في فرض الشك بين الثلاث والاربع هو الاربع والالتزام بعدم النقص والا فلا تدافع بين القاعدتين اصلاً كما هو كذلك جزماً فلا يتحقق العلم الاجمالي بكذب مفاد احـد الاصلين وعلى فرض التنافي فيما ان جريان قاعدة البناء على الأكثر في العصر فرع جريان قاعدة الفراغ في الظهر فلا يمكن ان تكون معارضاً لها وان لم تكن اشارة فمليه ان ياتي بركعة متصلة ولا يحتاج الى صلاة الاحتياط ولا باعادة الصلاة اصلاً .

بل له وجه قوي حيث ان محكومة الظهر بانها اربع ركعات بقاعدة الفراغ لا تثبت ان العصر ايضاً كذلك

ويحتمل وجوب
العشرون :

ويحتمل وجوب العود
الحادية والعشرون :
ولا شيء عليه

الرابعة والعشرون : نقصان

السادسة والعشرون :
لا يمكن اعمال

التاسعة والعشرون :

ولا وجه لاعمال

الحاشية	المسألة المن
<p>فلا يخرج الشك بين الثلاث والاربع في العصر عمن موضوع وجوب صلوة الاحتياط هذا مع اننا نحتمل جبر صلوة الاحتياط لنقص العصر وكون الظهر خمس ركعات على تقدير نقص العصر لا نضر بصحة العصر لان الترتيب ساقطة في الفرض وعلى فرض عدم النقص فهي نافذة .</p> <p>لا وجه للعدول .</p> <p>لا وجه للركعة المتصلة .</p> <p>لا موجب للعدول .</p> <p>لا يحصل العلم بالمغرب الصحيحة لان بالعدول يلزمه سادها .</p> <p>هذا لو كان الشك من الشكوك الصحيحة . واما اذا كان الشك المزبور قبل اكمال السجدين او في الركوع فتجرى قاعدة الفراغ في الظهر بلا معارض لعدم جريان القاعدة في ما بيده من الصلوة في هذا الفرض .</p>	<p>لو عدل</p> <p>أقبركة</p> <p>اذا عدل</p> <p>مغرب صحيحه</p> <p>الثلاثون : عدل الى الظهر</p>
<p>الظاهر صحة الاولى لجريان القاعدة فيها بلا معارض لان الثانية زائدة فلا حاجة الى انماها حتى يتوجه اليه الاشكال .</p>	<p>الثانية والثلاثون :</p> <p>له ان يتم الثانية</p>
<p>لكنه لا مجرد بقاء الشك السابق بل لمحكومية المشكوك بوجوب الإتيان مع عدم تبدل الشك وعليه لا يبقى مجال لاحتمال آخر بلحاظ كون الشك فعلا بعد التجاوز وان</p>	<p>الثالثة والثلاثون :</p> <p>الظاهر عدم الجريان</p>

كان بلحاظ حدوثه قبل التجاوز كما لا يخفى .

الرابعة والثلاثون :

يمكن إجراء قاعدة

بل هو المتعين لأن العبرة بالشك الفعلي ولا أثر للاعتقاد
الزائل أصلاً كما أنه لا مجال للاشكال لعدم كونه حين
العمل اذكر نعم مع عدم انقلاب العلم بالشك يحكم ببطلان
الصلاة لو كان المنى ركناً لعدم إمكان التدارك إلا
بزيادة الركن أو بوجوب الإتمام وقضاء المنى مع سجدة
السهو لولم يكن من الأركان وكان ما يجب فيه القضاء أو
خصوص سجدة السهو لولم يكن كذلك أيضاً .

لا يتصور هذا في الصبح .

هذا الإحتمال ضعيف وعليه تكون باطلة لو كان في
المغرب والصبح .

السادسة والثلاثون والصبح

و ويحتمل جريان

الثامنة والثلاثون :

والاوجه الاول

الاربعون : والاوجه الاول

لأنه شاك بين الثلاث والأربع فعلاً .

بناءً على احراز الأربع من التعبد بالبناء على الأكثر

كما قيل نعم على القول بعدم محورية الأربع تعبداً فالظاهر جريان حكم الشك بين
الأربع والخمس لكونه قبل الفراغ والخروج من الصلاة كما هو المفروض فعلى هذا فالمتجه
على هذا المبنى الحكم بالصحة ووجوب سجدة السهو لا الحكم بالبطلان كما هو قضية الوجه
الاول ومن هنا يظهر الحال في الفرع اللاحق أيضاً حيث ان الحكم ببطلان الصلاة لأجل
زيادة الركن كما أفاده بعض انما يتم على القول باحراز تحقق الركن ببركة جريان قاعدة
التجاوز والإلا لوجه الحكم بالبطلان بل يتعين الحكم بالصحة وعدم ترجيح المتن أحد
الوجهين على الآخر مع ترجيحه في هذا الفرع بعد عدم الفرق بين الفرعين من هذه الجهة

الحاشية

المسألة المتن

اصلاً لم يظهر لنا وجهه إلا بالإلزام بعدم مطلوبية ركعة متصلة وانقلاب الركعة المتصلة بالمنفصلة في حق الشاك وبقاء الشك ونظراً لولم يبق الشك الأول لعدم موجبه الركعة السهوية لانقلابه بالشك بين الأربع والخمس فيتعين الحكم بالبطلان في الفرع الأول دون الثاني.

الثانية والأربعون

والاوجه الثاني

وهو عدم بطلان الصلاة ولزوم العود لتدارك المنسى

وهو الركوع لبقاء محله السهوى اما لعدم جريان قاعدة التجاوز في السجدين المشكوكين في مثل هذا المورد الذى يلزم منه بطلان الصلاة لأجل اللغوية واما لأجل عدم اقتضاها الخروج عن محل السهوى الركوع بناءً على ما تقدم عن بعض من ان مفاد القاعدة ليس إلا مجرد المضى في الصلاة والرخصة لا الحكم بتحقيق المشكوك حتى تكون محرراً ومثبتاً بتحقيق المشكوك ولذا قلنا في الفرعين السابقين بالصحة لعدم زيادة الركعة في الأول وعدم زيادة الركوع في الثاني لعدم لزوم الزيادة في الواقع في كلا الفرعين ولكن الاحوط في الفرع الأول من الفرعين الإتيان بعمل الشك بين الأربع والخمس ثم الإعادة كما ان الاحوط في ثانيهما هو الإتمام ثم الإعادة وإن كان الأقوى جواز رفع اليد واستئناف الصلاة لعدم دليل على حرمة قطع العمل بمثل هذه الموارد.

، ، ويحتمل الفرق

الثالثة والأربعون :

إذا شك بين الثلاث والأربع

أصول الصور في المسألة أربعة لان النقص المعلوم أما

على تقدير النقص أو التمام وعلى كلا التقديرين لا يخلو من أن يكون الفائت ركناً أو غير ركن أما الصورة الأولى وهى ما اذا كان الفائت ركناً على فرض الثلاث فتصحیح الصلاة بالبناء على الأربع وعمل الشك مشكك لعدم مطلوبية صلاة الإحتياط على كل تقدير أما على تقدير تمام الصلاة فواضح وعلى تقدير النقص فواضح لبطلان الصلاة لأجل ترك الركن

هذا الإحتمال ضعيف .

وعدم صلاحية صلاة الإحتياط لجبر النقيصة وأما الثانية فلا اشكال في تصحيح الصلاة بعمل الشك وأما الثالثة وهي فوت غير الركن على تقدير الاربعة فهي كالصورة الثانية على تقدير النقص انما الكلام في الصورة الرابعة وهي العلم بفوت الركن على تقدير التمام لمكان العلم الإجمالي بنقصان الركعة الموجب للإتيان بركعة متصلة او ترك الركن الموجب لبطلان الصلوة والاعادة فلا يتمكن من البناء على الاربعة وعمل الشك ولكن لما كان مثل هذا العلم الإجمالي بما لا اثر له مع الشك الفعلي المحكوم بالبناء وتدارك النقص المحتمل بصلاة الإحتياط لا يصلح للتأثير على كل تقدير فهذه الصورة اولى بالصحة من الاولى .

السادسة والاربعون

والاحوط الاول

وان كان الاقوى هو الثاني لصدق الشك بعد السلام

وجداناً وعدم العبرة بالشك الزائل وليس الشك الطارى بعد السلام من الشك قبل السلام فلا مجال لان يقال ان الشك العائد بعد الزوال كان لم يزل كما انه لا مجال لانكار شمول أدلة الشك بعد السلام لمثل هذا الشك الا بدعوى الإنصراف وهي أيضاً ممنوعة فعليه لا مجال لما قيل بان الاقوى هو الاول ولما قيل بان الإحتياط لا يترك نعم الإحتياط حسن ولا للتفصيل بين كون الشك الطارى مستنداً الى مقتضيه السابق أو مستنداً الى غيره والعجب ممن علق على قوله : (في السجود) هذه المسألة يحتاج الى تأمل وكذا ما أفاده في التاسعة والاربعون وان كان الاول أن يعلى بانه بعد العود الى السورة يكون الشك الفعلي بالنسبة الى الحمد هو الشك قبل التجاوز والمدار على الشك الفعلي لا بد وعروض الشك ولا مجال لان يقال بان الشك الفعلي وان كان بعد تجاوز المحل بالنسبة الى الحمد الا أن الشك الاول كان في الواقع قبل تجاوز المحل .

بل هو الاقوى لا نحلل العلم الإجمالي باصالة عدم الإتيان بالسجدة الجارية بعد فقد حاكمها لفقد بعض أركانه

الجنس لا يبعد جواز

المسألة المن

الحاشية

بخلاف اصالة عدم الإتيان بالسجدة الواحدة لتمام شرائطها
بلا معارض لها حتى اصالة عدم الزيادة على فرض
جريانها وعدم سقوطها في الرتبة السابقة على رتبة جريان
اصالة عدم الإتيان بالسجدة لعدم التنافي بين مقتضائهما
فيبنى على صحة الصلوة وعدم الإتيان بالسجدة حتى على
القول بكفايه نفس العلم الإجمالي لعدم شمول دليل
الاعتبار لمثل المقام كما لا يخفى .

الحادية والخمسون :

وجب عليه

أما سجدة السهو للعلم بتحقيق موجبها وأما قضاء

السجدة لجريان اصالة عدم بعد عدم جريان قاعدة التجاوز في السجدة لمكان المعارضة
مع اصالة عدم زيادة السجدة في الركعة الثانية نعم لازم ذلك تعين موجب السهو فلا
يحتاج الى قصد ما في الذمة من كونهما للنقيصة أو للزيادة إلا أن يقال بسقوط العلم
الإجمالي عن الاعتبار بنفس اصالة عدم فلا يتحقق المعارضة بينها وبين قاعدة الفراغ
لكنه ممنوع لمنافاته مع سقوط قاعدة التجاوز حيث أنه مع جريانها لا مجال لجريان
اصالة عدم في السجدة من الركعة الاولى ومن هنا يظهر الحال في الثانية والخمسون
ايضاً هذا تمام في تمام الصور الا إذا كان أحدهما في المحل والآخر في خارج المحل فينحل
العلم الإجمالي ويأتى بما هو في المحل وليس عليه شيء بالنسبة الى ما هو خارج عن المحل

السادسة والخمسون :

وكذا ان علم

هذه الصور كالصورة السابقة إذا كان ما أتى بها
منحصراً في الرباعية ولم يحتمل كونها صلاة الصبح
والا يلزم اضافة الرباعيتين وثنائية الى العشائين

الحاشية

المسألة المن

لعدم العلم باتيان الفائت في هذه الصورة باتيان ثنائية
ورباعية واحدة

الرابعة والخسون :

اعل ما افاده من سهو القلم لعدم تصوير مورد للجمع بين

يحتاط باتيان

صلوة الاحتياط واتيان صلوة واحدة بقصد ما في الذمة لانه لو فصل بين الصلوتين بما
يفسد الصلاة عمدا وسهوا او قلنا بان فصل الصلاة بين صلاة الظهر والاحتياط مضر

ولم يات بالمنافي بعد صلوة العصر كما هو المفروض لكان اللازم اتيان صلاة الاحتياط
واعادة خصوص الظهر كما انه على تقدير عدم مضرية الفصل بالصلاة فمع عدم تخلل
المنافي اصلا لا يحتاج إلى الاعادة بل يكتفى بصلاة الاحتياط لانه معها يعلم بصحة كلتا
الصلاتين ومع تخلل المنافي بعد صلوة العصر لا مجال لصلوة الاحتياط ويكتفى بصلاة
واحدة بقصد ما في الذمة فلم يتصور مورد للجمع بين صلوة الاحتياط واتيان صلوة
واحدة بقصد ما في الذمة .

الخامسة والخسون :

سجدتا السهو

بناءً على ما هو الاحوط من وجوبها لكل زيادة
ونقص

السادسة والخسون :

لا اشكال في وجوب

لعدم احتمال صدور شيء عدا بنائه على الترك وهو
ايضاً لا يترتب عليه شيء اصلا فلا يحيص من العمل
بالشك في المحل

قد يشك عليه بانه لو تخلل في البين ما يوجب فساد
الصلاة لا وجه للحكم بالاتيان كما انه مع عدم تخلل
المنافي لا وجه للاعادة فالجمع بينهما غير ممكن ولذا

، ، والاحوط الاتيان
ثم الاعادة

الحاشية

المسألة المتن

نقول ان عمدة اشكال جريان القاعدة هذا الاشكال
حيث انه على تقدير الاتيان بالجزء الاخر بعد الجزء
المشكوك لا مجال للاتيان لانه على تقدير الترك فالصلوة باطلة
لمكان الزيادة العمدية وعلى تقدير الاتيان فلا مجال
لاتيانه ثانياً فنقطع بعدم مطلوبيته على كل تقدير أما
للبطالان وأما للاتيان .

بل الظاهر عدم الاكتفاء خصوصاً في الثالث
والاحوط الاتيان والاتمام ثم الاعادة
هو المتعين

بل هو الاقوى
لو كان ما سبق الى اللسان من غير كلام الآدميين والا
فلا يترك الاحتياط باتيانها

الظاهر تساوى الاحتمالين فعمل القول بوجوبها لكل
زيادة وتقيصة لا يترك الاحتياط بالتكرار

ان كان في المحل والا فلا شيء عليه

بل الاقوى

التاسعة والخمسون :

فالظاهر البناء

الستون : فتقدم العصر

الحادية والستون :

فالاحوط

، ، عدم وجوبها في

الثانية والستون :

بل مرة اخرى

الرابعة والستون :

وجب عليه اخرى

الخامسة والستون :

على الاحوط

فصل في صلاة العيدين

٦	إذا كان في المحل يأتي بالمشكوك والا يمضي في صلاته .
٧	لا يترك .
٨	لو لا اطلاق ادلة جواز اللحوق حتى في غير مسورد
٩	تحمل الإمام كما اذا أدرك الإمام في حال ركوع
	الآخرين نعم الإشكال فيما لا يمله الإمام للكبيرات
	لا ينبغي تركه .
١٠	فالإحوط

فصل في صلاة ليلة الدفن

١	و ظاهرها ايضاً كفاية
٢	بل لا يجوز الأزيد بقصد الورود .
٣	بل يتصدق مطلقاً .
٤	والا تصدق بها
٥	بل قبلهما ايضاً
٦	الاحوط عدم الإتيان قبل صلاة المغرب .

فصل في صلاة المسافرين

١	الأول : وإن كان الاحوط
٢	احوط
٣	والميل أربعة آلاف
٤	هذا الإحتياط لا يترك .
٥	احتياطاً شديداً .
٦	تجديده بما ذكر وإن كان يستفاد من بعض التواريخ
٧	وبعض القرائن وإمكان الجمع بين تفاسيره حتى تفسيره
٨	بالإصبح بل ومد البصر على ما جربناه ولا كنهه بعد في
٩	النفس شيء وأحسن الطرق في تشخيصه هو تعيين
١٠	تشخيص ما بين المدينة المنورة وذى خشب . بين بغداد

والنهران على حسب حدود هذه الامكنة في زمان
صدور الروايات ومقدار بعد بين ظل غير وفيه وغير
ونحن إلى الآن ما وقفنا لذلك لا مباشرة ولا نسبياً .
كونه اقوى محل منع بل هو الاحوط نعم الاقوى
وجوب السؤال من دون فحص فيما إذا حصل بمجرد
السؤال بدون فحص .

تقدم الكلام فيها .

في بعض صورها إشكال .

قد تقدم الكلام فيه .

إذا كانت منفصلة المحال كالقرى المتقاربة وإلا محل إشكال
هذا الإحتياط لا يترك في البلدان الكبار الغير
المنفصلة المحال .

إذا كان الذهاب أربعة وإلا فلا ينبغي ترك الإحتياط
بالجمع كما تقدم .

قد تقدم الكلام فيه .

على الاحوط .

بل الظاهر وجوب التمام مع عدم الإطمينان بطي
المسافة نعم لو كان الشك ناشئاً من احتمال طر ومانع
يمنعه عنه غير معتد به عند العقلاء فالظاهر وجوب القصر .

بل يعتبر كون الباقي مسافة وقياس المقام بالمثال قياس
مع الفارق مع أن الإحتياط في المقيس عليه ايضاً لا
ينبغي تركه .

٥ الأقوى

١٣ أو أقل

١٤ في المسافة المستديرة

، ، وإن لم يكن إلى المقصد

١٥ وآخر المحلة

، ، والاحوط مع عدم

، الشرط الثاني : قصد قطع
المسافة

، ، وإن لم يكن أربعة

١٧ ويجب الإستخبار

١٨ فالظاهر القصر

٢٠ وإن لم يكن

المسألة المتن	الحاشية
٢١ لا يخلو عن قوة	بل الأقوى لأن المدار هو العلم ببلوغ المسافة ولو لم يكن السير فعلاً مباشراً ولا مسجياً توليداً له . قوى جداً .
٢٣ في وجه	هو وجهه وان كان لا ينبغي ترك الاحتياط بالجمع .
٢٤ إلى التقصير وجه	سياق الكلام فيه .
٢٤ لحكم السفر	إذا لم يكن احتمالاً عقلاً يوجب التردد .
٢٤ أنه يحتمل	قد مر ما في مطلق التلقيق .
٢٥ كما مر	لا مزية لهذه الصورة على صورة عدم التخلل ففي الضم
٢٦ خصوصاً في صورة	مطلقاً وجه وجهه كما مر وان كان الأحوط في جميع صور التردد الجمع خصوصاً في المقام .
٢٤ الخامس : وسفر الزوجة	عد مثله وكذلك سفر الولد مع نهى الوالد في عداد الفرار من الزحف مشكل .
٢٧ ففي الأول يجب التمام	هذا التفصيل تمام لو كان ترك الواجب متوقفاً على السفر كما إذا لم يتمكن من تركه إلا به وإلا فلا يترك الاحتياط .
٢٨ وان كان الأحوط	لا ينبغي ترك الاحتياط في الثاني مطلقاً وفي الأول في صورة الانحصار .
٣٠ لم بعد اعانة	ولم يكن مجرماً بجهة أخرى كما هو مفروض متن .
٣١ الأحوط فيه الجمع	في الصلاة أيما الصوم فيفطر .
٣٢ فلا يبعد وجوب	بل يبعد وجوب التمسك لكن الاحتياط بالجمع حسن جداً .
٣٣ على الأقوى	بل الأقوى خلافه كما تقدم .

المسألة المتن	الحاشية
د د وإن كان الأقوى	مشكل لعدم الإطمينان بما أفاده من الوجه فيكون حال هذا الشرط كسائر الشروط الآخر فلا بد من تحقق هذا القيد .
٣٤ أيضاً مستقلاً	بمعنى انه لولاه لكان داعياً بنحو الإستقلال .
د د وجوه	المعيار هو الاستناد فان كان السفر مستنداً الى الطاعة قصر وان كان مستنداً الى المعصية أتم وإن كان مشتركاً بين الطاعة والمعصية أقواه التهام والأحوط الجمع بين القصر والانام بل الظاهر كون المدار على الواقع لكن مع ذلك لا ينبغي ترك الاحتياط لما اخترناه في التجري .
د د وإن كان لا يبعد	بعيد لما في بعض الروايات .
٣٧ مستلزماً لقطع	إذا كان الاستلزام بنحو التوقف بحيث يكون المعصية غاية للزائد أيضاً وأمثله واخذه .
٣٩ وجب عليه القصر	لو كان مرجعه الى نذر عدم السفر وكان ترك السفر راجحاً في نفسه فلو سافر يجب عليه الانام على الأقوى لأن نفس السفر معصية وإلا ففي وجوب الإقامة تأمل بل منيع .
٤٠ كان محرماً	إن كان المراد حرمة حتى المقدار الذي كان بعد حصول الغاية الى المقصد فسلم لو كانت الغاية متوقفة عليه وإلا ففيه إشكال بل منع وإن كان المراد حرمة المقدار الذي كان قبل الغاية فالأمر كما أفاده (قدس) من حرمة السفر .
د د وما دام عليها	لو كان الباقي وحده أو بضم العود مسافة وإلا يحتاط بالجمع .
د د يقصر مادام خارجاً	لو كان بين مقصده الثاني والجادة بمقدار المسافة ولو تلقى

المقالة	المتن	الحاشية
---------	-------	---------

والأقرب بقائه على التمام وإن كان الإحتياط بالجمع
عما لا ينبغي أن يترك .

لا يترك .

لامدخلية لهذا القيد في الإحتياط المذكور أصلاً نعم
يعتبر هذا القيد لو قلنا بخروج هذه القطعة عن المسافة ولم
نقل بانضمام القطعة السابقة عليها مع اللاحقة بها
والأقوى القصر في الباقي إن كان بنفسه بمقدار المسافة
والأحوط الجمع إن لم يكن بنفسه بمقدارها .

أظهرهما الإلتام وصحة الصوم والأحوط القضاء أيضاً .
لزوماً خصوصاً إذا لم يكن الباقي مسافة .

فما إذا لم يكن بينة معه وإلا فالأقوى وجوب الإلتام .
ويعتبر فيه شرط آخر وهو عنوان الإختلاف كما أنه
يعتبر فيه قيد عدى وهو عدم مقام عشرة أيام .

فيه إشكال كما سيجيء .

بل يعتبر التعدد ويتحقق بالسفر الثاني والمراد من

السفر الثاني الذي به يتحقق عنوان الإختلاف الذي هو شرط زائد على عنوان الشغل

الذي يتحقق بمجرد الإلتخاذه ونهية الآلات والأدوات من الدواب أو السيارة أو السفينة

أو الطائرات وكلها يتوقف عليه هذا الكسب مع التلبس به كما هو الشأن في جميع أنواع

التكسيبات وهو ما ينشئه بعد العود إلى مبدئه من الوطن الأصلي أو الإلتخاذه لأنفس العود

من المقصد ولو مع الإقامة في المقصد أيضاً نعم بناء على صدق الاختلاف على قطع

المسافات بإنشآت عديدة مثل ما إذا كان مقصده أولاً مكاناً معيناً وبعد الوصول إليه قصد

مسياقة أخرى وهكذا يكون المراد من السفر الثاني هو السفر الذي أنشأه بعد الوصول إلى المقصد

٤١ والأحوط الجمع

٤٢ خصوصاً إذا لم يكن الباقي

٤٣ وجهان

د والأحوط قضائه

٤٤ السادس : إشكال

د السابع : وشغلا له

د د د لو كان في سفر واحد

د د د تحقق الكثرة بتعدد

المسألة المتن	الحاشية
<p>الاول كما أنه على القول بتحقيق الشرط المذكور وهو الاختلاف في السفر الطويل كطول السنة مثلاً يكون المراد منه ما يقطعه بعد طى مسافات كثيرة كاربعة فرسخ مثلاً ولما كان مثله محل إشكال أجننا هذا كله بناءً على عدم اختصاص هذا القيد بالجمال كما هو كذلك ولعله لا من جهة تنقيح المناط القطعي الذي لا مجال له في التشريعات أصلاً بل من جهة ظهور الرواية في عدم الإختصاص</p>	<p>في صورة صدق الاختلاف .</p> <p>مع فقد القيد من القصر هو المتعين ومع وجودهما وصدق العنوانين الإتيان هو المتعين وفي صورة الشك في الوظيفة يحتاط بالجمع .</p> <p>لا احتمال كون السفر مطلق البعد العرفي عن الوطن وأما لو لم نحتمل ذلك وكان المراد من السفر السفر الى المسافة فالواجب عليه القصر ولو سافر الى حد المسافة فيها هو شغله من الاحتطاب مثلاً فضلاً عما إذا سافر في غير شغله في خصوص الثانية دون الثالثة .</p> <p>مالم يعنون بأحد العناوين الموجبة للتمام .</p> <p>إذا لم يحرز بقاء العشرة ولو بالأصل .</p> <p>بل لا يخلو عن قوة دفع عدم التمكن يحتاط بالجمع .</p> <p>لا يترك الإحتياط في محل الإقامة .</p> <p>ولعل جعله ميعاراً أو ضابطاً لتحقيق توار المسافر وخفائه عن أهل البيوت الذي هو ظاهر النص لمكان التلازم بين خفاء الجدران وخفاء الأهل الملازم لخفاء المسافر عن الأهل لعدم إمكان التفكيك مع فرض التساوي من جميع الجهات كما لا يخفى</p>
٤٦ فانه يتم حينئذ	
٤٧ لكن الاحوط	
٤٨ فانه يمكن أن	
٤٩ وإن كان الاحوط الجمع	
٥٥ يقصر	
٥٧ بقي على التمام	
الثامن : بل الاحوط مراعاة	
• • وإن كان الاحوط	
٥٨ خفاء جدران البيوت	

المسألة المتن	الحاشية
٦١ كفاية عدم تميز فصوله ٦٥ الأقوى عدم إختصاص	وكيف كان المعيار خفاء المسافر عن الأهل وهو أيضاً يقرب من خفاء الأذان بالمعنى الذي ذكره ولا فرق حينئذ بين القول بأن الأصل الأذان وخفاء الجدران دليل عليه وبين القول بالعكس وبين القول بإصالة كل منهما كما هو واضح .
و وإن كان الاحوط	بل الظاهر عدم تميز الأذان من غيره . كونه أقوى ممنوع فالاحتياط بترك الصلاة حتى يخرج عن حد الترخيص أو بالجمع قبل الخروج مما لا ينبغي تركه . هذا الاحتياط أشد من الاحتياط قبل الخروج من حد الترخيص .
٦٦ وعلى القصر في الأياب	ولكنه لا يصل في نقطة واحدة كي لا يحصل له العلم الإجمالي بطلان إحدى الصلاتين الغير المنحل بقاعدة الحيلولة لمعارضتها بقاعدة الفراغ بل يصل قبل الوصول إلى تلك النقطة قصرأ .
٦٧ فلا يترك الاحتياط ٦٨ تماماً وكذلك	بل لا يترك الاحتياط في جميع صور المسألة ذهاباً وإياباً لعل مراده (قده) فيما إذا لم يصل بعد إلى حد الترخيص وإلا إذا انكشف الخلاف وهو تجاوز عن حد الترخيص بعيد قصرأ وفي القضاء يراعى حال الفوت فإذا فاتت الصلاة قبل التجاوز عن حد الترخيص يجب القضاء تماماً وأما إذا فاتت بعد التجاوز عن محل الترخيص يجب القضاء قصرأ وهذا التفصيل يجري بتمامه في جميع فروع المسألة فيجب الإعادة بحسب حاله الفعلي والقضاء بحسب حال فوت الصلاة

الحاشية	المادة المتن
واذا لم يكن الباقي مسافة فالأحوط الجمع بين القصر والإتمام .	٦٩ اذا كان الباقي مسافة
الاقوى وجوب الإعادة مع سبق عامسه بذلك والا فالاقوى صحة ما صلاه قصرأ بلا احتياج الى الإعادة .	.. فالأحوط

فصل في قواطع السفر

احدهما :	و مقراً له دائماً
بان لا يقصد التوقيت .	.. وان كان أحوط
هذا الاحتياط لا ينبغي تركه .	٢ الوطن الشرعى
بالمعنى الذى كان مشهوراً لا بمعنى اعتبار ستة اشهر فى الوطن الاتخاذى العرفى .	٦ المستجد
فيه اشكال ولا يبعد كونه كالوطن الاصلى .	.. اشكال
اقواه عدم الخروج عن الوطنية .	٧ والاحوط
لا يترك .	٨ اذا كان قاصداً للعود
لو كان المراد من الإقامة فى مكان هو اتخاذ ذلك المكان مقراً لنفسه وقابعيةه وأما لو كان عبارة عن المكث فيه وعدم الخروج منه فلا فعلى الاول يمكن أن يقال انه لا وجه للتحديد بساعة أو ساعتين كما قيل بل لا يضر مبيت ليلة ايضاً وعلى الثانى تضر دقيقة ولما كان الاول اظهر فلا يضر الخروج الى مادون المسافة وان كان من قصده ذلك من الاول وانكن الأحوط عدم المبيت .	

المسألة المن	الحاشية
١٠ احتمال حدوث المانع	إحتمالاً غير عقلائي بحيث لم يكن منافياً للجزم بالعزم .
١٣ عليهما التام	بل يبقيان على القصر إلا اذا نوبا الإقامة بعد الإطلاع ومضى ماصلياً قصرأ قبل ذلك وكذا التابع لرفقائه بل وكذا الفرع الآتي أيضاً لوحدة المناط نعم يبقى سؤال الفرق بين المقام وبين ما تقدم في قصد المسافة لو كان قاصداً لمكان معين مع الجهل بأنه مسافة ولعل الفارق هو ما ذكره هناك دون ما ذكر في المقام وتقدم أن الإحتياط بالجمع لا ينبغي تركه حتى في غير المقام .
١٤ لكن الاحوط	قد تقدم ماهو المختار في المسألة المتقدمة .
١٥ وان دخل في الركوع	لا يترك الإحتياط في هذه الصورة .
١٦ وان كان الاحوط	لا يترك في خصوص هذه الصورة مع الغفلة دون الصورة الأولى وان كان حسناً فيها أيضاً .
٢٢ يبقى على التام	ولا يضر الخروج الى ما دون المسافة ولو لم يكن من قصده الإقامة الجديدة بل كان من قصده العود الى محل اقامته الفعلى فعلى هذا لا يبقى مجال للتفاصيل المذكورة في الفرع الآتى أيضاً نعم في صورة الاعراض وقصد الإرتحال قد تقع بعض صورة محلا للاشكال من حيث انه متى يتحقق انشاء السفر والخروج عن محل الإقامة هذا كله لو قلنا بان الظاهر من قوله عليه السلام (مالم يخرج) هو انشاء السفر أى مالم يسافر وأما لو كان المراد منه مالم يخرج عن محل الإقامة فلا يبقى مجال للتفاصيل الآتية أصلاً الا أن يقوم دليل على أن من أقام في مكان عشرة يبقى على التام مالم يسافر وهو أيضاً مفقود فقطضى القاعدة حيثئذ التقصير بمجرد الخروج عن محل الإقامة كما هو قضية عدم كون الإقامة قاطعة لموضوع السفر وان المقيم مسافر عرفاً غاية الأمر قد خصص حكمه فلا يحصى الا من الاقتصار على القدر المتيقن وهو صورة عدم العدول وصدق المقيم عرفاً ولا ينافى ما تقدم من جواز الخروج الى ما دون المسافة والعود اليه سريعاً كما لا يخفى .

المسألة المتن	الحاشية
٢٤ الثانية : أقل من أربعة	بل وعلى القول بعدم كفاية ذلك أيضاً اذ لا تلفيق هنا من الذهاب والاياب بعد فرض عدم عوده الى محل الإقامة .
٢٥ الثالثة : ومحل الإقامة	بل بعد الاخذ في العود ان كان انشاء السفر من حينه ويحتاج بالجمع في الذهاب والمقصد ان انشاء من محل الإقامة .
٢٦ الرابعة : وان كان الاحوط	هذا الاحتياط لا يترك .
٢٧ وان كان الاحوط	لا يترك فيما اذا دخل في الركوع منه .
٢٨ كالنذر	تقدم الكلام في النذر .
٢٩ فالاحوط	ان لم يكن الأقوى .
٣٠ وان كان لا يخلو من قوة	لاقوة فيه .
٣١ خصوصاً	احتمال الامارية في الشك بعد الوقت ضعیف جداً .
٣٢ بصلوة الاحتياط	فيه بل وفي الاجزاء المنسية اشكال فلا يترك الاحتياط فيهما
٣٣ وان كان الاحوط	فلا يترك الاحتياط بالجمع في اليوم المتمم للثلاثين .
٤٠ أو بعد ذلك	لا يخلو عن اشكال .

فصل احكام صلاة المسافرين

٢ لا يبعد جواز	الاحوط في الجميع الا تيان برجاه المطالوية .
٣ أو ان حكم السفر القصر	في نسيان الحكم الاحوط القضاء .
٥ الا في المقيم	لصحيحة ابن حازم ولكن الاحوط الحافه بنيره لعدم عمل المشهور على وقتها .

في المقام الأول اشد .

بل الأقوى .

لا يترك التقصير .

لكن الاحوط

ولكن الاحوط

لا ينبغي ترك الاحتياط

كتاب الصوم

فصل في النية

في المنسذوب المطلق وكذلك المتعين بالزمان كصوم أيام

البيض وأول الشهر ونحوه يكفي قصد صوم ذلك اليوم .

على الاحوط .

يجزى على الأقوى .

لا قوة فيه نعم هو الاحوط .

إذا رجع الى عدم قصد الإمتثال وإلا لا وجه للبطلان مع

كفاية قصد الصوم وعدم اعتبار التعيين .

لا وجه للبطلان الا اذا رجع الى عدم قصد الإمتثال كما مر .

الأقوى صحة صومه لو كان قاصداً للامساك عما يجب

امساكه وكان عدم قصده مخصوصه من باب اعتقاده بانه

ليس بمفطر .

لو كان داخلاً فيما نواه ولو إجمالاً .

اغتنافار خلو الصوم عن النية الى الزوال مخصوص بمورد

النص ويشكل التعدى منه الى غيره من موارد ارتفاع

العذر قبل الزوال فضلاً عن غير موارد الأعذار ولا فرق

في ذلك بين المعين وغيره .

يعتبر تعيين نوعه

لم يحزه أيضاً

بل قصد الصوم

لا يخلو عن قوة

بطل لانه مناف

الى عدم

وكذا ان

صح صومه

الغير المعين فيمتد

المسألة المتن	الحاشية
١٣ صح على الاقوى	بل الاقوى البطلان .
١٧ الثالث : والاقوى بطلانه ايضا	لاقوة فيه بل الاقوى الصحة لو نوى صوم يوم الغد فقط بلا عنوان ولعل مرجع ما أفاده من الوجه الرابع الذى حكم بصحة الصوم الى هذا فلا يتوجه عليه ما أفاده بعض أيضاً .
١٨ واجزه عنه	قد مر ان الحكم بالاجزاء فى غير مورد النص مشكل فلا يترك الاحتياط فى امثال المقام .
٢١ صح صومه	لخصوصية فى الفرض دون الفرض الاخر ومع ذلك لا يمكن الحكم بالاجزاء .
٢٢ لم يبطل	اذا لم يستتبع ذلك تردداً فى الصوم قبل أن يسأل .
فيصح	فيه تأمل .
٢٤ موسع لغير	قد مر انه لا فرق فى المقام بين قبل الزوال وبين بعده .

فصل فيما يجب الامساك عنه فى الصوم من المفطرات

١ نعم لو علم	بل لو اطمن .
٣ فلا يترك الاحتياط	بل وجوب الإمساك عنه لا يخلو عن القوة .
٤ فوصل الى جوفه	فى المفاح المغذية الاحوط الاجتناب .
٥ لم تبطل	فيه إشكال فلا يترك الاحتياط هذا اذا كان بدون ادخال الحشفة والا فالاقوى البطلان .
٩ خرج عن اختياره	ومن المعلوم ان هذا لا يتحقق فى حق الرجل الا بفعل الغير لا مجرد حمل الغير اياه على الإدخال المسوخ للانطار خوفاً منه ويلزمه القضاء .

المسألة المتن	الحاشية
١٨ فانفق	منع الإطمينان بعدمه معه وأما مع الإحتمال العقلاني فقد يشكل الحكم بالصحة وعدم موجبته للكفارة ايضاً . محل تأمل فلا يترك الاحتياط بالقضاء وتعدم القلم بمحجته
٢٠ عدم البطلان	لو كان مما ابدعه المخالفون في الدين والا كان من الاكراه والاضطرار المسوغ للافطار المستتبع للقضاء فقط هذا لو قلنا بان التقية موجبة لتبديل التكليف والا لا مجال لما ذكرناه من التفصيل كما انه لا مجال لإطلاق المتن ايضاً فلا يترك الاحتياط في الاول ايضاً
٢٤ مع عدم العلم	على الاحوط
٢٦ لا يبطل صومه به	الاحوط التحفظ الا مع الاطمينان بعدم الوصول هذا الاحتياط لا يترك في المضاف بل الاحوط الحاق غيره من المايعات به بل على الاحوط
٢٩ السادس : والاقوى الحاق	هذا فيما إذا كان احدهما اصلياً والآخر زائداً ولم يميز الاصلي من الزائد وأما لو كان كلاهما اصلياً فالاقوى بطلان الصوم برمس احدهما
٣٠ بطلن عدم الوصول وان كان الاحوط	بل الاحوط كفاية رسم احدهما في ترتيب اثر بطلان الصوم
٣١ بل الاقوى	إذا كان مطمئناً بعدم حصول الرسم وإلا فالاحوط ترتيب اثر البطلان
٣٤ الا برمسها	بل الاحوط الاجتناب كما مر
٣٥ يتوقف على الرسم فيهما	
٣٧ لم يبطل صومه	
٣٨ الاجتناب عنه	

المسألة المتن	الحاشية
٤٢ وبطل صومه	يعنى يجب عليه رفع اليد عنه وإبطاله بنية القطع لا بنفس التكليف بالفضل فضلاً عن كونه بنفس الفضل
٤٣ بطل صومه	بنفس نية القطع كما مر
٤٤ بل يشكّل صحته حال الخروج	الأقوى هو الصحة
« « ومن هنا يشكّل	ما ذكره من الوجه غير وجيه
٤٥ ناسياً للغصب	هذا تمام في الصوم المعين لا مطلقاً
٤٨ وإن كان الاحوط تركه	بل لا يخلو عن القوة
« « وإن كان الاحوط	بل لا يخلو عن القوة .
الحاق مطلق	
« « وإن كان عاصياً	قد ذكر للعصيان وجه يرتفع به ما استبعد به بعض مع الحكم بصحة الصوم .
« « فصومها صحيح	ان كان واجباً مميّناً وفي غيره تأمل وإشكال كما ان مشروعية التيمم في صورة عدم سعة الوقت إلا للتيمم فقط في غير المعين محل تأمل .
٤٩ لا يعتبر فيها الإتيان	الاحوط اعتباره .
« « وإن كان هو الاحوط	بل الاحوط الإتيان به قبل الفجر لأجل غاية من الغايات ثم أعادته بعد الفجر لصلاة الغداة .
٥٠ الأقوى بطلان صوم	إذا لم يفتسل للجمعة .
٥٢ وإن كان الاحوط البقاء	لا يترك .
٥٥ جاز له النوم	إذا كان من عادته الإستيقاظ والا فلا يترك الإحتياط بترك النوم .

المسألة المتن	الحاشية
٥٦ بل الاحوط ذلك	لو لم يكن اقوى .
، ، وان كان الاحوط	لا يترك .
، ، ولا يعد النوم	محل تأمل فالاحوط عده منه .
٦٤ يسقط عنه اشتراط	إذا كان واجباً معيناً وفي غير المعين إشكال .
٦٦ ولكن وسع التيمم	على الاحوط الذي لا ينبغي ان يترك .
، ، التاسع: الحقنه بالماء	الإحتقان بالماء مفسد للصوم جزماً ويوجب الكفارة احتياطاً .
٦٨ العاشر : تعدد القبيء	يوجب فساد الصوم ولا يوجب الكفارة .
٦٩ كفارة الجمع	على الاحوط .
٧٠ قيئه في النهار	حتى في صوم شهر رمضان وغيره من الصوم المعين لاجل حفظ النفس وامثاله من الواجبات .
، ، فسد صومه	من غير فرق بين كون القيء قيدا لعدميا للصوم أو ضداً وجودياً له إذا تقيأ نعم يمكن الفرق بينهما فيهما إذا لم يتقيأ .
٧٥ بعد الوصول اليه	بل يجب اخراجه إذا امكن ولا يعد مثله قيئاً اصلاً .
، ، وان شك في ذلك	قد عرفت انه لا عبرة بالدخول في الحلق بل العبرة بالدخول في الجوف نعم في صورة الشك يجب اخراجه لا صالة عدم دخوله في الحلق على مختار المتن أو الجوف على مختارنا إذا امكن اخراجه ولا يعد من القيء ايضاً

المادة	الماتن	الحاشية
٧٦	وجوب قطع	مع ضيق الوقت لا يخلو عن الإشكال .
٧٧	تقديم الجانب الصلاة	محل تأمل .
٧٨	على إشكال	في ضيق الوقت والا لا إشكال فيه .
٧٩	لم يجب وصحت	بل يجب اخراجه ما لم يصل الى الجوف مع عدم استلزامه
٨٠	وهو مشكل	لاتحاد المبطل والا فالمتبع ما اخترناه في الحواشي السابقة
٨١		لا إشكال فيه اصلا .

فصل المفطرات المذكورة ما عدا البقاء على الجنباة

هذا تمام في صورة الظن بفساد الصوم وأما مع القطع بالفساد فللا بحث عنه مجال بخلاف صورة الظن حيث انه معه لا مجال للتشكيك في صدق التعمد اصلا كما لا يخفى .

لا إشكال بل لا كلام على الظاهر في البطلان الا في صورة كون التقية من المخالفين وانيان مالا يروونه مفطر للصوم حيث انه في هذا الفرض ذهب بعض الى الصحة ولكن مع ذلك لا ينبغي ترك الاحتياط في هذه الصورة لعدم كون مثله من التقية المبدلة وان كان بعض المحققين (قدس) مصراً عليه غاية الإصرار .

اقامة الدليل على وجوب الإمساك مع فساد الصوم في غير يوم الشك في غاية الصعوبة بعد عدم ورود نص منهم عايمهم السلام الا في خصوص يوم الشك الذي تبين كونه من شهر رمضان .

لا يمكن الجزم به في هذه الصورة نعم الأحوط تركه .

١ بطل صومه

٢ بطل صومه

٥ ويجب عليه الامساك

٦ ولو كان بنحو

المادة المتن	الحاشية
بل لا يبعد بطلانه	هذا تمام على تقدير صدق الإنطار عن عمد واختيار بمجرد كون الذهاب اليه عن عمد واختيار وإلا قللن عن مجال .

فصل المفطرات المذكورة كما أنها

والقيى على الأقوى	بل عدم وجوبها هو الأقوى .
خصوصاً الثالث	لا يترك الإحتياط فيه .
على الأحوط	لا يترك الإحتياط في المقصر .
لحوقه بالعالم	إذا كان جملة به عن تقصير لا مطلقاً .
الأول : ويجب الجمع	على الأحوط الذي لا ينبغي تركه .
٢ بل الأقوى	بل الأحوط
٣ لكفارة الجمع	على الأحوط كما تقدم
٦ وجب عليه	على الأحوط
كفارة الجمع بعدها	على الأحوط
٩ يكفيه التفسير مرة	فيه إشكال
تكمليه كفارة الجمع	فيه إشكال أيضاً اقواء عدم وجوبها فيكفيه إحدى
الاقتصار على	الحصول إذا كان المحرم غير الجماع
على الأقوى	فيها إذا علم بعدها سابقاً إشكال فلا يترك الإحتياط .
	وهو كذلك في فرض بطلان صومها في حال الإكراه
	قبل المطاوعة وإن كان عليها الكفارة في هذه الصورة
	على الأحوط وإلا فليها الكفارة أيضاً على الأقوى
	ومن هنا يظهر أن الإحتياط الذي لا يجوز تركه في الصورة

الاولى واماني الصورة الثانية فعليها الكفارة ايضا على الاقوى .
إلا بعد الثالث والعشرين كما يأتي

٢٥ لكنه مكروه

فصل يجب القضاء دون الكفارة في موارد

فلا يترك الاحتياط كما مر
الأحوط ثبوت الكفارة
لا يترك في المقصر
لا يكفي الظن
الأحوط الاقتصار على الغيم وحصول الاطمينان
بدخول الليل
مع عدم احتمال السخريّة احتمالاً عقلاً ثانياً بحيث يخرج
اخبارهما عن ظهوره في الشهادة على وجه لا يمنع عن
جريان استصحاب بقاء الليل والا تجب فيه الكفارة
فيما فيه الكفارة نعم ما أفاده (قه) تمام في
صورة الظن أو الشك بدخول الليل حتى مع الإحتمال
العقلاني بان اخبار العدل أو العدلين بدخول الليل من
باب الهزل والسخريّة بل ومع القطع بالهزل أو السخريّة
ايضاً لعدم المانع عن جريان استصحاب بقاء النهار
وعدم دخول الليل كما هو واضح .

هذا الاحتياط لا يترك الا إذا كان واثقاً بنفسه .
الإحتياط في هذه الصورة وان لم يكن مثل الإحتياط

، ، احدها : خصوصاً الثالث
، ، الثاني : ابطال صومه
، ، الثامن : وان كان الاحوط
، ، ظن دخول الليل
، ، علة في السماء
، ، الفجر قد طلع

١ على الاحوط
٢ وفي الطلوع استصحابي

المسألة المن	الحاشية
	في المغرب ولكن مع ذلك لا ينبغي ترك الإحتياط في هذه الصورة ايضاً .

فصل في شرائط صحة الصوم وهي امور

الاول : الاسلام والايمان	اعتبار الايمان في الصحة غير واضح .
الثاني : منه النية	الأحوط في هذه الصورة فيه وفي مثله الاتمام ثم القضاء .
الرابع : من الاغسال النهارية	والليلة السابقة كما تقدم في احكام المستحاضة .
السادس : أو الاحتمال الموجب	احتمال ناشئاً عن منشأ عقلائي يوجب الخوف .
في الصحة إشكال	اقواء الصحة خصوصاً مع الأمن من الضرر .
٣ من قضاء أو نذر	على الأحوط في غير قضاء شهر رمضان .
وإن النذر يخرج	لكن الكفاية رجحان نفس الصوم في انعقاد النذر لما افاده في المتن حتى يتوجه عليه المحذور .

فصل في شرائط وجوب الصوم وهي امور

الاول والثاني : الاحوط	هذا الاحتياط لا يترك في صورة اتيان الصوم ندباً كما لا ينبغي ترك الاحتياط في صورة عدم اتيان بالمفطر وان لم ينو الصوم ندباً .
الثالث : فالاحوط اتمامه	هذا الاحتياط لازم وان جددتها بعد الاغماء ايضاً إذا أفاق قبل الزوال ولكن الاحوط عدم الاكتفاء به كما مر .
الرابع : الاقوى عدم سابقاً وجوب	لا قوة فيه فلا يترك الاحتياط على الاحوط كما مر

المسألة المتن	الحاشية
٤ فلاقوى عدم	الاقوائية بمنوعة

فصل وردت الى خصه في افطار شهر رمضان

الاول والثاني: في صورة التعذر	وجوب الصدقة في هذه الصورة محل تأمل وكذا في ذى العطاش والحامل المقرب التى يضرها الصوم والمرضعة التى يضرها الصوم وليكن لا ينبغى ترك الاحتياط بل هو الاحوط
الثالث : بل الاقوى	

فصل في طريق ثبوت هلال رمضان

السادس : ولا بغيبوبة الشفق	حق العبارة ان يقال ولا بغيبوبة الهلال
٣ الى الحاكم الاخر	مع اعتقاده بانه أهل للحكم وان حكمه حكم الله تعالى.
٩ وان كان لا يبعد	بل يبعد فلا يترك الاحتياط بل الظاهر جريان حكم صوم المنذور المشتبه بين شهرين أو ثلاثة من الجمع مع عدم الحرج وتأخير الصوم الى الشهر الاخير مع الشك واختيار ما اطمئن به من الشهور
٤٤ ومع عدمه يتخير	الاحوط ان لم يكن اقوى التاخير حتى يصوم بقصد ما في الذمه

فصل في احكام القضاء

٤٤ فلا يجب قضائه	الا فيها إذا تحقق شرط الوجوب من البلوغ والعقل والاسلام قبل الزوال ولم يتناول المفطر وقتها بوجوب نية الصوم عليه لا مجرد الامساك فلو خالف فعليه القضاء
------------------	--

وانما الكلام في الاجزاء وقد مر سابقاً بان الحكم
بالاجزاء في غير مورد النص لا يخلو عن الاشكال
والاحوط مع ذلك القضاء وان لم يخالف ونوى الصوم.
قد مر التفصيل بين الاتيان بالمفطر قبل ان اسلم وبين
عدم تناول شيء حتى اسلم قبل الزوال

بل الى الزوال

هذا اذا لم يعلم سابقاً عدد ما فات والا فلا يكتفى
بالاقل ويأتى بالاكثر

فيها تأمل نعم لا بأس بقصد اهداء الثواب
لا يذنب ترك الاحتياط في جميع صور المسألة الا
الصورة الاولى

في اشتراط الاذن من السيد في هذا الفرض تأمل وكذلك
الحال في كفارة الإفطار .

لعدم كاشفية الكفارة عن حرمة ولكن الاحتياط لا يترك .
بل مطلقاً خصوصاً لو لم يكن على وجه الطغيان .

هذا الاحتياط لا يترك .

في كونه الاقوى تأمل نعم هو الاحوط .

هذا الاحتياط لا يترك

واطمن الولي به وإلا فالاحوط القضاء عنه بل لا يترك .

بل الظاهر وجوبه عليه .

٢٢ الاحوط القضاء إذا

٥ الى الغروب

٦ ولكن الاحوط

١٢ النيابة عنه

١٣ والاحوط الجمع خصوصاً

١٧ وأذن له السيد

١٨ لادليل على حرمة

١٩ لعذر

٢٠ وان كان الاحوط

٢١ على الاقوى

٢٢ الاحوط في الاول

٢٥ أو أقرب به عند

٢٦ فالظاهر عدم

فصل في صوم الكفارة

على الاحوط كما تقدم .

٢٧ من افطر على

المسألة المتن	الحاشية
، ، عنها صيام	الأحوط في كفارة النعامة والبقر الوحشي والغزال والافاضة من العرفات قبل الغروب مع العجز عنها التصديق بشئها في الاطعام على التفصيل الذي ذكر في محله ومع العجز عنه يصوم بالتفصيل الذي ذكر في محله .
١ بل هو الاحوط	فميا عدى صيد النعامة هو الأقوى .
٣ فلاحوط	وان كان الأقوى عدمه .
٤ نعم لو لم يعلم	اذا كان مع الغفلة وعدم الالتفات وأمامع الشك والترديد فلا يترك الاحتياط بل الأقوى عدم الاجزاء في مثل ما إذا كان شروعه من اليوم الآخر من رجب مع احتمال نقص شهر شعبان احتمالاً عقلاً .
٧ وهو مشكل	في نذر الشهرين أيضاً لا يخلو عن الاشكال .

فصل اقسام الصوم اربعة

، ، وأنا اجازى به	أو أجرى به أو جرى عليه .
، ، ومنها صوم سته	في استحبابه تأمل .

واما المكروه منه

، ، بمعنى قلة الثواب	أو بمعنى آخر على ما مر تحقيقه في محله .
، ، منها صوم عاشوراء	وايس منه صرف الامساك فيه حزناً الى العصر .
، ، والاحوط تركه	لا يترك .

واما المخطور منه ففي مواضع ايضا

لا يترك .
بل الأقوى كما تقدم .
في صورة عدم الاثبات بالمفطر وزوال العذر قبل الزوال
وأما في غير مورد النص لا يحيط من الاحتياط .

،، الثامن : والأحوط
٣ الأحوط تجديد النية
الرابع : أتى بالمفطر أم لا

كتاب الاعتكاف

لا قوة فيه نعم لا بأس باتيانته عن الحى رجاء .
اعتبار الايمان فيه وإن كان له وجه وجيه ولكنه منع
ذلك بعد يحتاج الى التأمل .
الفصل بالعيد في الاعتكاف الواحد مذهب للشرط مثل
الفصل به أو بغيره في ما إذا كان من قصده الاعتكاف
بالحد الأقل وهو ثلاثة أيام .
الظاهر عدم كفايتها .
بل لا يجوز للجنب في المسجدين مطلقاً ولا في غيرهما إذا
توقف على المكث .
كونه أحوط بالنسبة الى غير الجنب وأما الجنب فقد
تقدم انه لا يجوز .
لأنه يمكن الاعتكاف واجباً في أيام معينة قبل أن يوجر
نفسه في خصوص تلك الأيام .

،، بل هو الأقوى
،، الاول : الايمان
الرابع : العيد فاصلاً
الخامس التلغيفية اشكال
الثامن الاغتسال في المسجد
،، وان كان أحوط
٤ بعد ذلك أن

المسألة	الماتن	الحاشية
٩	بطل	إذا لم يتمكن من اللبث في المسجد واجداً للشرط وهو الصوم حين طلوع الفجر .
١٢	وان كان ناقصا	لكن يجب تكميمه بيوم آخر على الأحوط لو لم يكن أقوى .
١٥	والأولى	بل الأحوط .
١٧	عمل بالظن	إذا لم يتمكن من التعمين ولا من الإحتياط بمقدار لم يستلزم الحرج .
٢١	لم يتعين	إذا لم يكن ملزم شرعى فالأحوط ان يختار الشهر الأخير .
٣١	ولم يمكن الاغتسال	بل وان أمكن الإغتسال .
٣٢	فالأقوى	الأقوائية ممنوعة وكذا فيما بعده نعم ما أفاده في جميع صور المسألة هو الأحوط .
٣٨	فلا يبعد التخيير	الأحوط اختيار الخروج .

فصل في احكام الاعتكاف

١	الثالث فلا بأس به	لفقد موضوعه لا لعدم الإلتذاذ .
٣	بل لا يخلو عن قوة	لا قوة فيه .
٥	اوفي نذره الرجوع	في اطلاقه إشكال .

كتاب الزكاة

١	مع العلم به	بل ومع الجهل أيضاً مع عدم احتمال الشبهة في حقه .
٢	الأول: غير بالغ في	(ويشترط في وجوبها أمور)
٣		في اعتبار البلوغ والعقل في تمام الحول إشكال لاجمال

ماورد من النص من قوله حتى يدرك الذى وقع بعد قوله حتى بلغ وعدم سلامة ما تمسك به بعض من فقد شرط التمكن الذى هو المعتبر في تمام الحول من المناقشة لكنه لا بما أفاده الشيخ (ره) من منع عدم التمكن من التصرف قياساً للولى بالوكيل بل بما ربما يستفاد من الأدلة من قصره بما إذا كان من جهة غيبة المال أو غيبة الشخص عنه أو من جهة مانع شرعى أو عقلى لا من جهة قصور المالك من اغماء أو سكر أو غيرهما خيئة. ينحصر الدليل بمثل الأدلة النافية للزكاة عن مال اليتيم واستفادة المقصود منها أيضاً في غاية الاشكال .

الثانى : لا يضر لصدق

بل يضر لان المدار في مقام التطبيق على الدقة دون المساحة العرفية التى هى المحكمة في المفاهيم نعم الاشكال في اعتبار كون الحول من حين البلوغ والعقل .

الرابع : أو قبل القبض

قيل بانه سهو من الناسخ أو القلم ولكن يمكن أن يكون مراده من القبض القبول الفعلى ومن القبول القبول القولى بناءً على توقف حصول الملكية على القبول وعدم حصولها في الوصية بمجرد الموت وإلا لا مجال لما ذكر في المتن أصلاً كما هو الظاهر .

١ غلات غير البالغ

فيه اشكال والاحوط الترك من غير فرق بين الغلات والمواشى وإن قيل بانوائية الاشكال في المواشى ولذا قيل بان الأقوى الترك .

٥ اشكال

لا إشكال في عدم وجوبه وكذلك الكلام فيما يعتبر فيه الحول بناءً على اعتبار حلول الحول من حين البلوغ وعدم كفاية حصوله في الأثناء كما تقدم .

المادة المتن	الحاشية
٦ لا يمنع	فيه إشكال خصوصاً في الخيار المشروط برد الثمن .
٨ في بناء الوقف العام	قبل قبضه .
٩ فالأحوط	لا مجال لما انفاده لأنه مع صدق التمكن من التصرف عرفاً
يجب ومع عدم صدق التمكن فلا يجب ومجرد القدرة على تحصيل التمكن لا يخرج عنه عدم التمكن ولا يصدق التمكن عرفاً ولو أمكن تحصيله بسهولة نعم لو مكنته الغاصب من التصرف فيه مع بقاء يده عليه أو تمكن من الأخذ به سرقة من دون مشقة ولا إمانة فالأحوط الإخراج بل في الأخير لا يخلو عن قوة وأما لو أمكن تخليصه ببعضه وكذا في المرهون إن أمكن فكذلك بسهولة ففي مثل هذين الفرضين عدم الوجوب لا يخلو عن قوة والحاصل أن المناط هو التمكن من التصرف والاستيلاء عرفاً .	
١٠ والفرق بينه	مجرد ذلك لا يكفي في اختلاف الحكم لأن التمكن من التصرف أيضاً من الشرائط كالملكية فكما أن مجرد القدرة على تحصيل الملكية غير مفيد فكذلك مجرد القدرة على تحصيل الاستيلاء العرفي أيضاً لا يكفي في حصول الشرط فما ذكر في المغصوب أيضاً إنما يتم مع صدق الاستيلاء وكون المال تحت اليد عرفاً لا مطلقاً كما تقدم في الحاشية السابقة .
١١ والأحوط	لا يترك .
١٢	وتبرء ذمة المقرض بإداء المقرض لا بنفس الشرط .
صح	بل بنفس النذر .
الحول بالعصيان	لو لم يكن موجباً لقصر السلطنة من حينه بل من حين حصول المعلق عليه والالتم يجب لعدم التمكن من التصرف لا من جهة مجرد التزام الناذر بحفظه حتى يتبين
بعده وجوبه	

المسألة - المتن	الحاشية
-----------------	---------

الحال كما ذهب اليه بعض نعم لو انكشف عدم حصول المعلق عليه استأنف الحول من حينه .

١٢ اشكال ووجوه

اقواها تقدم النذر وسقوط الزكاة مع عدم بقاء النصاب كما هو قضية تقدم رتبة الشرط والموضوع ولكن الا حوط حينئذ لوفاء بالنذر من العين واداء الزكاة من غيرها . بل تجب الزكاة وبسقط الحج لو لم يكن الباقي وافياً

١٣ وسقط وجوب

لحصول الإستطاعة بل هو كذلك لو كان الحول قبل تامة المناسك نعم لو صرف النصاب أو بعضه قبل الحول سقط وجوب الزكاة لمقد موضوعه لا من جهة تقدم وجوب الحج الموجب لعدم التمكن من التصرفات التي هي غير الصرف في مصرف الحج حيث أن مع بقاء العين ووجود شرائط تجب الزكاة وبعد وضع مقدار الزكاة لا يخلو اما ان تكون الباقي وغيره من امواله وافياً لبقاء الإستطاعة الى أن يحرم أو الى أن يفرغ من الاعمال واما أن لا يفي فعلى الاول يجب الحج أيضاً وعلى الثاني يكشف عن عدم وجوب الحج عليه ومن هنا يظهر الحال في صورة تقارن خروج القافلة مع تمام الحول فتجب الزكاة بلا كلام فان بقيت الإستطاعة يجب الحج وإلا فلا كما هو قضية تقدم ما هو المقدم رتبة لا مجرد تعلق الزكاة بالعين بخلاف الحج .

أو تلفت.

١٦ قد اتلفها

سقوط الزكاة مع بقاء العين مشكل من غير فرق بين الغلات وغيرها كما ان الظاهر ايضاً عدم استئناف الحول من حين اسلامه .

١٧ وإن كانت العين

من غير فرق في ذلك بين اشتراء المسلم من الكافر تمام النصاب أو بعضه فيؤدي ما عليه من العشر أو نصف

١٨ وجب عليه

العشر كما في الفلات أو مقدار وجب عليه إخراجها كما في غيرها بعد وضع ما صرفه البائع من المؤن .

فصل في زكاة الانعام الثلاثة

الثاني عشر: يجوز أن يحسب | هذا خلاف الظاهر من قوله عليه السلام : (نفى كل أربعين بنت لبون وفي كل خمسين حقه) لأن الظاهر منه ان ما يجب إخراجها في كل مصداق من مصاديق أربعين بنت لبون وكل مصداق من مصاديق الخمسين حقة وعلى هذا لا يتصور الأقل عفواً ضرورة انه بعد الوصول الى نصاب الأخير وهو مائة واحد عشر وعشرون كل عدد تفرض نفى عقودها اما بمصاديق خمسين وأما بمصاديق أربعين أو بكليهما على الاختلاف بالزيادة والنقص فينحصر العفو بما بين العقود فلا يتصور الاقلية والاكثرية كما هو واضح فيسقط الفروع المتفرعة على المعنى الذي اختاره في المتن من رأسها .

لا دليل على التخيير ولا يظهر من اخبار الباب إلا ما تقدم في نصاب كل الأبل بل الأمر في نصاب البقر واضح حيث انه صرح بإخراج المسنة والتبيعة في عدد سبعين المشتمل على مصداق من الثلاثين ومصدقا من الأربعين ولذا قيل بأن النصاب في البقر منحصر بنصابين كليين وعليه فالقول بوجوب المطابقة والإستيعاب متعين ولا يتصور العفو ازيد من الواحد أو التسعة كما مر في النصاب الكلي في الإبل .

١ يتخير بين عد

على الأحوط فيه وفيما بعده وان كان القول الآخر أى التفسير الآخر للجذع بما كمل سبعة أشهر وللثني بما كمل

٥ ودخل في الثانية

الحاشية	المادة المن
سنة لا يخلو من قوة .	الفرد الوسط
كما هو قضية العدل والانصاف .	أو غيرهما
الأحوط الإقتصار على التقدين .	موجودة أو تالفة
كون المدار قيمة يوم الاداء في فرض التلف والضمان	
محل تأمل .	العين تالفة
كما هو قضية كون المالية في العهدة لو كان قيميا أو مبيع	
الخصوصية النوعية لو كان مثلياً فلا وجه لما قيل أن	
الأقرب ملاحظة بلد التلف	البلد التي هي فيه
وإن كان الأحوط اخراج الأكثر وأعلى القيم منها	
ومن بلد الإخراج	الشرط الثاني : لا يقدر
بل يقدر كما تقدم في سائر الشرايط نعم الأحوط	
إخراج الزكاة	الشرط الثالث : ولا يضر
بل يضر ولا يكرهه أحوط	لم يضمن
وينقص من الزكاة بنسبة التالف	على أشكال
من كون النقص بالنسبة على طبق القاعدة ومن كونه	
على خلاف ما ذهب اليه الأصحاب على ما يدعيه بعض	
ولما لم يظهر تحقق إجماع ولا شهرة على الخلاف فالأقوى	
عدم كون التلف على المالك فقط بل يقسط على الجميع	
كالصورة الاولى	
ان كان الارتداد عن ملة وأما في الفطرى فالمتولى	ولكن المتولى
للاخراج هو الورثة ولهم تأديتها من ما لهم فيخاص	
النصاب لهم	

المسألة المتن	الحاشية
، ، فانه يجوز له	بعد التوبة واما قبلها فامرها الى الحاكم وله الاحتساب دون غيره كما هو مفروض المتن
١٣ بالقسم الثاني	هذا هو الأقوى
١٤ من النصف الذي يرجع	بناء على على مختاره من تعلق الزكاة بالعين على نحو الكل في المعين واما بناء على المختار من الإشاعة العينية والمالية او المالية فقط دون العينية كما هو مختار بعض فلا يتعين مجموع مقدار الزكاة في النصف الذي يرجع الى الزوج ولا يكلف الزوج أيضاً باخراج الزكاة بالنسبة الى ما يرجع اليه نصف وبالجملة ان ما افاده في المتن انما يتم على ما هو مختاره لا على القول المشهور ولا على القول بالشركة في المالية فقط ولا على الأقوال الأخر من كون الزكاة من قبيل حق الرهانة أو حق الجناية أو من قبيل مندور التصديق كما ذهب اليه بعض فضلاء القول بتعلقه بالذمة نعم لا يجوز للزوج التصرف إلا بعد اخراج زكاة هذا النصف الذي يرجع اليه لا زكاة بمجموع النصاب .
، ، نصف الزكاة	هذا تمام على مختارنا لا على مختاره (قده) .
، ، نعم يرجع الزوج	لو كان باذن منها وعدم اختيار الزوجة دفع البدل وبالجملة لو كان التلف بتفريط من المالك يجب عليه اخراج زكاة المجموع بدفع قيمة التالف وعين الموجود أو بدله وان لم يكن بتفريط منه فلا يجب عليه الا زكاة الباقي دون التالف فعلى كل تقدير لا يجب على من يرجع اليه النصف الباقي شيء فاداء مقدار زكاة النصف منه من حيث موجبة الرجوع على المالك الأول كاداء مقدار زكاة التالف في صورة التعدي والتفريط .

فصل في زكاة النقيدين

والثاني أربعة دنانير :

وفي بعض الأوقات زاد

إذا تجاوز عن النصاب ولم تصل إلى النصاب الآخر

الثاني: والا وجبت

٣ أشكال أحوط

٦ وإن كان أحوط

٩ إذا كان متفكناً

على الأحوط الذي لا ينبغي تركه .

لا يترك .

الإحتياط بالإختبار أو الإخراج لا يترك .

ولو بوكيله على الأحوط الذي لا ينبغي تركه .

فصل في زكاة الغلات الرابع

١ لا يخلو عن قوة | بل القول الأول لا يخلو عن قوة فلا ينبغي ترك

الإحتياط في هذه المسألة وإن كنا ناقشنا في ما تمسك به للقول المشهور كما أنه أوردنا

على القول بالتسمية وقلنا بعدم ظهور تعبد به شيء من الطائفتين من الأخبار عليه

والاختلاف انما هو في التمر والزبيب دون الحنطة والشعير لصدق الاسم بانعقاد الحبة وفيهما

أيضاً الترجيح مع دليل المشهور إما في الزبيب لقوله إذا خرص في مقام الجواب عن

سؤال وقت اجزاء زكاة العنب المشعر بان المراد الجنس وأما في التمر فالطائفة الأولى

من الأخبار الواردة في بيان الأجناس الزكوية فالظاهر منها بدواً وإن كان ينطبق على

القول بالتسمية إلا أنه بقرينة قوله وليس فيما عدى ذلك لا يبقى لها ظهور فيه وأما

الطائفة الثانية المتكفلة لبيان النصاب فالظاهر منها تقدير النصاب ببلوغ التمر من هذا

الجنس خمسة أو سق فلا دلالة لها والحاصل أن مثل هذا مقام الإحتياط الذي هو ساقط

بحر الهلكة وطريق النجاة ومن الواضح أيضاً أن الإحتياطية يطابق القول بالتسمية وقد يطابق القول
الآخر كما في موارد الثقل والانتقال فبالنسبة إلى المنتقل إليه الإحتياطية الأخرى مطلقاً كما في بعض
الصور أو في خصوص صورة عدم تأدية المالك الأول وعدم أخذ شيء منه إلا بالتراضي والتصالح

هذا على القول المشهور وأما على القول بالتسمية فلا إلا
مع صدق التمر على اليابس منه وهذا أيضاً يؤيد ما قلناه
في الفرع السابق .

على القول المشهور لا على القول بالتسمية الذي هو مختار
المصنف (قد هـ)

بناء على القول المشهور وإلا ففيه عندى أشكال للنوع
من جهات عديدة إلا في صورة كون الخرص بعد
التسمية بناءً على جوازه حيثئذ ومن هنا يظهر الحال في
الفروع الآتية .

فيه إشكال نعم لا إشكال في جواز دفع النقيدين في الغلات
ودفع أحد النقيدين عن الآخر وأما في الأنعام فلم يعم
دليل واضح على جواز دفع القيمة حتى من النقيدين فضلاً
عن غيرهما وأما المعاوضة فلا يكون محلاً للكلام بين
الأعـلام .

من الغلات فقط لتكرر الزكاة في الأنعام حتى ينقص عن
النصاب الأول :

سواء كان مضروباً على الغلة دائراً أخذ مدار وجودها
أو متقدراً بمقدارها أو مضروباً على نفس رقبة الأملاك
بمقدار المعتاد وأما الزائد على قدر المعتاد ظاهراً وتعدياً
ففيه إشكال .

٣ المدار فيه على

٤ ضمان حصّة الفقير

٥ فانه يجب

٩ من أي جنس

١٠ وغيره

١٥ باسم الخراج

الحاشية

المسألة المتن

لو كان على وجه يعد من التالف القهرى بلا تفريط منه أصلاً .

قد يوجب الشك فى بلوغ النصاب كما هو المختار من اعتباره بعد حصة السلطان ومطلق المؤنة هذا مضافاً إلى ما فيه من الإشكال .

من نفس ذلك الرطب وأما من غيره فقيمه .
بل الأقوى بناءً على تعلق الزكاة بالعين على نحو الشركة العينية

كونه من هذا الباب غير معلوم ويحتمل قوياً كونه من باب التبديل .

أقواء عدم الوجوب مطلقاً أو فيما يقابل الدين ولم يضمنوا الدين برضاء من الديان قبل التعلق وإلا فأقواء الوجوب بلا غرامة .

أقواء عدم الحاجة .

بل على وجه الإشاعة العينية .

إطلاقه مناف لمختاره (قدس) ومثل هذا الفتوى المسلم لا يصح إلا على ما ذهب إليه المشهور لا على الكلى فى المعين

و فلا يضمن

٢٣ لم يحجب منها

٢٥ يجوز أن يدفع عنه
و لكن الأحوط

٢٦ من باب الوفاء

٢٨ إشكال

٢٩ إشكال

٣١ فى المعين

٣٣ للفقراء

المسألة المن	الحاشية
	ولا على القول بالحق المتعلق بمالية النصاب فضلا عن القول بكونه على نحو منذور التصديق أو القول بأنه كحق الرهانة أو كحق الجناية .

فصل فيما يستحب فيه الزكاة

استحباب الزكاة فيه وان كان هو المشهور بين الاصحاب بل ادعى عليه الإجماع إلا أن استفادته من الروايات في غاية الصعوبة حيث ان الجمع بين الروايات يمكن بوجوه بعضها ينتج الاستحباب وبعضها لا ينتج .
دخوله في العنوان بمجرد القصد بسلا سبق معاملة عليه مشكل .

لم يقيم عليه إلا دعوى الإتفاق .
بل من حين الشروع في التجارة .
اعتبار حلول الحلول على العين الشخصى وان كان له وجه إلا أن الاظهر عدم اعتبار .
لم يقيم عليه دليل واضح كما انه لم يقيم على اعتبار النصاب أيضاً .

على مختاره من اعتبار بقاء العين الشخصى وأما على القول الآخر فحل تأمل وإشكال .

تقدم عدم وفاء ما ذكره دليلاً على المدعى لافى أصل

د الأول: مال التجارة

د ، الأعداد يدخل

الأول: أحد النقيدين

الثانى : مضى الحول عليه

د الرابع : بقاء رأس المال

د ربع العشر :

د والاقرى تعلقها بالعين

د باحد النقيدين

الحاشية	المقالة المتن
اعتبار النصاب أحد التقدين ولا يبعد الحاق كل واحد من الأجناس المعمول بها بالزكاة الواجبة في كلتا الجمتين وفي غيرها يؤخذ بما هو المتيقن . على مختاره من اشتراط حلول الحول على عين النصاب في	٢ . سقط كلتا الزكاتين
زكاة مال التجارة ولم يقع المعاملة عليه حتى يحول عليه الحول وقد مر عدم اعتباره في مال التجارة لقوة احتمال كون المراد من قوله حتى يحول عليه الحول هو حلول الحول على المال أو بدله لأن الضمير راجع الى المال المتصف بكونه معمولا به نعم على ما احتملنا من بعض وجوه الجمع بين الأخبار الواردة في الأبواب الثلاثة يتم هذا الفتوى وكذلك الفتوى السابقة ولكن الكلام في مثل هذا النحو من الجمع .	
بناء على دخوله في مال التجارة وإلا فلا دليل عليه .	د الرابع : حاصل العقار

فصل اصناف المستحقين للزكاة ومصارفها

الواجب نفقته عليه .	د السنة له وإعماله
لصدق الغني مع الإشتغال الفعلي .	د وكذا لا يجوز
وإن كان الأقوى الجواز مع عدم صدق الغني ونفس عدم الإشتغال بما هو هو لا يوجب فسقه أيضاً .	د والاحوط
هذا الإحتياط لا يترك .	٢ وإن كان الاحوط
لو كان الكسب واجباً ولو بالعرض لا مطلقاً كما تقدم .	٧ أنه عاص
مع صدق عنوان الغناء على القادر عرفاً أولاً أقل من الشك في صدق عنوان الفقير على المقتدر على الكسب	٨ فلا يجوز أخذه
ففي هذا الفرض لا يجوز أخذ الزكاة وأما مع عدم صدق	

المسألة المتن	الحاشية
١٠ إلا مع الظن	الفناء عليه عرفاً فلا مانع من أخذ الزكاة ولو لم يشتغل
١١ أوميتاً	بالواجب المانع عن الكسب .
د د فالظاهر الجواز	بل مع الإطمينان والوثوق .
١٢ كذباً	للنص .
د د إذا لم يقصد التقابض	محل تأمل وإشكال .
١٣ بخلاف ما إذا	مع المسوغ له وعدم التمكن من التورية .
د د لاضمان عليه ولا على	بل وان قصد عنواناً آخرأ لأن العبرة بقصده لا بقصد
	القابض .
	إذا كان التلف مستنداً الى الدافس لا مطلقاً .
	اقامة الدليل عليه على جميع فروضه في غاية الصعوبة
	والذى يسهل الخطب انه لا يترقب على تنقيحه ثمرة إلا
	لنفسه لا للجهتد الاخر .
١٥ على وجه التقييد	تصويره في مثل الاولين مشكل نعم انا يتصور في الثالث
	بان يقصد اعطاء زيد لا اعطاء الشخص باعتقاد انه زيد
	ولكن على وجه يرجع الى عدم قصد الإمتثال .
	اعتبارها كالحرية مبنى على الإحتياط .
	المراد من لم يحسن اسلامهم ولم تدخل المعرفة في قلوبهم
	لو لم يفد الإطمينان والوثوق وإلا لا إشكال فيه .
	دخوله في الفقراء محل تأمل .
	اعتبار هذا القيد في الاعطاء من سهم الرقاب محل
	خلاف وإشكال .
	فيه كلام .
الثالث : بل العدالة	
الرابع : الضعفاء العقول	
الخامس : سواء صدق المولى	
د د إذا كان عاجزاً	
د د مع عدم وجود	
السادس : أولم يتب	

المسألة المتن	الحاشية
د د الاحوط خلافه	لا ينبغي تركه في أمثال هذه الموارد .
د د أو الحكم	للم يكن عن تقصير والمناطق منعاً وجوازا في جميع هذه الصور هو صدق عنوان الصرف في المعصية وعدمه .
١٧ فالاحوط	هذا الاحتياق في محله .
١٨ جواز اعطائه	محل اشكال خصوصاً فيما لو تمكن من الاستدانة ثم وفائه من كسبه .
١٩ من سهم الفقراء	إذا تاب على الاحوط .
٢٤ ويأخذها مقاصة	لا حاجة اليه بعد احتسابه وفاء الدين .
٢٩ فشكل	أقواه عدم الجواز .
السابع : بل مع تمكنه	في التعميم لإشكال بل منع .
٢٢ وان كانت العين	الظاهر جواز الاسترجاع مع بقاء العين .

فصل في اوصاف المستحقين

٤ لا يعطى ابن	بناء على كون الإيمان فعلاً أو حكماً شرطاً كما هو الظاهر لأن الكفر فعلاً أو حكماً مانع في حال صغره لا يعطى من الزكاة لعدم البدعية إلا في النكاح الصحيح .
٦ وعند الصرف	من هنا يعلم المراد من الإطلاق في الفروع السابقة .
٧ فيجب الفحص	بل يقبل اقراره فيما إذا تمكن في البين ما يصلح للقرينة على المكر والخدعة كما اتفق كثيراً ممن ادعى ذلك ثم بعد مدة تبين خلافه وصار يصدد الطعن علينا .
٨ ورأية بالمنع	لا يترك الإحتياط بالعمل بتلك الرواية بل وفي مطلق المتجاهر بالمحرّمات .

الحاشية	المادة المتن
<p>٢٠ آبقاً</p> <p>٢١ مثل زكاة مال التجارة</p>	<p>ولم يكن عدم البذل لاجل اباقة .</p> <p>لا يترك الاحتياط في الزكاة المنسوبة كما أن رعاية الاحتياط في مطلق الصدقات الواجبة بما لا ينبغي تركه .</p>

فصل في بقية احكام الزكاة

د د وكان مقلداً له

فيما لو كان طلبه لها على وجه الفتوى وأما إذا كان على وجه الحكم فلا فرق فيه بين مقلده وغيره .

السابعة : كان الربح للفقير

قيل لو كان الإتجار لمصلحة الفقراء وإلا فيكون فضولياً

وقيل مع اجازة ولي أمر الزكاة وأما بدونها ففيه إشكال وإن وردت به رواية مرسلّة وقيل انها غير قابلة للأجازة لقصد شرط المجيز وهو تملك الثمن وقيل كون الربح له غير معلوم وإن كان أحوط وهنا أقوال آخر حسب إختلاف نحو تعلق الزكاة وقد مر هذا الفرع وقلنا في محله بان الظاهر خلاف ما ذكرناه في المقام ومن المحتمل أن يكون المالك مكلفاً بدفع مقدار من ماله الى الأصناف المذكورة وإن الفقير أيضاً مثل ابن السبيل ومثل سبيل الله مصرف لصرف هذا المقدار لأنه مالك لهذا المقدار في ذمة المالك أوفى نفس العين على الإشاعة أو على نحو السكلى في المعين أو قد غر معين فضلاً عن كونه حقاً اما من قبيل حق الرهانة أو من قبيل حق الجنابة وما ورد من الرواية المرسلّة أيضاً لا ينافي ذلك نعم ينافي ذلك عدة من الرايات الدالة على أن الفقير شريك مع المالك ولعل التعبير بالشركة أيضاً من باب أنه مصرف ولكنه خلاف الظاهر.

الثامنة : جاز احتسابه عليه و | أما جواز الإحتساب على ولده المحاويع فلا كلام فيه وقد تقدم ان في بعض الأخبار وكلام الأعجاب ما يدل على الجواز في حال حياة الأب أيضاً

للتوسعة مع اخراج شيء منه لغيرهم وفي صحيحة علي ابن يقطين قال قلت لأبي الحسن الأول عليه السلام رجل مات وعليه زكاة وأوصى أن تقضى عنه الزكاة وولده يحاول إن دفعوها أضر ذلك بهم ضرراً شديداً قال يخرجونها فيعودون بها على أنفسهم ويخرجون منها شيئاً فيدفع إلى غيرهم إنما الكلام في وجه حمل الأمر باخراج شيء إلى غيرهم على الاستحباب وكذلك الكلام في اعتبار بعض كون الدافع إلى الورثة هو ولي أمر الميت وظاهر الرواية الآمرة بإخراجهم وعودهم بها على أنفسهم جواز تأدية الورثة وأهل المراد من الإخراج تعيين مقدار من المال وعزلها زكاة أولاً ثم التصرف فيه لادفعها إلى الغير ثم إعادتها ولو بنحو ما هو المعمول الذي يقال بالفارسية دست گردان .

مع كونه مقلداً لمن يرى هذا الشأن للفقهاء .
بشرط بقاء شرايط الأخذ .

لا يترك الاحتياط فيه .
لا يترك الاحتياط بعدم التقصان عن خمسة دراهم
عيناً أو قيمة .

الرابعة عشر : بعنوان الولاية
السادسة عشر : جاز أن يعطى
الثامنة عشر :

خصوصاً في المحترف
« ولكن الاحوط

فصل في وقت وجوب اخراج الزكاة

« في الغلات التسمية	قد مر الكلام فيه .
« هو الحرص والصرم	بل هو عند صيرورتها تمراً أو زيبياً .
« وان كان الاحوط	لا ينبغي تركه .
٢ لانه معذور	في إطلاقه تأمل .
٣ ثم الرجوع على المتلف	كما هو قضية كون قرار الضمان عليه .
٥ وان كان الاحوط	ضعيف بل لا وجه له .

فصل الزكاة من العبادات

« أو متعدداً كما	ولم يكن الدفع على نحو يرجع إلى التردد .
« من جنس واحد بما	يقع المدفوع عما كان من جنسه لأن وقوعه عن غيره يحتاج إلى قصد بدلا أو قيمة .
١ والا حوط استمرارها	بل اللازم هو وجودها عند الدفع إلى الفقير .
٦ فتوى انه ان كان	إذا كان بنحو الترتيب أو بقصد الآخر الفعلي المتوجه إليه حتى لا يكون من التعليق في النيتين بل من التردد فيما هو المؤثر .

ختم فيه مسائل متفرقة

الاولى : تصرفات الولي | الكلام تارة في نفوذ التصرفات الواقعة في مال الصبي من حيث ملاحظة الغبطة والصرقة واخرى من حيث نفوذ التصرف وصحته بما يراه نافذا وبمضاه شرعاً فما كان من قبيل الاول فالظاهر انه منوط بنظره واجتهاده فلا مجال للمعارضة معه ولو تبين عدم كون بيع المال الفلاني مثلاً مطلقاً أو في ذلك الوقت أو في ذلك المكان ذا مصلحة بل كان فيه الفساد حيث ان نظره موضوعية وكان التصرف فيما له أو في نفسه من هذه الحيثية مثل الامور الراجعة الى نفسه وأما من حيث النفوذ بما يراه نافذا فالمتعين هو وجوب العمل بما يقتضيه اجتهاده أو تقليده لا اجتهاد الولي كما ان الواجب على الولي أيضاً العمل على ما يقتضيه اجتهاد نفسه أو تقليده ففي جميع المسائل الخلافية كل يعمل على طبق مذهبه وليس لاحد ترتيب الاثر على ما يطابق مذهب غيره ويخالف مذهب فني مثل اجراء عقد النكاح بالفارسي ليس للصبي ترتيب الاثر مع انه يراه فاسداً .

المسئلة المتن	الحاشية
« إذا كان الإحتياط	بما ان الإحتياط الوجوبى فى أصل المسألة بمعنى ان اخراج الزكاة هو محل الإحتياط الوجوبى كما هو ظاهر المتن فلا مجال لما علقه بعض من ان الإحتياط لا يتصور كما انه لا مجال لما أفاده فى المتن من الإشكال فى لزوم تخليص الولى مال الصبي عن حق الغير .
« الثانية: الى السنين الماضية	فى جريان القاعدتين خصوصاً الاولى منهما إشكال نعم لو تصرف فى النصاب بإتلاف ونحوه وكانت عادته مستقرة بإخراج الزكاة عند وجوبه والتصرف فى النصاب بعد ذلك قيل بانه لا يبعد عدم الوجوب لكنه أيضاً مشكل بعد الجزم بعدم كون الإخراج موقتاً حتى على القول بالفورية مطلقاً أو بعد شهرين أو أزيد منهما على الإختلاف فى المسألة لعدم إستلزام الفورية التوقيت فضلاً عن وجوب عدم التهاون فى الإخراج كما هو المختار فلم يبق فى البين إلا القول بان العادة كالمحل الشرعى وهو أيضاً كما ترى .
« الثالثة : فان الاحوط	بل الأقوى .
« لا يجب عليه شيء	لكن ليس له التصرف فى مثل هذه الموارد التى يعلم بان المال الموجود عنده فعلاً فيه الزكاة والترديد فى انسه كان تعلقها به فى حال كونه ملكاً للبائع أو فى حال كونه ملكاً له لا يوجب إلا الترديد فى أنه هل المتولى للإخراج هو البائع أو شخصه وبالجمله كون المال مما فيه الزكاة معلوم غاية الأمر المكلف بتصدى الإخراج عيناً أو بدلاً هو أو البائع غير معلوم ومن المعلوم ان هذا المقدار لا يوجب تضييع الحق المعلوم القطعى وللحاكم ومن له الولاية اخذ الحق من المال الموجود وبعد الأخذ ليس له

الحاشية

المسألة المن

المراجعة أيضاً نعم يقع الكلام في انه له الخيار في فسخ
المعاملة أم لا يحتاج إلى التأمل .
بل الأقوى :

لأن استصحاب وجوب التكليف بالإخراج لا يمكن في
الحكم باشتغال الذمة كما هو المفروض من عدم وجود
العين وتلفه مع احتمال كون التلف على وجه غير موجب
للضمان نعم لو كان علمنا باشتغال ذمته بعد التلف
وشككنا في انه افرغ ذمته منها أم لا فلا وجه هو
الأول لكفاية شك الوارث في استصحاب اشتغال
ذمة المورث .

يكفي شك الوارث فيما إذا علمنا باشتغال الذمة بعد التلف
وإلا فلا مجال لجريان الأصل أصلاً وحينئذ لا يبقى مجال
للتكلم في أن العبرة هل هو بشك الوارث كما قال به بعض
أو بشك الميت كما هو مختار المتن .

قد تقدم الإشكال في جريانها في أمثال المقام .
لا يبعد جواز إخراج ذلك المقصد بقصد ما في الذمة
وإيصاله إلى الحاكم الشرعي من حيث كونه ولياً للطفتين
فيبره ذمته من الحق الواقعي ثم يرى الحاكم ما هو تكليفه
من القرعة أو التوزيع .

لا يترك .

بل أكثرهما قيمة فيما إذا لم يرد دفع العين وإلا يحتاط

الرابعة : فإن الاحوط

الخامسة : أوجههما الثاني

« فرع شك الميت

« فلا إشكال

« السادسة : إخراجهما

« والاحوط الأكثر

السابعة : أقلهما قيمة

المسألة المتن	الحاشية
<p>« قيمة شاة الثامنة : إشكال التاسعة : فانه مشكل</p>	<p>بدفع العينين من دون فرق بين وجود العين وعدمه فيما إذا كانا مثليين . هذا فيما إذا علم بعد التلف وإلا يدفع أكثرهما قيمة . أقواف الجواز . إذا اشترط عليه أدائها عنه فلا إشكال في صحته بخلاف ما إذا اشترط تحول الوجوب عليه فانه لا إشكال في فساده . فيما إذا حصل من إظهاره الإطمينان بالأداء . وأما بجرد الدفع فلا .</p>
<p>الثانية عشر : ونوى « فالظاهر الصحة</p>	<p>الامر المتوجه اليه على مامر . لما كان قوام الغناوين القصدية بالقصد فتكون نيتها أشبه شيء بالإنشاء أو عين انشائها ومن المعلوم انه يمكن إنشائها على نحو التنجيز وعلى نهج القضايا الحقيقية وفعلية كل واحد منهما موقوفة على وجود موضوعه . هذا مع وحدة الجنس أو دفع البدل وإلا تقع عن جنس المدفوع كما هو المفروض من عدم قصد البدلية وعلى التقدير الأول هل يوزع أو يسقط أحد الخطابين بلا عنوان أو انه يقع عن بعض ما عليه من الزكاة بلا تعيين كل محتمل فيثبت لا يحصى إلا من الإحتياط في ترتيب الآثار .</p>
الخامسة عشر : أن يقتضى على الزكاة	<p>قد يشكل عليه بأنه لو صح كون الدين على الزكاة ونصوره لسكان اللازم صرفه في الزكاة لكونه ملكا للزكاة لا انه بنفسه زكاة كما هو ظاهر ما أفاده . فلا وجه لصرفه في مصارفها كما هو كذلك في الإستدانة على الوقف حيث انه يصرف في</p>

الحاشية

المسألة المتن

تعمير الوقف لأفي الموقوف عليهم وإن لم يصح ذلك ونقلنا بما أفاده أخيراً بقوله مع أنه في الحقيقة راجع إلى إشتغال ذمم أرباب الزكاة من حيث هم من مصارفها لا من حيث هم يتوجه إشكال بعض بان دعوى إشتغال ذمم أرباب الزكاة من حيث انهم من مصارفها لا ترجع إلى محصل والعجب من بعض المحشين أنه مع التفاته إلى الإشكال صرح بان جواز استئانة الولي على ماله الولاية عليه ثم الاداء منه أوضح من أن يحتاج إلى أمثال هذا التكلف.

أظهرهما العدم.

لا بأس بالأخذ منه ثم ارجاعه إليه قرضاً وإشغال ذمته به وتوكيله في الدفع إلى مستحقيه ولو تدريجاً وأما المصالحاة بشيء يسير أو شراء الشيء بأزيد من قيمته ونحو ذلك فالظاهر عدم جواز شيء من ذلك مطلقاً.

لا يبقى موضوع للشرط على الأول والثالث وأما الثاني وإن كان قابلاً لأن يشترط في ضمنه إلا أن الإشكال في جوازه كما تقدم في الحاشية السابقة فالأولى أخذ تام ما عليه ثم الرد إليه قرضاً وجعله وكيلاً في دفعه إلى المستحقين لو كان قادراً على الدفع دفعة أو تدريجاً كما تقدم.

أما الخلاف فلا حيث أنه لا يخالف في المسألة نعم إن لصاحب المدرك تأملاً وإشكالا وهو كذلك بعد كون المدرك معلوماً وهو الأخبار الواردة في المقام ومن الواضح عند كل من تأمل في الأخبار اخصيتها عن تمام المدعى نعم يمكن الاستدلال له بصحيفة ابن سنان مع ضمنية مقدمة خارجية ولذا قلنا بأن الأقوى اعتبار التمكن من التصرف وقت التعليق.

« وجهاً

السادسة عشر: بأحد الوجوه

« ان يشترط

السابعة عشر: ففيه خلاف اشكال

المسألة المتن	الحاشية
الثامنة عشر : هو قاذح	فيه تأمل وإشكال .
التاسعة عشر : الحكم اشكال	اقواه سقوط حوله بذلك نعم الإشكال في الغلات فقط .
الثانية والعشرون : الزيادة	إذا لم تكن الزيارة والحج من مؤنته .
الرابعة والعشرون : نذر النتيجة	الكلام فيه من جهتين الأولى من حيث الصحة وعدمها
	والثانية من حيث توقف الملكية على قبول المندور
	له وعدمه .
« المندور اشكال	اقواه عدم الوجوب وقد تقدم الكلام فيه سابقاً .
التاسعة والعشرون : فقيه اشكال	لا إشكال فيه حتى على ما هو المختار من الإشاعة إذ بعد
	إعطاء البديل يكون أصل المال المزكاً مشاعاً في المجموع
	وبالقسمة يفرز المزكاً عن غيره .
الرابعة والثلاثون : دفع ذلك	الاحوط اعتبار قصد القرية فيه .
السادسة والثلاثون أشكل الاجزاء	لو كان وكيلاً في الإخراج وإيتاء الزكاة كما في المسألة
	السابقة وأما لو كان وكيلاً في مجرد الإيصال فلا إشكال
	مع قصد المالك القرية وبقائه عليه إلى حين الدفع
« فهو مشكل	لا إشكال لو كان لتحصيل الرياسة الغير المحرمة .
« بل الظاهر ضمانه	كما في صورة كشفه عن عدم اهليته لذلك .
السابعة والثلاثون ولا يجب	وهو كذلك مع ثبوت ولاية الحاكم على مثل هذه الأمور
الثامنة والثلاثون : فشكل	قد تقدم منه الكلام في هذا الفرع سابقاً .
التاسعة والثلاثون : اشكال	في كونه اعانة على الحرام نظر .
الحادية والأربعون عدم اعتباره	هذا اختياره منه (قدّه) بعد الخروج عن المسألة سابقاً
	على سبيل الترييد والاشكال فيا ليت كان باقياً على
	ترديده السابق وما خالف الاجماع صريحاً .

فصل في زكاة الفطرة

٤ والا حوطان | لا يترك .

فصل فيمن تجب عنه

بل يكفى نزوله عليه قبل دخول شوال وبقائه عنده إلى أن يدخل .	٤٠ بانياً على البقاء
هذا الاحتياط لا يترك في الثاني إن كان باذن منه .	٥ وإن كان الاحوط
هذا هو المنشأ لأشكال بعض في العبد المشترك بين المالكين بل الظاهر عدم الوجوب .	٦ اجزته على الأقوى
أقواء الوجوب لصدق العيلولة عرفاً فيه وفي الفرض الثاني لا فرق بينهما بعد كون المناط العيلولة وعدمها .	١١ وربما يقال
	١٥ فالظاهر الوجوب
	١٧ أشكال
	١٩ دون البائن

فصل في جنسها وقدرها

٢ من الاجناس الاخر | وقد اشكل عليه بعض ولذا قيل بأن الاحوط الاقتصار على الاثنان ولو قلنا بالتعميم فالاحوط الاقتصار على غير ما هو من الاجناس الأصلية فاجزاء المعيب والمزوج والملفك من جنسين منها بعنوان القيمة في غاية الإشكال كما أنه يشكل إعطاء الأقل من الصاع من الأعلى بعنوان القيمة عن الصاع الادون ولكن الأقوى ما اختاره في المتن من الاجزاء بعنوان القيمة مطابقة .

فصل في وقت وجوبها

٢	وان كان الاحوط	لا يترك .
، ،	في مال مشترك	الظاهر الجواز لصدق العزل هنا وان كان صدقه في الصورة الاولى مشكوكاً .
٤	والاحوط عدم الثقل	هذا الاحتياط بما لا ينبغي تركه .

فصل في مصرفها

١	نعم الاحوط	لا يترك كما مر في زكاة الاموال .
٣	الاحوط	لا يترك مطلقاً ولو في صورة الاجتماع
٧	أو الظن	بل الوثوق .
٨	مع تعدد ما عليه	بل مطلقاً على الاحوط .

فصل فيها يجب الخمس

، ،	وان كان في زمن الغيبة	ولانظر في هذا التفصيل مجال واسع ودونه فيه التفصيل بين ما كان للدعاء إلى الاسلام وما كان لزيادة الملك فما يؤخذ من الكفار بالقتال بلا اذن الامام أو نائبه كله مال الامام عليه السلام من غير فرق بين صورتي التمكن من الاستيذان وعدمه وإن كان الاحوط اخراج الخمس نعم لو كان للدفاع فلا اشكال في وجوب الخمس .
١	بالرباء	أخذ ماله بالرباء كاخذه محاباة لعدم الرباء .
، ،	بالدعوى الباطلة	لا فرق بينها وبين السرقة اصلاً بل الظاهر عدم الفرق بينها وبين الاخذ بعنوان الغارة ففي غير صورة الاخذ بعنوان المخاربة والهجوم على الكفار الاقوى وجوب

الحاشية	المسألة
<p>الخمس نعم الاحوط عدم ملاحظة مؤنة السنة وان كان الاقربى خلافه لشمول دليل اعتبارها لمطلق الفائدة . لكن ببعض معانيه وهو خصوص ما كان مرجعه إلى نصب العداوة للنبي صلى الله عليه وآله او الى أحد خلفائه كما هو كذلك لو كان عدواً لنا من حيث الولاية والتشفي كما هو مضمون عدة من الاخبار لا بجميع معانيه التي ذكرت في كشف الغطاء فغضلاً عن صرف تقديم الجبهت والطاغوت واعتقاد امامتهما كما هو صريح بعض الرايات .</p> <p>على القول باختصاص اعتبار مؤنة السنة ببعض الفوائد كارباح المكاسب لكن تقدم ويأتى أن اعتبارها في مطلق الفائدة لا يخلو عن القوة بل الاقوى اذا كانوا من النصاب .</p> <p>بل الظاهر الجواز والحلية مع قيام الحرب وبقاء الفئة وكون الخارج والباغى قائماً بعينه .</p> <p>إذا كان القتال بأذن الإمام وبالجملة حاله كحال مال أهل الحرب في جميع ما تقدم من التفاصيل .</p> <p>كما لا يعتبر فيه مؤنة السنة دون سائر المؤن .</p> <p>على التفصيل الذي سيأتى .</p> <p>على الأصح .</p> <p>وإن كان الاحوط رعاية كل من نصابي الذهب والفضة في المخرج من معدنه ورعاية أقلهما قيمة في المخرج من سائر المعادن كما أن الاحوط اعتبار النصاب قبل المؤنة</p>	<p>٢ يجوز اخذ مال النصاب</p> <p>د مطلقاً</p> <p>د وكذا الاحوط</p> <p>د فيشكل</p> <p>٣ واعطاء خمسة</p> <p>٤ لا يعتبر</p> <p>٥ او كافراً ذمياً بل</p> <p>د ويشترط</p> <p>د بلوغ ما أخرجه</p>

المسألة المتن	الحاشية
د د فكذلك على الاحوط	وإن كان الأقوى اعتبار النصاب بعد استثنائه المؤنة . بل على الأقوى إذا كان بدا له وعاد إلى شغله بلا فصل معتدبه بل مطلقاً لعدم المأخذ على اعتبار عدم الإعراض وعدم الإهمال .
د د فالظاهر وجوب خمسة د د مع الاتحاد والتقارب	فيه تأمل فلا يترك الاحتياط . بناءً على اعتبار الوحدة فالحق التفصيل بين ما إذا كان التقارب على وجه يعد المجموع معدناً واحداً وما إذا لم يكن كذلك فمع صدق الاتحاد يعتبر لحاظ المجموع قطعاً ومع عدمه فلا نعم لإعتبار المجموع هو الاحوط بلا قوة فيه أصلاً فالعبرة بوحدة المعدن وعدمها بلا دخل لاتحاد الجنس وعدمه لكن الكلام في اعتبار شرط الوحدة حيث أنه لا دليل إلا دعوى الإنسباق وهي أيضاً ممنوعة فالأقوى عدم اعتبار اتحاد المعدن .
٧ او انسان	إذا لم يكن قاصداً للحيازة وإلا يحكم بحكم اللقطة أو مجهول المالك ولعل نظره إلى مجرد اخراج الخمس فقط الذي لا يفرق فيه بين كون المخرج قاصداً للحيازة وبين عدم قصد الحيازة . لا يترك .
د د بل الاحوط ٩ من المسلمين ملكه	كما هو كذلك في كل ما يعد من قبيل الإنتفاع من الأراضي المفتوحة عنوة .
د د ففي تملكه إشكال	أقواه عدم التملك كما هو كذلك في أراضي الأنفال على الأصح .
١٢ ناوياً الاخراج	كفاية نية الإخراج في صحة المعاملة بالنسبة إلى مقدار الخمس وسقوط الخمس عن الربح مشكل نعم تصح المعاملة الواقعة على العين بلا حاجة إلى اجازة الحاكم مع التبديل

الحاشية

المسألة المتن

وتعيين مقدار الخمس في مال آخر أو تضمينه الولي .

مع امضاء من له الولاية عليهم .

لو كان من الذهب وأما الفضة فالمعتبر نصابه وفي سائر
الأجناس ما هو الأقل من نصابيهما وما أفاده بعض من
الاشكال في نصاب المعدن محله هنا لاهناك .

الأوجه هو الثاني من غير فرق بين كونه قديماً أو جديداً
في فرض وجود المالك كما انه مع عدم العلم وعدم حجة
تعبدية على كونه لمسلم فهو لواجهده وعليه الخمس لو بلغ
النصاب فالضابط الكلي في اجراء حكم الكنز هو عدم
كونه من الأموال المحترمة ومع العلم أو الحجة على أنه
من الأموال المحترمة محكوم بحكم آخر غيره .

قد مر ما هو المختار في هذا الفرع ومثله .

لعدم صدق الكنز عليه فحكمه حكم مطلق الفائدة

قد مر الكلام فيه في المعدن .

د د ارباب الخمس

د د الثالث : المكنز وهو

١٥ عليه وجهان

١٦ وبلغت بالضم

١٨ ولا يعتبر

٢٠ كفاية بلوغ

الرابع الغوص

بل الأقوى مع قصده الحيابة حين الأخذ .

من حيث الغوص لا مطلقاً حتى من حيث مطلق الفائدة .

بل ملحق به بعد فرض خروجه عن ملك المالك بالأعراض

وعدم المجال لدعوى الإنصراف .

لا يترك .

٢٢ والأحوط اخراجه

٢٣ عدم وجوبه

٢٥ ولا يلحقه حكم

٢٧ وأحوط منه

الخامس المال الحلال المخلو ط بالحرام

والأقوى الأول

٢٩ يكفى اخراج الخمس

بل ولو طره الجهل بالمقدار بعد العلم به إذا كان فى يده. فى شمول الدليل لهذه الصورة نظر فالتامين ولو بملاحظة كلتا الطائفتين من الاخبار والعمل بكل طائفة فى المورد المتيقن منهما القول بكفاية الخمس ومطهريته للمال المخلو ط بالحرام فى خصوص صورة عدم معلومية المقدار رأساً والجهل بالمالك كما ان المتعين فى صورة العلم الاجمالى بزيادته عن الخمس هو القول باخراج ما هو المعلوم المتيقن من الزيادة لكن مع رعاية الإحتياط فى مصرفه ايضاً فى الزيادة كما ان الظاهر كفاية اخراج القدر المعلوم فى صورة العكس وهى صورة العلم بتقيصته عن الخمس وان كان الاحوط حينئذ اخراج الخمس ولا يخفى ان اشكال بعض بل منعهم عن كفاية اخراج الخمس فى هذه الصورة واختصارهم بالصورة الاولى انما هو لمنع الاطلاق ولو بملاحظة التعليل فى بعض اخبار الباب كما اشار اليه الشيخ (قده) لا لاجل كون الصورة الاولى هى القدر المتيقن لان موضوع الاخبار وموردها هو الخلط وعدم الميز لا عدم معلومية المقدار ومن المعلوم عدم المجال لدعوى القدر المتيقن فيها اخذ موضوعاً فى لسان الادلة لان العبرة بعدم الميز والخلط الذى هو صادق على جميع الصور المتصورة من حيث مقدار الحرام فيصدق على الجميع بمناط واحد بلا تفاوت بينها بالاولية أو الاولوية فلا يكون تفاوتاً فى الصدق أو المصدق لعدم نقص فى الطبيعة فى بعض الافراد دون بعض ولذا نقول لا وجه لمنع الاطلاق ولا دعوى الانصراف اصلاً وما ورد من التعليل ايضاً لا يصلح للقرينية لذلك كما لا يخفى فالأظهر عدم الفرق بين الصور مع حفظ عنوان الاختلاط وعدم الميز الذى هو موجب للاشاعة بل يمكن القول باطراد الحكم حتى الى صورة معلومية المقدار تفصيلاً بان يعلم ان عشرة من الدراهم الموجودة عنده فى يده مال الغير

المسألة المتن	الحاشية
<p>وكانت النسبة بينها وبين الحلال نسبة العشر مثلاً وبالجملة ان ما افاده انما يتصور لو كان المأخوذ في لسان الادلة عنوان المقدار وقدر الحرام على إشكال فيه ايضاً ثم انه غير خفي على الناظر في اخبار الباب ان موضوع هذا الحكم غير موضوع الاخبار الدالة على وجوب التصديق بجميع المال او بما يعلم اشتغال الذمة به الذي يعبر عنه بالمظالم لان مورد الاخبار الآمرة بالتصدق هو معلومية كون المال الموجود في يده مال الغير ومجهولية المالك فقط على وجه لا يمكن ايصاله الى صاحبه بخلاف المقام لان موردتها مضافاً الى الجمل بالمالك عدم الميز والخاص فلا تنافي بين اخبار مجهول المالك التي محكوم فيها بوجوب التصديق وبين الاخبار الدالة على مطهرية الخمس فان موضوعها المال المخلوط الذي لم يعلم صاحبه بحيث اذا فرض تبين صاحبه قبل اخراج الخمس يكون شريكاً له في المال الموجود بنحو الاشاعة بنسبة معينة بالثلث او بالتصيف او غيرهما لو كان القدر معلوماً او غير معينة مع وجود قدر متيقن او بدونه وايضاً غير خفي ان موضوع المقام هو المال الموجود الخارجى بمعنى وجود شخص مال الغير في مال المالك مع عدم الميز بالإختلاط والامتزاج اختياراً او قهراً على التفاصيل المذكورة في كتب الاصحاب رضوان الله عليهم وتبين ايضاً ان دعوى القدر المتيقن انما تصح بالنسبة الى قتاوى الاصحاب .</p>	<p>لا مورد للصلح مع العلم بزيادة المقدار ولو اجمالاً لانه بالنسبة الى ما هو المتيقن منها كالمعلوم تفصيلاً نعم بالنسبة الى المشكوك فلا حوط المصالحاة مع الحاكم على ما يراه الحاكم .</p> <p>كونه اقوى الوجوه غير معلوم نعم هو اقوى من بعض الوجوه ومن هنا يعلم الحال في الفرع الآتى .</p> <p>قل اقوائهما الثانى وانه لا يفرق في عدم وجوب</p>
، ، المصالحاة مع الحاكم	
٣٠ اقويها الاخير	
٣١ وجهان	

المقالة المن الحاشية

الاحتياط يبذل مال زائد بين ان يكون الاشتباه في المال كما في المقام أو في المالك بل المقام
اولى بعدم وجوب الاحتياط انتهى ملخصاً أقول الفارق ورود النص في المال المردد بين
الشخصين أو الاشخاص المحصورين بخلاف المال المردد بين المالكين فلا يحصى من العمل
بمقتضى القاعدة بعد عدم قيام الاجماع على عدم وجوب الاحتياط نعم ليس للمالك ايضاً
اخذ شيء من هذه الاجناس فلا يحصى الا من اسقاط الخصوصية واختيار القيمة فينتد
فالامر يدور بين الاقل والاكثر فلا يأخذ المالك إلا مقدار الاقل لا ان الدافع لا يكون
مكلفاً الا بالاقل حيث ان الواجب عليه في هذه الصورة مردد بين المتباينين بخلاف مالو
كان قيمياً لانه يدور بين الاقل والاكثر فلا يكون مكلفاً إلا بدفع ما اشتغلت به ذمته
يقيناً وهو الاقل نعم بعد اسقاط الخصوصية يرجع الى ذلك .

لاقوة فيه نعم هو الاحوط الذي لا ينبغي تركه .
إذا كان من يده هو المباشر للتصدق عنه وأما لو لم يكن
مباشراً ودفع ما عنده الى الحاكم فالضمان غير معلوم
لان دليله منحصر بقاعدة اليد وهي ايضاً في غير
الايادي المأذونة .

قد عرفت ما هو المختار بالنسبة الى المقدار الزائد
على الخس .
ما أفاده هو الحق وان كان التعليل ضعيفاً غاية لوضوح
عدم خروج المال عن ملك مالكة بصرف الجهل به .
بل الظاهر جريانها عليه .

٣٣ فالاقوى ضمانه
كما هو كذلك في

٣٤ اجوطهما الاول
واقواهما الثاني
٣٥ مالكة الفقراء

٣٨ فلا يجري عليه

السادس الارض التي اشتراها الذمي من المسلم

٤٠	ويبعت تبرعاً	لا يخلو من إشكال .
٤٢	فالظاهر جوازه	إذ ليس هذا من تولى الغير تبرعاً الذي هو محل تأمل بل منع .
٤٥	أقويهما الثبوت	كونه أقوى محل تأمل نعم هو الاحوط .

السابع ما يفضل عن مؤنة سنته

٥١ | لآخمس فيما ملك بناءً على جواز أخذ الزائد وإلا فلا يتصور الفاضل كما هو المختار من عدم جواز أخذ الزائد عن مؤنة السنة ولو دفعة بخلاف الزكاة هذا ولكن الكلام في مدرك هذا الفتوى حيث انه لا يكون دفع الزكاة أو الصدقة إلى الفقير من قبيل دفع المدبون ما في ذمته إلى صاحبه حتى يقال بان إيصالها اليه من قبيل دفع طلبهم وما لهم اليهم حتى على القول بملكية الفقراء مقدار الزكاة من العين على سبيل الإشاعة أو السكلى في المعين بل يمكن جريان ما أفادوه في النماآت في الخمس والزكاة والصدقة المندوبة هذا ولكن الكلام بعد في صدق الفائدة بالنسبة الى الخمس والزكاة والنماآت الغير المقصودة وفي الصدقة المندوبة فالمسألة من هذه الجهة ملتبسة جداً .

٥٢	فضوليا	بناءً على القول بالملكية .
٥٣	وجوب الخمس في ذلك النماء	إذا كان المقصود من اقتنائهما الإستنماء من غير فرق بين المتصل والمنفصل وأما إذا لم يكن كذلك أو كان خصوص النماآت المنفصلة كما في الأشجار المثمرة والاناتي

المسألة المتن	الحاشية
٥٤ واستقرار	من الأغنام فعلى الأحوط في المتصلة منها . ليكن الكلام في استقراره خصوصاً في ما إذا كان الإمساك لأجل طلب الزيادة .
٥٥ لم يجب	قد مر أن الإحتياط في النماآت الغير المقصودة بما لا ينبغي تركه وأما المقصودة فوجوبه هو الأقوى .
٥٧ استقرار	ولعل المراد خصوص النماآت المتصلة دون النماآت المنفصلة وزيادة القيمة السوقية لعدم صدق الفائدة أو الربح بالنسبة الى اثباتي وعدم التزلزل بالنسبة إلى الفوائد المستوفات .
٥٩ على الأحوط	بل الأقوى فيما إذا لم يكن في مؤنة سنته محتاجاً إليه كما أن الأقوى عدم الوجوب في صورة الإحتياج إليه . نقدم التفصيل فيه وحكم الآلات حكمه .
٦٢ إشكال	بل الأقوى .
٧٠ على الأحوط	بل وإن تمكن .
٧١ لم يتمكن	إذا كان الدين لمؤنة سنة الربح لم يجب الخمس فيما يقابله من الربح .
٧٢ لو وهبه	ولم تكن لائقة بحاله .
٧٣ ليس من مال التجارة	ولا بما يحتاج إليه في تعيشه .
٧٤ فالأحوط عدم	ولكن في صورة الإحتياج إليه فالأقوى جواره .
٧٥ لكن الجبر لا يخلو	لاقوة فيه .
٧٦ وجه الكل	بل على نحو الإشاعة كما مر .
٧٨ فساد الصالح	صحة المصالحه هذه قبل تمام الحول محل إشكال مطعناً .

الحاشية	لمـ أله لمن
على مختاره من كون الخمس على وجه الكلى فى المعين .	٨٠ جاز وصح
يحتاج الى تأمل .	٨١ فلا يجب

فصل فى قسمة الخمس

الأحوط عدم اعطاء المسافر فى المعصية .	١ أو معصية
بل هو الأحوط .	٢ مع التجاهر
لا فائدة فيه .	٤ يمكن الإحتيال
وإن كان الأحوط الاقباض والقبض .	١٦ دين جاز له

وقد وقع الفراغ فى ١٣ ع ٢ سنة ١٢٨٢

والحمد لله أولا وآخر وصلى الله على محمد وآله الطاهرين

جدول خطأ والصواب للحاشية

ص	س	الخطأ	والصواب	ص	س	الخطأ	والصواب
١٢	٢	المزبلة	المزيلة	١٢٠	٢٠ و ٢١	(التشهدين والسلام) خطأ	
١٣	٤	المتقدم	المتقدمة	والصواب		(التشهدين وتقديم السجدة الثانية	
٢٠	١٣	لزوم	ولزوم	وانيانها اداء		ثم التشهد والسلام)	
٢٤	٩	ان كان	وان كان	١٢٥	١	اليدين	البدن
٣١	٩	اظنونه	المظنونة	٢٠	٢٠	فقد	فقد
٣٨	٤	قليل	قليلا	١٢٦	٧	اعادة	اعادة
٤٨	٤	يجعلها	تجعلها	١٢٣	١٥	هذا	وهذا
٥٩	٤	تيمم	يمم	١٣٦	١٧	بالاصبع	بالاصبع
٦١	١٢	تقديم	تقدم	١٣٨	١٨	بجبهة	من جبهة
٦٩	١١	منصوص	منصوصاً	١٤٠	١٩	وهو	هو
٧٠	٢٠	كعبارات	كعبارة	١٤٢	٩	من	عن
٧٢	١٢	العين	العينى	١٤٤	١٦	بعض صورة	بعض صورته
٨٧	٤	وان	ان	١٤٥	٤	انشاء السفر	انشاء السفر
٩٢	١٧	الصلاة	الصلوة	١٤٥	٨	منه	منها
١٠٠	٢٠	الصور	الصورة	١٥٠	١٣	فيها	فيها
١٠٤	٤	على نفسه	عن نفسه	١٥١	٥	لاتحاد	لايجاد
١٠٥	١٩	اتمام	الايتمام				
١١٠	٤	لامام	الامام				
١١١	١٤	عدل	العدل				
١١٥	١٦	اذ	اذا				

جدول خطأ والصواب

س	ص	الخطأ والصواب	س	ص	الخطأ والصواب
١٥٣	١٩	واثقا	١٧٠	١	(النصاب احد) خطأ
١٥٤	٧	احتمال	والصواب (النصاب ولا في كونه نصاب احد)		
...	١٥	لم ينوى	...	١٨	الغناء
...	١٨	كما مر	...	١	...
١٥٧	١٣	جزى عليه	١٧٢	١٥	(لعدم البيعية) خطأ
١٦٠	٦	اليتميم	والصواب (لعدم تحقق الشرط ولو حكما		
١٦٢	٨	لقد	لعدم التبعية)		
١٦٣	١٩	للقول	...	١٧	تمكن لم تكن
١٦٥	٧	نصف	١٧٣	٩	لقد
١٦٦	١٠	تعتد	١٨٠	٢٠	اختياره اختيار
١٦٩	١٤	عدم اعتبار	١٨٤	١	استثناه

تذبيد

وقع سهواً جملة : (فالأحوط ان يختار الشهر الاخير) . في عقيب حاشية المتن المرقم

(٢١) صفحة ١٥٩ بينا الصحيح ان تقع عقيب حاشية المتن المرقم (١٧)

جدول خطأ والصواب للمتن

ص	س	غلط	صواب	ص	س	غلط	صواب
٢٢	٢	قدم	قدم	٤٨	٧	١٢	٢٢
٣٥	٨	واقف	اوقل	٥٠	٥	٨١	١٨
٤٨	٧	تحتاط	وتحتاط	٨٨	١٣	٢٧	٣٧
٧٠	١٠	وجيب	وجبت	١١٥	١٤	٥	١٥
١٠٦	٢٢	الآخر	الاخر	١٣٣	١٨	السادسة	الثالثة
١١٤	٤	الاحوط	احوط	١٤٥	١١	٢٢	٢٣
١٥٠	٥	التيميم	للتيميم				
١٥٢	١٤	التفكير	التكفير				
١٧١	١٨	صدق	صدقه				
١٧٢	١٠	تمكته	تمكته				
٢٠٠	٢٠	رواية	رواية				
١٧٩	١٦	اشكال	واشكال				
١٨٠	٣	الزبارة	للزبارة				

ملاحظة

لا يخفى انه لما كانت بعض حواشى هذا الجزء مفصلة فى المسودات وكان طبعها موجبا لخروج عنوان الجزء عن الحاشية ولذا أمرنى سيدنا الاستاذ سماحة آية الله العظمى السيد محمود الحسينى الشاهرودى دام ظله باسقاطها .

شكر واعتذار

لا يخفى على اخواننا أنه مع ما بذلنا من جهد كثير فى تصحيح هذا الجزء ومع ذلك قد وقعت بعض الأخطاء المطبعية أشرنا إليها فى جدول الخطأ والصواب ولمكن مع ذلك توجد بعض الأخطاء البسيطة لم نشر إليها اعتماداً على فهم القراء الكرام . ولا يسعنا إلا أن نقدم جزيل شكرنا وامتناننا لأخواننا أصحاب مطبعة القضاء فى النجف الأشرف خصوصاً الشاب الممذهب السيد صادق الفاضلى وعمالها الأبرار .

((محمد ابراهيم الجنائى))